الجمهوريّة التّونسيّـة

وزارة الإقتصاد والمـــاليّة

مشروع قـانون المـــاليّة
لسنة 2015

"مواصلة دعـــم الإنتعاش الإقتصادي"

أكتـــوبر 2014

الفهـــــرس

البـاب الأوّل : تطـوّر الظرف الإقتصادي سنـ 2014 ـة	**3**
I. الوضع العالمي – تواصل تذبذب المؤشّرات الإقتصاديّة ومخاطر الإنكماش المالي	4
II. الوضع الدّاخلي : إشتداد حدّة الضغوطات مع تباين المؤشّرات	7
III. تحيين التّقديرات الإقتصاديّة لكامل سنة 2014	19
الباب الثاني : ضبط الإطار الإقتصادي الكلّي / منوال النّمو لسنـ 2015 ـة	**28**
القسم الأوّل : التذكير بأهمّ الإشكاليات والتّحدّيات المطروحة	29
القسم الثاني : تحيين الفرضيات – التّقديرات الإقتصاديّة لسنة 2015	32
1. المحيط العالمي : تحسّن طفيف منتظر لأغلب المؤشّرات الإقتصاديّة	32
2. على المستوى الوطني : تحسّن طفيف لأهم المؤشّرات وبداية إسترجاع التّوازنات	35
القسم الثالث : السّياسات المقترحة لسنة 2015 – تثبيت الأولويّات	40
مواصلة تنفيذ الإستراتيجيّة التي تمّ ضبطها لسنتي 2014 و2015 : المبادئ والأولويـــات	41
تسريع نسق الإصلاحات الإقتصاديّة والماليّة الهيكليّة الجارية	45
القسم الرّابع : خلاصة الإجراءات والأحكام المدرجة بقانون الماليّة لسنة 2015	74
الباب الثالث : تقـــرير مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2015	**83**
القسم الأوّل : تحيين تقديرات ميزانيّة الدّولة لسنة 2014	83
القسم الثاني : تـــوازن ميزانيّة الدّولة لسنة 2015	94
القسم الثالث : مـــــوارد ميزانيّة الدّولة لسنة 2015	99
القسم الرّابع : نفقـــــات ميزانيّة الدّولة لسنة 2015	109
الباب الرّابع : قانون الماليّة لسنة 2015 – الأحكـــــام	**174**

الباب الأوّل :

تطوّر الظّـــــرف الإقتصـــــادي سنـــة 2014

مرّت تونس خلال الأربع سنوات الأخيرة بمسار تحوّلات سياسيّة وإجتماعيّة غير مسبوقة. ورغم صعوبة المرحلة الإنتقاليّة، تمسّك التّونسيون والتّونسيات بإستكمال مشروعهم لبناء دولة القانون والمؤسّسات ولوضع أسس مجتمع ديمقراطي يقوم على القيم الكونيّة للحرّية والعدالة والكرامة.

وقد تمّكنت تونس سيّاسيّا رغم الأزمات المتسارعة التي مرّت بها، من قطع أشواط متقدّمة على درب الإنتقال الدّيمقراطي من خلال تسجيل عدد من المكاسب الهامة التي طبعت المشهد السياسي الوطني لعلّ من أبرزها المصادقة على الدستور الجديد للجمهورية التونسية وتوفّق الأحزاب السياسيّة والمنظّمات الوطنيّة والمجتمع المدني بفضل الحوار والتوافق إلى تكوين حكومة كفاءات وطنيّة لإستكمال المرحلة الإنتقاليّة، فضلا عن إحراز تقدم ملموس على مستوى تقدّم الإعدادات لتنظيم الإنتخابات التشريعيّة والرّئاسيّة لسنة 2014.

إلاّ أنّه بالمقابل عرف الوضع الإقتصادي منذ الثّورة تراجعا هاما بسبب تدهور التوازنات الماليّة الكبرى وتفاقم العجز الجاري وعجز ميزانيّة الدّولة إضافة إلى تراجع نسق النّمو والإستثمار وإرتفاع مستوى التّضخم وتفشي ظاهرة التهريب والتجارة الموازية. وهي تحديّات مكّنت من إبراز عمق الإشكاليات التّنمويّة التي تعرفها البلاد والحاجة الملحّة إلى معالجة مختلف الإخلالات الهيكليّة القائمة من أجل تصحيح الخيارات وتحقيق النّماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقد ضاعف من حدّة هذه التحدّيات الإقتصاديّة الهيكليّة **تقلب الوضع الاقتصادي العالمي واحتداد التّقلّبات السيّاسيّة والأمنيّة** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي كان لها انعكاسات غير ملائمة على الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية بالبلاد.

I. الوضع العالمي : تواصل تذبذب المؤشّرات الإقتصاديّة ومخاطر الإنكماش المالي

إتّسم الوضع الإقتصادي العالمي خلال الفترة المنقضية من سنة 2014 بضعف نسب النّمو إجمالا وتفاوتها مقارنة مع الإنتعاشة الإقتصادية المسجلة خلال النّصف الثاني من السنة الفارطة مع تسجيل تطوّرات متفاوتة لنسب التّضخم والبطالة إضافة إلى :

- إحتداد التّقلبات السّياسيّة والأمنيّة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشّرقية (أوكرانيا) وانعكاساتها المتفاوتة على الآفاق الاقتصادية في المنطقة ككلّ.

- تذبذب أسعار المحروقات حيث إنتقل سعر برميل "البرنت" من 115 دولار في موفى جوان 2014 إلى ما دون 90 دولار خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2014.

1. تراجع نسب النّمو الإقتصادي العالمي مع تباين المؤشّرات :

شهدت الثّلاثية الثانية من سنة 2014 تراجعا نسبيّا للمؤشّرات الظّرفية المتعلقة بالإنتاج العالمي مع تباين في نسب النّمو الاقتصادي كما هو مبيّن أسفله :

%	الثلاثية الأولى	الثلاثية الثانية
منطقة الأورو	0.2	**0.0**
ألمانيا	0.7	**0.2-**
فرنسا	0.0	**0.0**
إيطاليا	0.1-	**0.2-**
الولايات المتحدة الأمريكية	0.5-	**1**
اليابان	1.5	**1.7-**

ويجدر التّأكيد على **عدم تسجيل نموّ في منطقة الأورو** شريك تونس الأصلي، خلال الثلاثيّة الثانية من سنة 2014 (0 %) مقارنة بالثلاثيّة الأولى من السّنة (+ 0,2 %) بسبب تراجع الإنتاج الصّناعي خاصّة (- 0.3 % إلى حدود جوان 2014) مع مواجهة **خطر الإنكماش المالي**.

ومن ناحية أخرى قام صندوق النّقد الدّولي خلال شهر أكتوبر 2014 **بمراجعة نسبة النّمو العالمي** المقدّرة لسنة 2014 **إلى حدود 3,3 %** مقارنة بـنسبة 3,7 % و3,4 % مقدّرة سابقا (أفريل ثم جويلية 2014) مع تحيين النّتائج الخاصّة بسنة 2013 كما هو موضّح أسفله.

%	2012	2013	توقعات 2014
النمو العالمي	**3.4**	**3.3**	**3.3**
البلدان المتقدمة	1.2	1.4	**1.8**
* الولايات المتحدة	2.3	2.2	**2.2**
*** منطقة الأورو**	**0.7-**	**0.4 -**	**0.8**
* اليابان	1.5	1.5	**0.9**
البلدان الصاعدة والنامية	5.1	4.7	**4.4**
***الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا**	**4.8**	**2.3**	**2.6**

2. تباين نسب التضخّم على المستوى الدّولي :

بلغت نسبة التّضخم بالولايات المتحدة الأمريكية 1,7 % خلال شهر أوت 2014 مقابل 2,1 % في شهر أفريل من نفس السّنة. أمّا في منطقة الأورو فلا تزال المخاوف قائمة بشأن الرّكود الإقتصادي والمالي مع تراجع معدلات التّضخم لأدنى مستوى لها منذ خمس سنوات لتبلـغ 0,4 % خلال شهر أوت الفارط مقابل 0,3 % في شهر جويلية، وهو الشهر الحادي عشر على التّوالي الذي تكون فيه معدلات التّضخم أقل من نسبة 1 %.

ويفسّر هذا التّطور بالأساس بضعف كلفة الأجور وتراجع أسعار توريد المواد الأساسية وإرتفاع سعر صرف الأورو مقارنة بالعملات الأخرى وخاصّة الدّولار.

3. تطوّرات متفاوتة لمعدلات البطالة عالميّا :

إستقرت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في أدنى مستوى تم تسجيله منذ ست سنوات (6,1 % خلال شهر أوت 2014) فيما تمّ تسجيل تراجع نسبي لمعدلات البطالة خلال نفس الشهر في منطقة الأورو رغم بقائها في مستويات مرتفعة (11,5 %). وهو ما يؤثّر سلبا على الطّلب الدّاخلي وعلى نسق النّمو.

4. تذبذب أسعار المحروقات مع بوادر إنخفاض الأسعار :

بعد الإرتفاع الذي عرفه معدل برميل البرنت خلال شهر جوان 2014 (معدّل 111,8 دولار) نتيجة تواصل التّطورات الجيوستراتيجية في روسيا وأوكرانيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتذبذب الإنتاج في عدد من البلدان المصدّرة فضلا عن إرتفاع الطلب، **عرفت أسعار النّفط تراجعا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر إلى ما دون 90 دولار للبرميل**.

علما وأنّ معدّل سعر البرميل خلال الثمانية أشهر الأولى من السّنة كان في حدود 107,7 دولار مقارنة بتقديرات في حدود 110 دولار تمّ على أساسه إعداد قانوني الماليّة الأصلي والتّكميلي لسنة 2014.

5. تراجع مؤشّر الأسعار العالميّة للمواد الغذائية الأساسيّة :

حسب المعطيات المتوفّرة من قبل البنك الدّولي خلال شهر سبتمبر 2014، تراجعت مؤشّر أسعر المواد الغذائيّة في الأسواق العالمية إلى حدود 105,7 في نهاية أوت 2014 مقارنة بمعدّل 115,6 خلال كامل سنة 2013.

وحسب نفس المصدر، يتداول سعر الطنّ من القمح (HRW) في الأسواق العالمية بمعدّل 263,4 دولار سنة 2014 مقابل 312,2 دولار بعنوان سنة 2013.

علما وأنّ نسق التّراجع المذكور تواصل خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2014 حسب المعطيات الأوّليّة المتوفّرة من البنك الدّولي ومنظّمة الأغذية والزّراعة.

II. الوضـــع الدّاخلي : إشتداد حدّة الضغوطات مع تباين المؤشّرات

إتسم الظّرف الإقتصادي الوطني خلال الفترة الأولى من السّنة الحالية بالإسترجاع التّدريجي للنشاط الإقتصادي في قطاعات المناجم والصناعات الكيميائية والسيّاحة في حين تم تسجيل تباطئ في قطاعات أخرى وبالخصوص قطاع المحروقات.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى تواصل الضغوط المسلطة على ميزانية الدولة وميزان الدّفوعات في ظلّ تفاقم العجز التّجاري نتيجة بالخصوص للتّطور المطّرد للواردات مقابل تراجع حجم الصّادرات.

1. الإنتاج والقيمة المضافة : نمو ضعيف للنّاتج المحلّي الإجمالي :

تبرز النّتائج الأوّلية المتوفرة حاليّا، تطوّر النّاتج المحلّي الإجمالي بنسبة 2,1 % بالأسعار القارة خلال السّداسي الفارط مقارنة بنفس الفترة من السّنة المنقضية على أساس تطور الناتج بنسبة 2 % خلال الثلاثي الثاني و2,2 % خلال الثلاثي الأول كما هو موضّح أسفله.

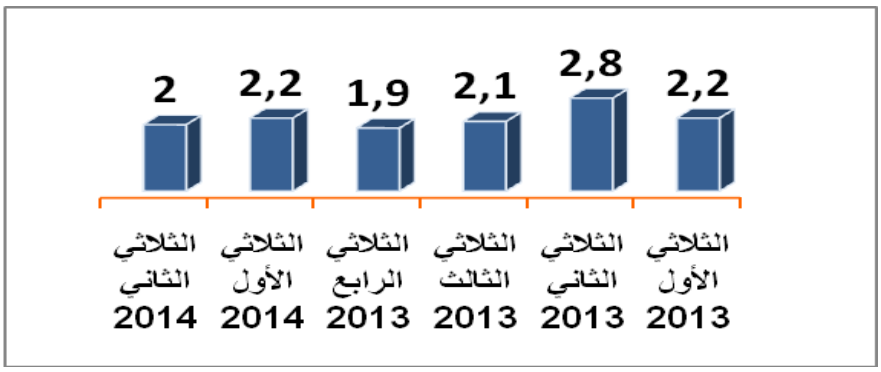

ويفسّر ضعف نسبة النّمو خلال الثلاثي الثاني 2014 مقارنة بالثّلاثي الثّاني من سنة 2013 بالأساس **بتراجع القيمة المضافة في قطاع الصّناعات غير المعمليّة (- 5,8 %)** نتيجة إستمرار تراجع إنتاج إستخراج النفط والغاز الطبيعي (- 15%) الذي يساهم بـ 38 % من القيمة المضافة للقطاع وذلك **برغم الإنتعاشة المسجّلة في النشاط المنجـــــمي (+ 23,5 %)**.

وفي المقابل تمّ تسجيل :

- **تطور القيمة المضافة في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 1 %** خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية مقابل إنخفاض بحوالي 4 % خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013.

- **تحسّن طفيف لنسبة النّمو في الصّناعات المعمليّة (+ 0,1 %)** بإعتبار الإرتفاع المسجّل في قطاع النّسيج والملابس والجلود (+ 2,8 %) وقطاع الصّناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة (+ 0,8 %) فيما تمّ تسجيل إنخفاض في القيمة المضافة خلال الثلاثي المذكور في قطاعي صناعات مواد البناء والخزف والبلّور والصّناعات الفلاحيّة والغذائيّة بنسبة تقدّر على التّوالي بـ -3,7 و -2,1 %.

- **نمو إيجابي للنّشاط في قطاع الخدمات المسوّقة (+ 3,8 %) مردّه أساسا تحسّن أداء** خدمات النّزل والمقاهي (+ 1,9 %) ونشاط النّقل (+ 3,1 %) بالإضافة إلى تواصل نمو قطاع المواصلات بنسق مرتفع (+ 8,5 %).

- **مواصلة قطاعات الخدمات غير المسوّقة لنموّها الإيجابي (+ 4,6 %)** والمتعلّق خاصّة بالخدمات المسداة من قبل الإدارات العموميّة وإرتفاع كتلة الأجور.

ومن ناحيّة أخرى ومن خلال تحليل نسق **نموّ الإقتصاد الوطني بالإنزلاق السّنوي (1) وبالتغيير الثّلاثي (2)** خلال الفترة الممتدّة من 2010 إلى 2014 مع مقارنتها بمعدّلات 2001 – 2010، كما يبيّنه يبيّن الرّسمان البيانيان التّاليان :

(1) نموّ الإقتصاد الوطني بالإنزلاق السّنوي :

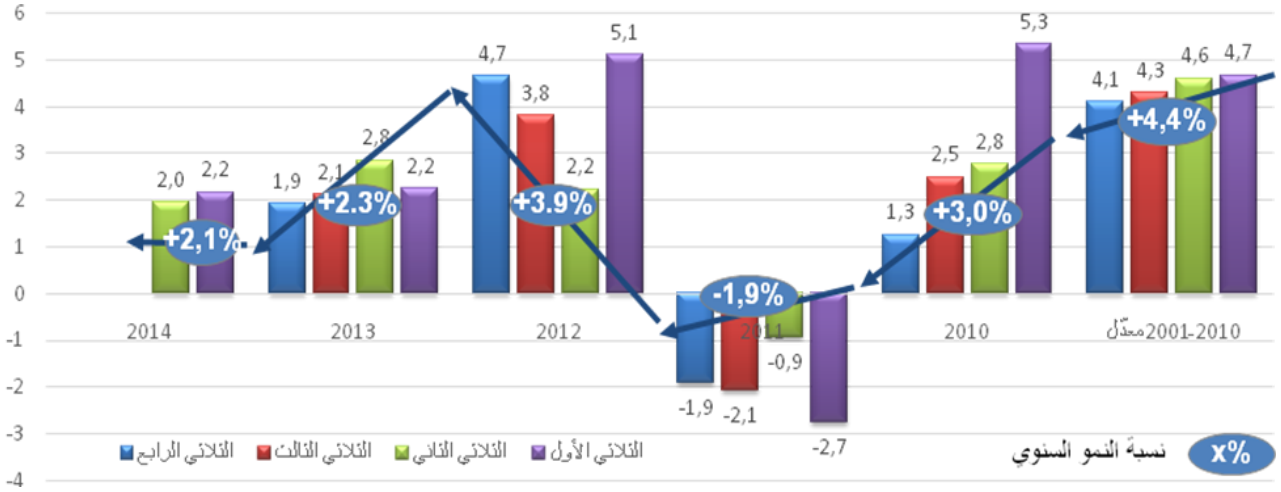

(2) نموّ الإقتصاد الوطني بالتغيير الثّلاثي (%) :

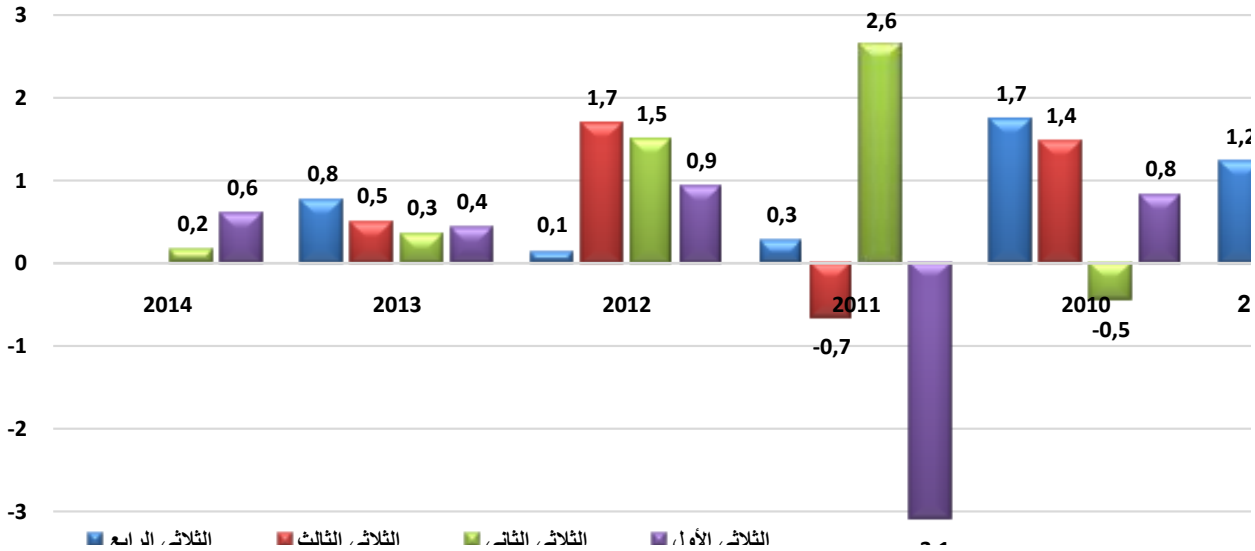

يمكن إبداء الإستنتاجات والملاحظات التّالية :

- **تسجيل نموّ سنويّ إجماليّ خلال الأربع سنوات الأخيرة لا يتجاوز معدّله 1,7 %، مقارنة بمعدّل سنوي في حدود 4,4 % خلال العشريّة 2000-2010** وذلك رغم هشاشة نموذج النّمو والنّقائص الثابتة المرتبطة بالسيّاسات المعتمدة قبل سنة 2011 مع إنزلاق مستوى نمو الإقتصاد الوطني منذ سنة 2013 من نســـق 4 إلى 5 % سنويّا نحـــو 2 إلى 3 %.
- **إتّسام نسق النّمو بعدم الإستقرار** حيث كان على **نمط مسنّن** على عكس النّسق المستقر الذي إمتد طوال العشرية 2001 إلى 2010.
- **هشاشة النّموذج الإقتصادي التّونسي على مستوى المتغيّرات الثلاثيّة نتيجة الترابط الملحوظ للنمو الاجمالي مع تطور أداء القطاع الفلاحي (المتغيرات المناخية) وأيضا تأثر القطاع السّياحي بالاستقرار في المنطقة**. ينضاف إلى هذه المتغيّرات :

- **التعطّل** المتكرّر **لآلة الإنتاج والتسّويق الخاصّة بالقطاعات المعمليّة وبقطاع الفسفاط والصّناعات الكميائيّة بالخصوص** وتراجع النتائج الخاصّة بالصّناعات غير المعمليّة وخاصّة منها قطاع النّفط والغاز الطّبيعي.

- **التراجع الملحوظ لإنتاجية العمل ورأس المال،** وهو ما يؤكّد **أهميّة الإستقرار** السيّاسي والأمني ووضوح الرؤية **والقيمة المضافة للعمل** في تحقيق النّمو.
- **تراجع الطلب الخارجي** خاصة منه المتأتي من السّوق الأوروبية لتعطل النمو فيها. إضافة إلى الإنعكاس السّلبي لتأزم الوضع في ليبيا على الإقتصاد الوطني سواء على مستوى الصّادرات أو الإستثمارات أو تشغيل اليد العاملة التونسية أو تحويلاتها بالعملة الصّعبة.

ومن خلال متابعة تطوّر النّمو الثّـلاثي حسب قطاعات النّشاط الإقتصادي خلال نفس الفترة، ستبيّن أنّ **ضعف نسبة النّمو للصناعات المعمليّة وتراجع نمو الصّناعات غير المعمليّة** (وخاصّة النّفط والغاز الطبيعي) **هما المعطّل الأساسي للنّمو** :

الإنزلاق السّنوي بـ %	معدّل 10-01	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	ث1- 13	ث2- 13	ث3- 13	ث4- 13	ث1 - 14	ث2 - 14
الفلاحة والصيد البحري	2,0	-9,1	10,3	6,5	-4,1	-4,3	-4,0	-3,9	-4,2	1,2	1,0
الصناعات المعملية	3,0	3,0	-2,4	4,2	1,5	0,6	4,1	0,6	1,2	0,1	0,1
الصناعات غير المعملية	3,2	4,2	7,5	5,9	-2,3	-1,0	-1,4	-2,5	-3,9	-1,6	-5,8
الخدمات المسوقة	5,2	5,4	-3,7	4,4	4,0	4,1	4,0	4,1	3,9	3,5	3,8
الخدمات غير المسوقة	4,7	4,2	7,5	5,9	5,8	6,1	6,3	5,4	5,3	4,2	4,6
الضرائب صافية من الدعم	2,4	0,6	-7,7	-0,8	1,0	-0,1	0,9	1,5	1,7	0,8	1,5
الناتج المحلي الإجمالي	4,4	3,0	-1,9	3,9	2,3	2,2	2,8	2,1	1,9	2,2	2,0

كما يتبيّن من خلال قراءة **مساهمة المصادر في النّمو**، أنّ **الإستهلاك الجملي يبقى هو المحرّك الأساسي للنّمو منذ سنة 2010** مع **تواصل تراجع دور الإستثمار كمصدر للنّمو**.

% مساهمة المصادر في النمو بأسعار السنة السابقة	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	**100**	**100**	**100**	**100**
واردت السلع و الخدمات	54,4	57,3	54,7	**54**
مجموع الموارد – التوّضيفات	**154,4**	**157,3**	**154,7**	**154**
الإستهلاك	**84,2**	**85**	**87,1**	**89**
الإستهلاك الخاص	*66,6*	*66,5*	*68*	***69,5***
الإستهلاك العمومي	*17,6*	*18,5*	*19,1*	***19,5***
الإستثمار	**21,9**	**23,7**	**21,3**	**21**
الطلب الداخلي	**106,1**	**108,7**	**108,4**	**109,9**
صادرات السلع و الخدمات	**48,3**	**48,6**	**46,3**	**44**

علما وأنّ الطّلب الدّاخلي سجّل نموّا إيجابيّـــا بـ 3,1 % خلال الثّمانية أشهر الأوّلى لسنة 2014 على مستوى تطوّر المصادر الجمليّة بالأسعار القارّة (+ 2,1 % على مستوى الناتج المحلّي الإجمـــالي و0 % على مستوى واردات السلع والخدمات و- 2,6 % على مستوى الصّادرات و- 3 % على مستوى الإستثمار).

بحيث يبقى الإستهلاك (الجملي) هو المحرّك الأساسي للنّمو الإقتصادي منذ سنة 2010.

	2010	2011	2012	2013	2014 (8 أشهر)
نمو الإستهلاك	%4.2	%4	%5	%4.3	**%3,6**

ويحوصل الجدول التّالي تطوّر أهمّ المؤشرات القطاعيّة خلال الفترة المنقضية من السّنة :

قطاع الفسفاط ومشتقاته	▪ تطوّر إنتاج الفسفاط خلال الثمانية أشهر الأولى بنسبة 35,6 % مقابل تراجع بـنسبة 3% خلال نفس الفترة من سنة 2013 (2.786 ألف طن إلى موفى شهر أوت 2014 مقابل 2.053 ألف طن خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويمثل مستوى الإنتاج المسجل حوالي 50 % من المستوى المسجل خلال نفس الفترة من سنة 2010. ويعتبر استرجاع نسق إنتاج سنة 2010 ضروريا لتلبية حاجيات وحدات المجمع الكيميائي من الفسفاط ولإعادة تكوين المخزون لديها والذي يقارب إلى حدود جوان الفارط 10 أيام تحويل فقط مقابل 90 يوم خلال نفس الفترة من سنة 2010، ▪ تراجع قيمة صادرات مشتقات الفسفاط بنسبة 14,7 % خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014 مقابل تراجع بـ 1,9 % في نفس الفترة من سنة 2013 وذلك بسبب تدني مخزون الفسفاط لدى المجمع الكيميائي التونسي وتدهور أسعار التصدير بالأسواق العالمية اثر إرتفاع العرض العالمي وتراجع الطلب بالسوق الهندية أكبر مستهلك للحامض الفسفوري.
قطاع الإسمنت	▪ تطور إنتاج الإسمنت بنسبة 12,1 % خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014 ليبلغ 6 مليون طن مقابل 5,4 مليون طن في نفس الفترة من سنة 2013. ▪ تطور البيوعات المحلية بنسبة 2,6 % خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014. ▪ تطور صادرات الإسمنت بنسبة 146% (تصدير 844 ألف طن مقابل 343 ألف طن خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013).
قطاع الطّاقة	▪ تراجع إنتاج النفط الخام خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014 بنسبة 11,2% حيث بلغت الكميات المستخرجة 1.737 ألف طن مقابل 1.955 ألف طن سنة 2013 (2.533 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2010) وذلك نتيجة تواصل التراجع الطبيعي للإنتاج في حقول "آدم" و"ديدون" و"وزار". ▪ بلغ معدل سعر البرميل المصدر من النفط الخام خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الحاليّة 108,35 دولار للبرميل مقابل 105,78 دولار في نفس الفترة من سنة 2013 (+ 2,4 %). ▪ تطوّر الإنتاج الجملي للكهرباء خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014 بنسبة 3,1 % مقابل تراجع بـ 0,94 % خلال نفس الفترة من سنة 2013.
القطاع السيـّاحي	▪ تراجع عدد الليالي السياحية المقضاة إلى موفى شهر أوت 2014 بنسبة – 0,7 % مقابل تراجع بـ 3,9% في نفس الفترة من سنة 2013، ▪ تطورت العائدات السياحية بـ 12 % إلى غاية 31 أوت إذ بلغت 2.262 م.د مقابل 2019 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2013، (12,2 % إلى غاية 30 سبتمبر). ▪ تطور عدد الوافدين الأجانب إلى غاية شهر أوت 2014 بنسبة 2,2 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013 وقد بلغ عدد الوافدين 4.268 ألف وافد تقريبا مقابل 4.178 ألف وافد خلال نفس الفترة من سنة 2013.

2. تباين المؤشّرات الخاصّة بتطوّر نسق الإستثمار :

إتّسمت الأشهر الأولى من هذه السّنة بتطوّرات متباعدة لجلّ المؤشرات المتعلقة بالاستثمار وهو ما يتجلّى من خلال :

- **إرتفاع نسق تطوّر واردات مواد التّجهيز** بنسبة 6,4 % خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية مقابل إنخفاض بـ 2 % خلال نفس الفترة من سنة 2013.

- **تطوّر إستهلاك الكهرباء** من الجهد المتوسط والعالي بنسبة 4,4 % إلى موفى سبتمبر 2014 مقارنة بنفس الفترة من السّنة الفارطة.

- **تطوّر مبيعات الإسمنت في السّوق الداخلية بنسبة 2,6** خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013.

- **تطوّر المساعدات للإقتصاد** على مستوى مؤشّرات السياسة النّقديّة، **بنسبة 7,1 %** إلى موفى أوت 2014 مقابل ارتفاع بنسبة 4,1 % خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

- **شبه إستقرار لحجم الاستثمارات المباشرة للدّولة** مع ضعف نسب التنفيذ إلى موفى أوت 2014 (40 %) **مع تأخير في إستهلاك الإعتمادات** بعديد الوزارات.

- **إنخفاض حجم الإستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 10,7 %** خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية (- 12,9 % مباشر ومحفظة مقارنة الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013 و- 31 % مقارنة بسنة 2010).

- **تراجع نوايا الإستثمار المصرّح بها في قطاع الصّناعات المعمليّة بنسبة 19,1 %** خلال السّبعة أشهر الأولى من السنة الجارية مقابل تطور بنسبة 17,3 % خلال نفس

الفترة من سنة 2013 (الأرقام المحيّنة لشهر أوت 2014 تبيّن وجود تراجع بـنسبة 22,2 % مقابل إنخفاض بـ 5,9 % خلال نفس الفترة من السنة الفارطة).

وتتسم ملامح نوايا الإستثمار خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2014 حسب القطاعات بما يلي :

- تراجع بنسبة 38,4 % على مستوى قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور وبلوغ قيمة 385 م.د مقابل 624 م.د في 2013 (علما وأنّ نتائج سنة 2013 تأخذ بعين الإعتبار التصريح بإحداث معمل للإسمنت بسيدي بوزيد بكلفة 400 م.د).
- تراجع بنسبة 7,4 % على مستوى قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقد شهد شهر جويلية 2014 التصريح بإحداث مشروع لصنع صفائح من الألمنيوم بكلفة 230,5 م.د بولاية زغوان سيوفر 300 موطن شغل جديد،
- انخفاض بنسبة 10,9% في قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية،

- **تراجع بنسبة 30,7 % لنوايا الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية** حيث بلغت حصتها من جملة الاستثمارات المصرح بها في الصناعة 54 % مقابل 63 % سنة 2013.

- **تراجع بـ 5,8 % لنوايا الاستثمارات في الفلاحة والصيد البحري** خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2014 من حيث عدد العمليات المصرّح بها من صنف "ب" و"ج" (-16 % من حيث القيمة).

- **مع تسجيل بالمقابل تطوّر إيجابيّ لنوايا الإستثمار المصرّح بها خلال نفس الفترة في قطاعات :**

- الصّناعات الكيمائية (+ 10,6%)،
- الخدمات المتّصلة بالصّناعة (+ 15,8 % مقابل تراجع بـ 14,1 % خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2013).

3. التّجارة الخارجية – ميزان الدّفوعات وتواصل تدهور العجز التّجاري :

اتسمت المدفوعات الخارجية خلال الفترة المنقضية من سنة 2014 **بتوسّع قياسي للعجز الجاري الذي بلغ 7,1 % من الناتج** خلال التسعة أشهر الأولى مقارنة بـ 5,6 % خلال نفس الفترة من السّنة الفارطة.

كما **تراجعت نسبة التغطية بـ 4 نقاط مائويّة** إلى موفّى سبتمبر لتدرك 66,4 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013.

وتدهور بالتالي العجز التجاري ليتجاوز **10,5 مليار دينار** (حوالي 12,8 % من الناتج) مقابل 8,7 م.د خلال نفس الفترة من السّنة الفارطة.

علما وأنّ العجز التجاري لقطاع الطاقة إرتفع بـ 71 % وبلغ مستواه إلى موفّى أوت مستوى العجز لكامل سنة 2013 مساهما بأكثر من 60 % في توسّع العجز التجاري الجملي.

وقد شهدت المبادلات التّجارية إلى موفّى سبتمبر 2014 تحسّنا طفيفا بحوالي 0,1 % لنسق تطّور الصّادرات مقارنة بنفس الفترة سنة 2013 رافقه إرتفاع للواردات بنسبة 6,2 %.

ويرجع المستوى المسجّل لتطوّر **الصّـــــادرات**، خاصة إلى تراجع صادرات كل من قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائيـة (- 28,5 %) نتيجة التراجع الهام في مبيعات زيت الزيتون، وتراجع صادرات المناجم والفسفاط ومشتقاته (- 3,8 %) وقطاع الطّاقة والزّيوت الصّنـاعيّة (- 12,5 %) نتيجة بالخصوص تراجع صادراتنا من النفط الخام ومن مادّة DAP. وفي المقابل، سجلت صادرات قطاعات أخرى تطوّرا إيجابيّا على غرار الصّناعات الميكانيكيّة والكّهربائيّة (+ 10,6 %) وقطاع الصّناعات المعمليّة الأخرى (+ 9,2 %) وقطاع النّسيج والملابس والجلد (+ 2,9 %).

كما يفسّر إرتفاع **الـواردات** بالأساس بإرتفاع واردات قطاع الطّاقة (+ 11,7 %) والمواد الإستهلاكية (+ 6,5 %) وواردات مواد التّجهيز (+ 6,4 %) والمواد الأوّلية والنّصف المصنّعة (+ 3,9 %). وفي المقابل، تراجعت واردات المواد الأوّلية والفسفاطيّة (- 0,3 %)

والمواد الفلاحيّة والغذائية الأساسية (- 3,7 %). علما وأنّ الواردات دون إحتساب قطاع الطاقة قد ارتفعت بنسبة 5 %.

ومن ناحية أخرى ونتيجة لتحسّن النّشاط السّياحي، إرتفعت العائدات السّياحية لتبلغ خلال التسعة أشهر الأولى من السّنة 2.661 م.د أس بزيادة قدرها 12,2 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013). وبغت مداخيل الشغل 2.184 م.د أي بزيادة قدرها 7,8 %.

ومن ناحية أخرى وعلى ضوء النتائج أعلاه ونتيجة المساعدات وموارد الإقتراض الخارجيّة التي تمّ توفيرها خلال الفترة المنقضية من السنة، أمكن تحسين الموجودات الصافية من العملة الأجنبية لتبلغ 13,2 مليار دينار إلى حدّ تاريخ 20 أكتوبر 2014 أي ما يعادل 115 يوم توريد.

4. تطّور مؤشّر الأسعار عند الإستهلاك :

إرتفع مؤشر أسعـــار الإستهلاك العائلي بمعدل 5,6 % إلى موفّى سبتمبر مقابل 6,2 % خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ولازالت هذه الزيادة تفسّر بالخصوص بارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية والمشروبات (+ 7,2 %) والسّكن والطاقة (+ 5,9 %) والملابس والأحذية (+ 7 %).

وقد بلغت نسبة التّضخم 0,4 % لشهر سبتمبر 2014 مقارنة بالشهر السابق و3,4 % مقارنة بشهر ديسمبر 2013. كما بلغ مؤشر الأسعار دون اعتبار الطاقة والتغذية نسبة 4,5 % إلى موفى أوت وهو ما يؤكد المنحى التّنازلي المسجل منذ بداية السّنة.

مع الإشارة إلى تطوّر أسعار المواد الحرة بمعدّل 6,7 % إلى موفّى سبتمبر 2014 بحساب الإنزلاق السّنوي مقابل 3,0 % للمواد المؤطرة. هذا وسجّلت أسعار المواد الغذائية الحرة التي تمثل أكثر من 80 % من مجموع المواد الغذائية أعلى نسبة تضخّم (+ 8,5 %) إلى موفى شهر سبتمبر من السنة الجارية مقابل 0,4 % بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة.

5. تحسّن المؤشّرات الخاصّة بالتّشغيل رغم بقاء نسبة البطالة في مستوى مرتفع :

إتسمت الفترة الماضية بتحسن المؤشرات ذات العلاقة بتطور سوق الشغل وهو ما يتجلى من خلال **التّراجع المستمر لنسبة البطالة** والتي تقلصت من 17,6 % خلال الثلاثية الثانية من سنة 2012 إلى حدود 15,9 % خلال الثلاثية الأولى من سنة 2013 وإلى **15,2%** في موفى الثّلاثية الأولى من سنة 2014.

وقد شمل التّحسّن بالخصوص نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا التي بلغت 31,4 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2014 مقابل 33,2 % خلال نفس الفترة من السّنة الفارطة ومقابل 31,9 خلال الثلاثي الرّابع من سنة 2013 .

وبالمقابل شهد المناخ الإجتماعي إلى حدود سبتمبر 2014 تطوّرات غير ملائمة حيث إرتفع عدد الأيّام الضائعة بنسبة 50 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013 (- 7 % مقارنة بسنة 2012)، مع ملاحظة إنخفاض عدد المؤسّسات المعنيّة بالإضرابات بنسبة 23 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013 (شملت الإضرابات 192 مؤسّسة منها 164 مؤسسّسة خاصّة).

6. إرتفاع أسعار الصّرف خلال النّصف الثّاني من سنة 2014:

عرفت أسعار أهم العملات بداية من شهر جويلية 2014 إرتفاعا حادّا لتبلغ أرقاما قياسيّة خاصّة بالنسّبة للدولار الأمريكي مقارنة بالتّحسّن النسبي الذي سجّله مقابل سعر صرف الدّينار خلال بداية سنة 2014، كما هو مبيّن أسفله :

	2012 (سنة كاملة)	2013 (سنة كاملة)	2014 (06 أشهر الأولى)	2014 (جويلية وأوت)	2014 (08 أشهر الأولى)
معدّل سعر الدّولار الأمريكي	1,562	**1,632**	1,613	**1,717**	1,639
معدّل سعر الأورو	2,008	2,159	2,212	**2,308**	**2,236**
معدّل سعر الييـــان الياباني	**19,493**	15,562	15,710	**16,747**	15,966

مع الإشارة إلى تزايد نسق إرتفاع سعر صرف أهم العملات مقابل الدينار خلال شهري سبتمبر وأكتوبر **(معدّلات و1,780 للدّولار و2,280 للأورو).**

7. الجهاز النّقدي والمالي – تحسّن طفيف للمؤشّرات :

- **تطوّر معدل نمو الكتلة النقدية (ن3)** حيث بلغ 5,8 % موفى جويلية 2014 مقـــابل 3,1 % خلال نفس الفترة من سنة 2013.

- **تراجع المستحقات الصافية على الخارج** إلى موفى شهر جويلية بقيمة 1.303 م.د (مقارنة بشهر ديسمبر 2013) لتبلغ 2.561 م.د.

- **زيادة المستحقات الصّافية على الدّولة** بقيمة 2.282 م.د مقابل زيادة بـ 396 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2013.

- **إرتفاع المساعدات للإقتصاد بنسبة 7,1 %** في موفى جويلية 2014 بما يعكس مساهمة الجهاز المالي في تمويل الاستثمار الخاص.

- **تميز نشاط بورصة تونس خلال شهر جويلية 2014 بمحافظة مؤشّريها على نسقهما التصاعدي** للشهر الثالث على التوالي نتيجة تحسن أداء مؤشرات نشاط أغلبية الشركات المدرجة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2014 حيث سجل مؤشر "توناندكس"ارتفاعا بلـغ 1,71 % فيما ارتفع مؤشر "توناندكس20" بنسبة أكبر بلغت 2,98 %. ليبلغ بالتالي حجم ارتفاع المؤشرين على التّوالي 6,69 % و10,45 % خلال السبعة أشهر الأوائل من السنة الحالية.

III. تحيين التّقديرات الإقتصاديّة لكامل سنة 2014

إعتبارا لجسامة الضّغوطات الدّاخليّة والخارجيّة المسجلّة خلال الفترة المنقضية من سنة 2014 وأهميّة التّحديات المطروحة بإعتبار حساسيّة وخصوصيّة المرحلة، سيتركز العمل خلال الأشهر القادمة من سنة 2014 على توفير الشروط والمتطلبات الضرورية للتقليص من الهشاشة القائمة والّتقدم في معالجة الفتور الاقتصادي وتحسين نسق النمو لكامل السنة.

وقد تمّ تحيين التّقديرات الإقتصادية لكامل سنة 2014 على أساس الضغوطات والتّحديات المذكورة مع الإستناد إلى **جملة من الفرضيات** الدقيقة والموضوعيّة التي تتمحور حول :

- **مفعول الإجراءات المدرجة بقانون المالية التّكميلي لسنة 2014** خاصة فيما يتعلق بتدعيم الواجب الجبائي والمصالحة مع الخاضعين للضريبة والتّصدّي للتّجارة الموازية ومقاومة ظاهرة التّهريب ودفع الإستثمار والتشغيل ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم الموارد والضغط على النفقات ومزيد ترشيد الدّعم فضلا عن الأحكام ذات الطابع الإجتماعي والإجراءات المتّخذة لتسريع نسق الإصلاحات الإقتصاديّة والماليّة الهيكليّة الجارية.

- الإنعكاسات المتوقعة لجملة الإجراءات المبرمج إتخاذها **لترشيد الواردات ودفع نسق تطوير الصّادرات**.

- مواصلة الجهود **لإستحثاث نسق إنجاز المشاريع العمومية** وتلافي التأخير المسجّل في إنجاز بعض المشاريع وفي إستهلاك الإعتمادات.

- **تعزيز الجهود لتحسين الوضع الأمني وتحسين صورة تونس** خاصة بعد تنظيم مؤتمر أصدقاء تونس الذي كان له الأثر الايجابي والصّدى الطيب لدى مختلف الحاضرين من الدّول الصديقة والشقيقة وأهم المؤسسات المالية العالمية حول تقدم مسيرة الانتقال الديمقراطي والخيارات الإستراتيجية المستقبليّة للبلاد.

وعلى هذا الأساس تتمثل **أهم النّتائج المنتظرة بالنسبة لكامل سنة 2014** في ما يلي :

- **مراجعة نسبة النّمو** لكامل سنة 2014 **إلى 2,5 %** بالأسعار القارة مقـارنة بنسبة 2,8 % مقدّرة بداية السّنة أي بتطوّر طفيف مقارنة مع نسبة النّمو لسنة 2013 والمقدّرة بـ 2,3 %. وهو ما يؤكّد التوفّق في تحقيق مستوى نمو إيجابي في مجمله وتجنّب مخاطر الإنكماش الإقتصادي بإعتبار حساسيّة الظرف التي تمرّ به البلاد.

- **تطور نسق الإستثمار لكامل السّنة بنسبة 2,3 %** بالأسعار الجارية وتسجيل نسبة إستثمار في حدود 19,2 % من الناتج المحلي الإجمالي.

- **حصر عجز الميزانيّة لسنة 2014 في حدود نسبة الـ 5,8 %** من الناتج المحلي الإجمالي وفق ما جاء بتقديرات قانون الماليّة التّكميلي (6 % بإعتبار مراجعة نسبة النمو وبالتّالي حجم النّاتج) مقارنة بنسبة عجز في حدود 6,9 % مسجلة سنة 2013.

- **تطوّر العجز الجاري بنسبة 8,7 % من الناتج المحلي الإجمالي** آخر السّنة نتيجة ارتفاع الواردات بنسق أرفع من نسق تطور الصادرات. مع التذكير بالارتفاع الملحوظ لمستوى هذا العجز وذلك للسنة الرابعة على التّوالي.

- **تطوّر مؤشر الأسعار عند الإستهلاك بمعدّل 5,7 %** لكامل سنة 2014 مقابل 6 % مسجلة سنة 2013.

وهي نتائج تفترض **تكثيف الجهود** خلال الفترة المتبقية من السّنة من أجل مزيد التّحكّم في التّوازنات الكبرى والحدّ من عجز الميزان التّجاري خاصّة بعنوان الطاقة والمواد الإستهلاكية مع وضع حيز التطبيق الفعلي الإصلاحات الهيكلية والمؤسّساتيّة في مجالات الدعم والجباية والجهاز المالي وإعتماد إجراءات عاجلة لدفع نسق الإستثمار و لتعبئة موارد التمويل المبرمجة في قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 إلى جانب احترام التعهدات الدّاخلية والخارجية للدولة.

مع التّأكيد على **أهمية التوافق السّياسي والحوار** بين الشّركاء الإجتماعيين في تقليص حدّة تداعيات المرحلة الإنتقالية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي العام.

الجـــداول الإحصائيّة – تطوّر أهمّ المؤشّرات الإقتصاديّة

(المصدر : المعهد الوطني للإحصاء – البنك المركزي التّونسي – كتابة الدّولة للتّنمية والتّعاون الدّولي - SBI)

1. تطوّر النّمو الثّـلاثي حسب قطاعات النّشاط الإقتصادي :

الإنزلاق السّنوي بـ %	معدّل 10-01	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	ث1- 13	ث2- 13	ث3- 13	ث4- 13	ث1 - 14	ث2 - 14
الفلاحة والصيد البحري	2,0	-9,1	10,3	6,5	-4,1	-4,3	-4,0	-3,9	-4,2	1,2	1,0
الصناعات المعملية	3,0	3,0	-2,4	4,2	1,5	0,6	4,1	0,6	1,2	0,1	0,1
الصناعات غير المعملية	3,2	4,2	7,5	5,9	-2,3	-1,0	-1,4	-2,5	-3,9	-1,6	-5,8
الخدمات المسوقة	5,2	5,4	-3,7	4,4	4,0	4,1	4,0	4,1	3,9	3,5	3,8
الخدمات غير المسوقة	4,7	4,2	7,5	5,9	5,8	6,1	6,3	5,4	5,3	4,2	4,6
الضرائب صافية من الدعم	2,4	0,6	-7,7	-0,8	1,0	-0,1	0,9	1,5	1,7	0,8	1,5
الناتج المحلي الإجمالي	4,4	3,0	-1,9	3,9	2,3	2,2	2,8	2,1	1,9	2,2	2,0

2. تطوّر النّمو الثـلاثي حسب أهمّ الصّناعات المعمليّة وغير المعمليّة :

الإنزلاق السّنوي بـ %	معدّل 10-01	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	ث1- 13	ث2- 13	ث3- 13	ث4- 13	ث1 - 14	ث2 - 14
أهّم الصناعات المعملية											
الصناعات الفلاحية والغذائية	2,9	4,5	1,1	-2,8	2,3	8,0	3,0	0,6	-2,4	-9,5	-2,1
صناعات النسيج والملابس والجلود	0,6	5,0	-1,2	-4,0	1,9	1,0	2,6	2,1	2,1	2,9	2,8
الصناعات الكميائية	1,9	6,8	-38,9	-5,9	9,4	-0,3	33,7	-1,1	9,2	9,6	-1,6
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	6,8	3,3	-1,5	7,4	2,3	-0,2	2,0	4,0	3,6	3,1	-3,7
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	4,9	18,3	4,1	0,7	-2,0	-3,8	-2,2	-1,0	-0,9	-0,5	0,8
أهّم الصناعات غير المعملية											
النفط والغاز الطبيعي	2,2	-0,3	-12,6	-1,9	-7,1	-2,6	-5,4	-8,2	-12,0	-7,0	-15,0
المناجم	0,6	10,8	-52,9	17,2	7,5	-15,3	9,8	10,0	28,0	25,7	23,5

3. مساهمة القطاعات في النّمو (بحسب نقاط النّمو) :

%	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
الفلاحة والصيد البحري	**-0,7**	**0,9**	**0,6**	**-0,3**	**0,2**
الصناعات المعملية	**0,7**	**-0,4**	**0,4**	**0,4**	**0,2**
الصناعات الفلاحية والغذائية	0,1	0,0	0,2	0,1	**-0,1**
صناعات النسيج والملابس والجلود	0,0	0,0	-0,1	0,0	**0,0**
الصناعات الكميائية	0,2	0,0	-0,1	0,1	**0,1**
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	0,1	0,0	0,1	0,1	**0,1**
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	1,1	0,2	0,0	0,1	**0,1**
تكرير النفط	-0,3	0,4	0,8	0,0	**0,0**
الصناعات غير المعملية	**0,5**	**-1,3**	**0,0**	**-0,3**	**-0,2**
النفط والغاز الطبيعي	0,1	-0,7	-0,3	-0,6	**-0,4**
المناجم	0,1	-0,2	0,1	0,1	**0,1**
البناء	0,2	-0,1	0,1	0,2	**0,1**
الخدمات المسوقة	**2,3**	**-1,7**	**2,1**	**1,8**	**1,3**
التجارة	0,2	0,1	0,1	0,2	**0,1**
النقل	0,6	-1,2	0,6	0,2	**0,2**
الإتّصلات	0,7	0,7	0,5	0,5	**0,4**
النزل، المقاهي والمطاعم	0,2	-0,9	0,5	0,1	**0,2**
الأنشطة المسوّقة الإجمالية	**2,6**	**-2,7**	**2,9**	**1,4**	**1,4**
الخدمات غير المسوقة	0,8	1,3	1,0	1,0	**0,8**
الإدارات العمومية	0,7	1,3	1,0	0,9	**0,8**
الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)	**3,4**	**-1,6**	**4,0**	**2,3**	**2,2**

4. تطور مؤشر أسعار الإستهلاك العائلي حسب المجموعات :

المجموعات	الأوزان ب ٪	أوت 2014 / جويلية 2014	أوت 2014 / ديسمبر 2013	أوت 2014 / أوت 2013	معدل 08 شهر 2013/2014
التغذية والمشروبات	32,7	0,5	2,8	7,1	7,3
التبغ	2,5	0,0	12,0	12,0	3,0
الملابس والأحذية	9,2	-3,4	-0,3	7,1	7,0
السكن والطاقة المنزلية	14,1	0,0	5,3	5,8	5,9
الأثاث و التجهيز المنزلي	7,8	0,4	3,5	5,3	5,3
الصحة	6,3	0,2	1,1	1,8	2,1
النقل	11,3	0,1	2,5	3,2	3,2
الاتصالات	3,5	0,0	-2,5	-2,3	-0,3
الترفيه و الثقافة	2,1	0,3	2,7	3,7	3,1
التعليم	2,3	0,0	0,1	2,4	2,3
المطاعم و النزل	4,2	2,1	5,5	7,9	6,2
مواد و خدمات أخرى	4,0	0,2	3,2	5,8	5,6
المجموع	**100,0**	**0,0**	**3,0**	**5,8**	**5,6**
المجموع دون الطاقة	**94,0**	**0,0**	**2,6**	**5,6**	**5,6**
المجموع دون الطاقة و التغذية	**61,2**	**-0,3**	**2,5**	**4,7**	**4,5**
المجموع دون اللباس	**90,7**	**0,4**	**3,3**	**5,6**	**5,4**

5. تطور مؤشر أسعار الإستهلاك العائلي حسب المـــــواد :

المواد	الأوزان ٪	الإنزلاق / 12 شهر سبتمبر2014 / سبتمبر 2013	معدل التغيرات تسعة أشهر 2014 / تسعة أشهر 2013	الإنزلاق / ديسمبر سبتمبر 2014 / ديسمبر 2013	التغيرات الشهرية سبتمبر 2014 / أوت 2014
المواد الحرة	66,8	6,2	6,7	3,1	0,4
المواد المؤطرة	33,2	4,3	3,0	4,0	0,3
المجموع	**100,0**	**5,6**	**5,6**	**3,4**	**0,4**
المواد الغذائية	**32,7**	**6,3**	**7,2**	**3,1**	**0,4**
المواد الحرة	26,4	7,3	8,5	3,6	0,4
المواد المؤطرة	6,3	0,7	0,4	0,7	0,0
المواد غير الغذائية	**67,3**	**5,3**	**4,7**	**3,5**	**0,4**
المواد الحرة	40,4	5,4	5,4	2,7	-0,4
المواد المؤطرة	26,9	5,2	3,7	4,7	0,4

6. التّجارة الخارجيّة – ميزان الدفوعات :

إلى موفى شهر أوت من كل سنة	القيمة بـ(م د)				التغير بـ%		
	2010	2012	2013	2014	التغييرات 14/10	التغييرات 13/12	التغييرات 14/13
الصـــــــادرات	15423,4	17407,4	18423,4	18605,4	20,6	5,8	-0,6
الـــــــواردات	20957	24853,2	26092,3	27713,4	32,2	5	6,2
الرصيد (1)	-5533,6	-7445,8	-7668,9	-9408	-	-	-
نسبة التغطية (2)	73,6	70	70,6	66,1	7,5-	0,6	4,5-

(1) التغير بالـ م.د
(2) التغير بالنقاط المائوية

النّظام العام

الثمانية أشهر الأولى	القيمة (م د)			التغير ب%	
	2012	2013	2014	13/12	14/13
الصادرات	6600,8	6942,3	6205,0	5,2	-10,6
الواردات	17684,8	18714,9	20008,9	5,8	6,9
الرصيد (1)	-11084,0	-11772,6	-13803,9	-688,6	-2031,3
نسبة التغطية (2)	37,3	37,1	31,0	-0,2	-6,1

النّظام المقيم

الثمانية أشهر الأولى	القيمة (م د)			التغير ب%	
	2012	2013	2014	13/12	14/13
الصادرات	10806,6	11481,1	12096,5	6,2	5,4
الواردات	7177,6	7377,4	7700,6	2,8	4,4
الرصيد (1)	3629,0	4103,7	4395,9	474,7	292,2
نسبة التغطية (2)	150,6	155,6	157,1	5,0	1,5

التغير بالم.د (1)
التغير بالنقاط المائوية (2)

تطّور الصّادرات

الثمانية أشهر الأولى	القيمة (م د)			التغير ب%	
	2012	2013	2014	13/12	14/13
الفلاحة والصناعات الفلاحية والغذائية	1743,3	1985,7	1387,9	13,9	-30,1
الطاقة و الزيوت الصناعية	2859,9	2862,2	2594,0	0,1	-9,4
المناجم، الفسفاط و مشتقاته	1058,8	1049,3	1018,6	-0,9	-2,9
النسيج والملابس والجلود	150,6	155,6	157,1	5,0	1,5
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	6336,0	6707,5	7257,7	5,9	8,2
صناعات المعملية أخرى	1448,7	1621,8	1783,3	11,9	10,0

تطّور الـواردات

الثمانية أشهر الأولى	القيمة (م د)			التغير ب%	
	2012	2013	2014	13/12	14/13
المواد الغذائية	1989,3	2350,6	2137,0	18,2	-9,1
الطاقة	4185,0	4351,3	5141,9	4,0	18,2
المواد الأولية	8163,7	7831,2	8163,7	2,5	4,2
مواد التجهيز	5185,4	5432,8	5751,2	4,8	5,9
المواد الإستهلاكية	5865,9	6126,4	6515,8	4,4	6,4

7. تطّور ميزان الدفوعات الجارية سنة 2014

المسمى	السنوات			الثمانية أشهر الأولى*				
	2012	2013	التغيرات بـ 12/13 %	2012	2013	2014	التغيرات بـ%	
							13/12	14/13
الدفوعات الجارية (1)	-5812	-6302	-490	4055-	4058-	5470-	3-	1412-
النسبة من الناتج الإجمالي المحلي (%)(2)	-8,2	-8,3	-0,1	5.7-	5.3-	6.6-	0.4	1.3-
حاصل الميزان التجاري (1) (فوب-فوب)	-9535	-9635	-100	6079-	6234-	7884-	155-	1650-
الصادرات (فوب)	26548	27701	4,3	17407	18423	18305	5.8	0.6-
الواردات (كاف)	38178	39509	3,5	24853	26092	27713	5.0	6.2
نسبة التغطية بـ % (2)	69,5	70,1	0,6	70	70.6	66.1	0.6	4.5-
حاصل ميزان الخدمات (1)	3053	2634	-419	1843	1670	1686	173-	16
مداخيل السياحة	3175	3221	1,5	2028	2019	2262	0.4-	12
حاصل مداخيل العوامل والتحويلات الجارية (1)	670	699	29	181	506	728	325	222
المقابيض بعنوان مداخيل الشغل (نقدا وعينا)	3539	3721	5,2	2320	2456	2628	5.9	7.0
النفقات بعنوان فوائد الدين	870	821	-5,6	631	574	569	9.1-	0.7-

- أرقام أولية
1 -التغيرات بالمليون دينار
2 - التغيرات بالنقاط المائوية

8. تطّور نوايا الإستثمار في قطاع الصّناعة :

(م.د)	2010	2012	2013	2014	14/10 (%)	13/12 (%)	14/13 (%)
صناعات غذائية وفلاحية	407,5	1091	579,2	516	*26,6*	*-46,9*	*-10,9*
صناعة مواد البناء	240,1	310,1	710,2	392	*63,2*	*129*	*-44,8*
ص. ميكانيكية وكهربائية	348,2	386,2	504,6	452	*29,8*	*30,7*	*-10,4*
صناعات كيميائية	231	130,1	224,7	232	*0,5*	*72,7*	*3,3*
صناعة النسيج والجلد	212,9	186,2	102,5	90,3	*-57,6*	*-45*	*-11,9*
صناعات معملية مختلفة	273,7	537,5	365,3	251	*-8,2*	*-32*	*-31,2*
جملة الصناعات المعملية	**1713,4**	**2641,5**	**2487**	**1933**	***12,8***	***-5,9***	***-22,2***
منها مشاريع بمساهمة أجنبية	561	1280,2	1152	654	*16,6*	*-10,1*	*-43,2*
عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها (بالألف)	50,9	48,8	42,1	35,4	*-30,5*	*-13,7*	*-16*

9. تدفقات الإستثمار الخارجي المباشر (8 أشهر الأولى للسنوات من 2010 إلى 2014):

	أوت (م.د)					التطور 2014/ . (%)			
	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013
المحفظة	**195.6**	**57.7**	**70.9**	**120.8**	**81.0**	**58.6-**	**40.4**	**14.2**	**32.9-**
إخ م	**1336.7**	**1099.4**	**1095.8**	**1092.9**	**976.2**	**27.0-**	**11.2-**	**10.9-**	**10.7-**
الطاقة	860.0	720.0	590.0	580.0	550.0	36.0-	23.6-	6.8-	5.2-
الصناعة	305.1	245.2	313.8	326.0	204.6	32.9-	16.6-	34.8-	37.2-
الخدمات *	169.0	132.1	188.1	176.8	215.4	27.5	63.0	14.5	21.8
الفلاحة	2.6	2.0	3.9	10.1	6.2	137.5	208.8	58.3	38.8-
المجموع	**1532.3**	**1157.1**	**1166.7**	**1213.7**	**1057.2**	**31.0-**	**8.6-**	**9.4-**	**12.9-**

10. أهمّ المؤشّرات القطاعيّة :

تطوّر نشاط الطّاقة

إلى موفى شهر أوت من كل سنة	2010	2012	2013	2014	التغيرات 14/10	التغيرات 13/12	التغيرات 14/13
إنتاج النفط الخام (ألف طن)	2533	2080	1955	1737	%31.4-	%6-	%11.2-
معدّل سعر النفط الخام ($/برميل)	.772	112.0	107.9	107.7	% 39.5	%3.7-	% 0,2-
إنتاج الكهرباء (GWH)	10075	11490	11446	11796	% 17.1	% 0.4-	% 3.1
استهلاك الكهرباء جهد عالي وجهد متوسط (6أشهرالأولى)	-	-	3715.0	3770.0	-	-	% 1.5

تطوّر نشاط الفسفاط ومشتقاته

إلى موفى شهر أوت من كل سنة	2010	2012	2013	2014	التغيرات 14/10	التغيرات 13/12	التغيرات 14/13
إنتاج الفسفاط (ألف طن)	5327.0	2117.3	2053.9	2786.1	-% 47.7	-% 3.0	% 35.6
صادرات مشتقات الفسفاط (م د) منها:	1111.4	871.9	855.5	730.0	-% 34.9	-% 1.9	-% 14.7
❖ الحامض الفسفوري AP 54	280.8	253.6	225.9	195.0	-% 28.8	-% 10.9	-% 13.7
❖ ثاني أمنيوم الفسفاط DAP	375.4	345.9	288.8	230.8	-% 33.9	-% 16.5	-% 20.1
❖ ثالث الفسفاط الرفيع TSP	221.6	242.4	203.0	203.8	-% 6.5	-% 16.3	% 0.4

تطوّر نشاط إنتاج وتسويق الإسمنت

بالألف طن

إلى موفى شهر أوت من كل سنة	2010	2012	2013	2014	التغيرات 14/10	التغيرات 13/12	التغيرات 14/13
إنتاج الإسمنت	5124,2	4809,0	5367,0	6016,0	% 19,4	%11,6	%12,1
مبيعات محلية للإسمنت	4559,5	4684,0	4896,0	5025,0	% 10,2	% 4,5	% 2,6
صادرات الإسمنت	261,6	27,0	343,0	843,9	% 90-	-	% 146,0

تطوّر النّشاط السّياحي

إلى موفى شهر أوت من كل سنة	2010	2013	2014	التطوربـ% 14/13	التطوربـ% 14/10
دخول غير المقيمين (ألف شخص)	4782,079	4177,798	4267,863	2,2	-10,8
الليالي المقضاة (ألف ليلة)	24894,607	20378,506	20238,421	-0,7	-18,7
العائدات السياحية (م.د)	2253,0	2019,3	2262,4	12,0	0,4

الباب الثّـــاني :

ضبط الإطار الإقتصادي الكلّي - منوال النّمو لسنـ 2015 ـة

بعد مسار أربع سنوات من التّحوّلات العميقة غير المسبوقة، يتطلّع الجميع إلى أن تكون سنة 2015 السّنة الأولى للإستقرار السيّاسي لتونس في ظل نظام.ديمقراطي مستقبلي دائم ومشروع مجتمعي سليم يمكّن من تحقيق النّماء والإزدهار الإقتصادي والإجتماعي.

هذه التّطلّعات المشروعة والتي تبدو واقعيّة من الناحيّة السّياسيّة بعد الأشواط المتقدّمة التي تمّ قطعها على درب الإنتقال الدّيمقراطي والمكاسب الهامة المسجّلة التي طبعت المشهد السّياسي الوطني والتي ستتّوج بتنظيم الإنتخابات التشريعيّة والرّئاسيّة نهاية سنة 2014، **ترتبط بالمقابل بعديد الصّعوبات والتّحديّات العميقة القائمة داخليّا وخارجيّا على المستويات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والتّنمويّة والأمنيّة** والتي يتعيّن أخذها بعين الإعتبار وإعطاء الأولويّة العاجلة لمعالجتها من أجل ضمان إنجاح عمليّة الإنتقال الدّيمقراطي وتكريس الإستقرار السيّاسي والسّلم الإجتماعي المنشود.

ويتنّزل في هذا الإطار العمل التّنموي المرسوم لسنة 2015 إنطلاقا من الرؤية الإستراتيجيّة التي سبق ضبطها لتحديد الإشكاليات والتّحديّات المطروحة وتشخيص مسبّباتها العميقة، مع ضبط بالتّوازي الأهداف والأولويات التي **تمكنّ على الأمد القصير من تحقيق الإنتعاش الإقتصادي** والاسترجاع التّدريجي للتّوازنات العامة للإقتصاد وتوفّر بالتّوازي الأرضيّة الملائمة **للتّقدّم على الأمد المتوسّط نحو درجات أرفع من النّمو من خلال إعتماد نموذج نمّو جديد** يقوم على هيكلة متطورة للإقتصاد تستهدف القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية ممّا يجعل من تونس نقطة إشعاع ونمو لها المكانة التي تستحقّها ضمن الإقتصاديّات الصّاعدة.

القسم الأوّل : التّذكير بأهمّ الإشكاليات والتّحديات المطروحة

شهدت تونس خلال الأربع سنوات الأخيرة تحدّيات وصعوبات هيكليّة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي برزت بالخصوص من خلال تراجع نسبة النّمو وانخفاض الإستثمار واشتداد الضغوطات على التّوازنات المالية والدّاخلية.

وقد زادت من حدّة هذه الضغوطات التّطورات الظّرفية الدّاخلية والخارجيّة التي شهدتها البلاد بسبب تقلب الوضع الاقتصادي العالمي واحتداد التّقلّبات السيّاسيّة والأمنيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا علاوة على تتالي الأزمات الدّاخلية سواء كانت سياسيّة أو إقتصاديّة أو اجتماعيّة.

وقد أكّدت هذه الوضعيّة هشاشة هيكلة الإقتصاد التّونسي وإهتراء المنوال التّنموي القائم منذ عقود وعمق الإشكاليات التّنمويّة التي تعرفها البلاد وضعف مستوى الإستثمار والتّفوات الجهوي وإختلال التّوازنات الكبرى.

- **هشاشة هيكلة الإقتصاد** : حيث يتّسم النّموذج الإقتصادي التّونسي القائم منذ عقود بالخصائص التّالية :

- **ضعف مستوى النّمو** مع محدودية مفعول السّياسات الإقتصادية التّوسّعية التي تمّ وضعها حيز التنفيذ في تحقيق الانتعاشة الاقتصادية المطلوبة والرجوع إلى المستويات المسجلة قبل الثورة.

- **ضعف الهيكلة** وعدم القدرة على مواكبة التّحدّيات المطروحة على مستوى التّنافسيّة والتّشغيل مع **ضعف مساهمة الإنتاجيّة في النّمو** بإعتبار إرتكازه على القطاعات ذات القيمة المضافة المتواضعة والمشغّلة لليد العاملة ضعيفة التّكوين.

- **إستناد منوال التّنمية بنسبة هامة إلى سياسة المناولة الأجور الضعيفة والقرب الجغرافي من منطقة الأورو** لجلب الإستثمارات الأجنبيّة.

- **تفشي ظاهرة التّجارة الموازية والتّهريب** والتي إستفحلت بالخصوص خلال الأربع سنوات الأخيرة على حساب القطاعات المنظّمة.

- **ضعف مستوى الإستثمار الخاص** مقارنة بالإقتصاديات الشبيهة وذلك بالخصوص بسبب **الإتكال الكلّي على الماليّة العموميّة والتّدخل المباشر للدّولة لتحقيق النّمو** ووجود نقائص وإشكاليات هامّة على مستوى مناخ الأعمال وضعف التّنسيق المؤسّساتي وتعقّد الإجراءات الإداريّة والإشكاليات العقاريّة والطّابع المركزي للإجراءات إضافة إلى ضعف أسس الحوكمة الرّشيدة وتوسّع القطاع غير المنظّم إضافة إلى **تواصل حالة التردد والانتظار لدى المستثمرين الخواص**.

- **المحتوى التّشغيلي الضعيف** وعدم القدرة على إستيعاب التّراكمات والطّلبات الإضافيّة للشغل خاصّة من بين حاملي الشّهادات العليا رغم المجهودات المبذولة للتقليص من حدّة هذه الظاهرة.

- **حدّة التّفاوت الجهوي** بالعلاقة مع غياب سياسة تنمويّة جهويّة واضحة المعالم ومركزيّة القرار وضعف التنسيق بين الهياكل الجهويّة وتداخل الأدوار ممّا أدى إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة وانخفاض مستويات المعيشة بالجهات الدّاخلية.

- **تفاقم عجز الميزان التجاري والتّوسّع غير المسبوق للعجز الجاري لميزان المدفوعات الذي عرف نسقا تصاعديا ومستويات قياسيّة خلال الثلاث سنوات الأخيرة** بسبب بالخصوص العجز التجاري لقطاع الطّاقة والتّراجع الحاد لصادرات مشتقات الفسفاط والمنتوجات الفلاحية والغذائيّة مع إرتفاع واردات الطّاقة ومواد التجهيز والمواد الإستهلاكية. إضافة إلى الإنزلاق الخطير في الاشهر الأخيرة لسعر صرف الدّينار.

- **إشتداد الضغوطات على مستوى توازنات الماليّة العموميّة** التي تميّزت منذ سنة 2011 مقارنة بالسنوات السّابقة خاصة سنة 2010 بالخصائص التّالية :

- **إنخفاض مناب الموارد الذاتية** من 83 إلى 70 % **وإرتفاع موارد الاقتراض** مـن 17 إلى 30 % مع تدنّي مؤشرات المديونية حيث **تجاوز حجم الدّين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي عتبة الـ 50 %**.

- **تراجع مناب المداخيل الذاتيّة غير الجبائيّة وإرتفاع حصّة الموارد الجبائيّة** من جملة الموارد الذاتيّة مع إرتفاع نسبة الضغط الجبائي إلى أرقام قياسيّة تجاوزت الـ 22,5 %.

- **إرتفاع حجم ووزن الأجور في هيكلة الميزانية** الناتجة على سياسة الانتدابات والمطلبية المشطة. زيادة بـ 55 % في حجم التأجير العمومي إلى حدود سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 بحيث أصبحت كتلة الأجور تتجاوز 38 % من حجم الميزانيّة الجملي و52 % من الموارد الذاتيّة للدّولة.

- **إرتفاع حجم الدّعم و خاصة دعم الطّاقة** الذي إرتفع من 550 م.د سنة 2010 إلى 3.700 م.د سنة 2013 و2.573 مقدّرة لسنة 2014).

- **تدهور وضعية السّيولة** بسبب عدم وضوح الرؤيا السياسية والاقتصادية وتدهور الوضع الأمني وتراجع التّرقيم السيادي الدّولي لتونس. وبلغت هذه الوضعيّة ذروتها خلال السّداسي الثاني من سنة 2013 وبداية سنة 2014.

مع التّذكير بأنّه تمّ خلال بداية سنة 2014، وإنطلاقا من تشخيص الصّعوبات والتحدّيات المذكورة **ضبط هدف إستراتيجي للمرحلة القادمة** من خلال :

- **وضع الإقتصاد التّونسي على طريق الإنتعاش الإقتصادي** من خلال إستعادة نسق النشاط الإقتصادي لسالف حيويته وتحقيق التّعافي لآلة الإنتاج ومزيد دفع النّمو عبر تكثيف الإستثمار وخاصّة الإستثمار الخاص مع التحكّم في التّوازنات الماليّة الداخليّة والخارجيّة.

- **إعتماد نموذج نموّ جديد** يقوم على هيكلة متطورة للإقتصاد تستهدف القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وترتكز على التجديد والإبتكار وعلى دفع الإستثمارات المجدّدة والتّطوير التّكنولوجي ودعم أنظمة الجودة وتعصير البنية الأساسيّة.

القسم الثاني : تحيين الفرضيات – التّقديرات الإقتصاديّة لسنة 2015

يتمثل التّمشي المعتمد في ضبط الإطار الإقتصادي الكلّي لسنة 2015 حسب ما ورد صلب وثيقة الملامح الأوليّة للميزان الإقتصادي الوطني للسنة المقبلة، في تحديد جملة من الأهداف تتعلق **"بتثبيت الانتعاشة الاقتصادية"** و**"الإسترجاع التدريجي للتّوازنات الكبرى للإقتصاد وللماليّة العموميّة"**.

وقد إعتمد منوال التّنمية لسنة 2015 في هذا الإطار على ضبط **"أسقف لا يمكن السماح بتجاوزها"** بالنسبة لأهمّ المؤشّرات الإقتصاديّة في إطار **سياسة ظرفية** تسعى إلى تحسين التّوازنات الكبرى المتعلّقة بالعجز التّجاري والماليّة العموميّة ونسب التّضخم. وهي سياسات تتطلب توافق كلّ الأطراف حولها والعمل على صياغة الإجراءات الكفيلة بضمان تحقيقها.

كما تندرج التّقديرات الإقتصادية المرسومة لسنة 2015 في إطار التّطورات المرتقبة للإقتصاد العالمي.

1. المحيط العالمي : تحسّن طفيف منتظر لأغلب المؤشّرات الإقتصاديّة :

- **تحسّن طفيف لتقديرات نمو الإقتصاد العالمي :**

تضمن التّقرير الأوّلي لصندوق النقد الدولي الصادر في أكتوبر 2014 تقديرات نموّ للإقتصاد العالمي بنسبة 3,8 % سنة 2015 مقابل 3,3 % منتظرة لسنة 2014 :

%	2012	2013	توقعات 2014	توقعات 2015
النّمو العالمي	**3.4**	**3.3**	3.3	**3.8**
البلدان المتقدمة	1.2	1.4	1.8	**2.3**
* الولايات المتحدة	2.3	2.2	2.2	**3.1**
*** منطقة الأورو**	**0.7-**	**0.4 -**	**0.8**	**1.3**
* اليابان	1.5	1.5	0.9	**0.8**
البلدان الصاعدة والنامية	5.1	4.7	4.4	**5.0**
***الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا**	**4.8**	**2.3**	2.6	**3.8**

ويرتكز هذا التّحيين على **تطور النّمـــو في منطقة الأورو بحوالي 1,3 % سنة 2015** مقابل تطور بنحو 0,8 % سنة 2014 مردّه بالأساس الإنتعاشة التّدريجية للنشاط الاقتصادي في كل من ألمانيا (1,5 % مقابل 1,4 %) وفرنسا (1,0 % مقابل 0,4 %).

ويعزى تأكيد هذه الانتعاشة الطفيفة إلى التّخلي تدريجيّا عن السّياسات التقشفية التي تهدف إلى تصحيح الماليّة العموميّة في البلدان الأكثر تضررا واستبدالها بسياسات أكثر مرونة مما سيؤدي إلى الرّفع من مستوى التضخم ومزيد دفع الطلب الداخلي من خلال تحسن الاستهلاك والاستثمار العمومي.

وفي نفس السّياق، **ينتظر أن يتطوّر النّشاط الإقتصادي بنسبة 2,3 % سنة 2015 في الولايات المتحدة الأمريكية** نتيجة إستحثاث نسق الطّلب الدّاخلي وتحسين السّياسات المالية المتبعة.

وبخصوص البلدان الصّاعدة والنّامية، ينتظر أن تبلغ نسبة النموّ 5 % سنة 2015 مقابل 4,4 % محتملة لسنة 2014 بدفع من الصين (7,1 % مقابل 7,4 %) والهند (6,4 % مقـابل 5,6 %). مع تقديرات تحسّن نسب النّمو **في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتبلغ 3,8 % سنة 2015 (مراجعة نحو التّخفيض بـ 1 نقطة)** مقابل 2,6 % لسنة 2014 بفضل خاصة استرجاع النشاط في الدول المصدرة للنفط مقابل حالة الترقب وعدم وضوح الرؤية بشأن الأوضاع الجيوستراتيجية في الدّول الموردة للنّفط.

- **تحسّن نسق نمو حجم المبادلات :**

من المنتظر أن يساهم إسترجاع النشاط الاقتصادي العالمي في تسريع نسق نمو حجم المبادلات العالمية من السلع والخدمات ليبلغ نسبة 5 % سنة 2015 ويقترب من المستوى المسجّل سنة 2011 والذي بلغ نسبة 6 % مقابل تطور بنسبة 3,8 % سنة 2014 و3 % لسنتي 2012 و2013.

- **شبه إستقرار على مستوى الأسعار ونسب التضخّم :**

من المتوقع سنة 2015 على مستوى تطور الأسعار أن يتمّ تسجيل شبه إستقرار في نسب التّضخم بالعلاقة مع المحافظة على نفس مستوى الطّلب من جهة وتراجع أسعار المواد الأساسية بدون اعتبار المحروقات من جهة أخرى حيث سينحصر معدّل تطور الأسعار في الدول المتقدمة في حدود 1,7 % سنة 2015 مقابل 1,6 % سنة 2014.

- **بقاء نسبة البطالة عالميّا في مستويات مرتفعة :**

من المنتظر أن تشهد سنة 2015 حسب منظمة العمل الدولية، تواصل إرتفاع نسبة البطالة في العالم لتبلغ 6 % أي ما يعادل 200 مليون عاطل عن العمل وينتظر أن تبقى هذه النسبة من البطالة إلى موفى سنة 2016.

وتفيد المؤشرات المتوفرة إلى أنّه تمّ تسجيل تحسّن نسبي في نسب البطالة خاصة في الدّول المتقدمة تزامنا مع الانتعاشة المسجلة على مستوى النشاط الاقتصادي لهذه الدول إضافة إلى التخلّي التدريجي عن السياسات التّقشفية المعتمدة وإستبدالها بسياسات مالية أكثر مرونة.

- **إنخفاض منتظر لمعدّل سعر النّفط :**

بالإعتماد على معدّل التّسعة أشهر الأولى من السّنة وعلى تراجع سعر النفط الخام في المدّة الأخيرة، وإنطلاقا من التّوقعات المحيّنة لسعر برميل "البرنت" لكامل سنة 2015 من قبل البنك المركزي الأروبي (105,3 $) والبنك العالمي (104,4 $) وصندوق النقد الدّولي بتاريخ 14 أكتوبر (99 $)، من المفترض أن يكون معدل سعر البرميل بين **95 و100 دولار** في سنة 2015.

2. على المستوى الوطني: تحسّن طفيف لأهــمّ المؤشّرات وبداية إسترجاع التّوازنات:

يفترض منوال النّمو لسنة 2015 بداية إسترجاع فعلي للثقة في الإقتصاد خاصة بفضل التّطور المرتقب على المستوى السياسي والمؤسساتي والمفعول الإيجابي المتوقع على أداء المتعاملين الاقتصاديين لجملة الإصلاحات الهيكلية الهامة التي سيقع وضعها حيز التنفيذ ولكن في ذات الوقت يأخذ هذا المنوال أيضا بالاعتبار تواصل تأثير الاخلالات القائمة على مستوى التوازنات الكبرى للاقتصاد في جدوى السياسات الاقتصادية الظرفية.

وعلى أساس تتمثل أهم ملامح التّقديرات المرسومة لسنة 2015 في ما يلي :

- **تقديرات نسبة نمو إجمالي في حدود 3 % :**

يعتمد منوال التنمية لسنة 2015 على نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة **3 %** مقـابل 2,5 % منتظرة لسنة 2014 .

ويرتكز هذا الهدف بالأساس على تقديرات :

- **إرتفاع القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بنسبة 8 %** على أساس إنتاج للحبوب يقدر بـ 20 مليون قنطار مقابل 23,2 مليون قنطار سنة 2014 وإنتاج لزيتون الزيت مقـدّر بـ 1.350 ألف طن مقابل 350 ألف طن سنة 2014 وحوالي 1.100 ألف طن سنة 2013.
- **نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية بـ 3,8 %** خاصة نتيجة ارتفاع القيمة المضافة في قطاعي الصناعات والكيميائية ومواد البناء والخزف والبلور على التوالي بنسبة 5% و7%.
- **تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعات غير المعملية بـ 2,3 %** مرده أساسا **التطور الايجابي لقطاع المحروقات بنسبة 1,4 %** بعد التراجع المسجل خلال الأربع سنوات الأخيرة بفضل الزيادة في انتاج النفط الذي حدد بـ 2,86 مليون طن سنة 2015 مقابل

2,76 مليون طن سنة 2014 بالعلاقة مع تطوير مجموعة من الحقول على غرار "بركة" و"معمورة" و"بئر بن ترتر".

- **نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات المسوقة بنسبة 2,7 %** تستند الى تطور معتدل لجل مكونات القطاع.

- **تطوّر الإستثمار بنسبة 8,3 % بالأسعار الجارية :**

يعتمد منوال النّمو لسنة 2015 على تطوّر الإستثمار بنسبة **8,3 % بالأسعار الجارية** ليرتفع حجم الاستثمار إلى 17.136 م.د أي ما يعادل 19,2 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز 2.380 م.د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 1.775 م.د متوقعة لسنة 2014.

ويبرز التّوزيع القّطاعي لتقديرات الإستثمار بالخصوص :

- **تطور الإستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 4,2 % لتبلغ 1.350 م.د** بالأسعار الجارية سنة 2015.

- **شبه إستقرار الإستثمارات في قطاع الصّناعات المعملية مقـارنة بسنة 2014 لتبلـغ 2.250 م.د** مقابل 2.217 م.د سنة 2014. وتتضمن هذه الاستثمارات مواصلة انجاز مصنع المظيلة 2 للمجمع الكيميائي التونسي (500 م.د) وتواصل انجاز مصنع الإسمنت بالمزونة بسيدي بوزيد (400 م.د).

- **إرتفاع الإستثمارات في قطاع الصّناعات غير المعملية بنحو 12,2 % لتبلغ 3.216 م.د** نتيجة :

  - الزّيادة في إستثمارات قطاع النفط والغاز الطبيعي (1.600 م.د مقابل 1.400 م.د سنة 2014) تبعا لانجاز برنامج تنمية الحقول النفطية والغازية (1.150 م.د) ولعمليّات البحث والتّنقيب (450 م.د).

- نمو الإستثمار في قطاع الكهرباء والانطلاق في انجاز محطة التوليد ذات الدورة المزدوجة برادس والمرناقية.

- **تطوّر الإستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 10,4 %** مردها أساسا الزّيادة الهامة في إستثمارات قطاع النّقل التي ستبلغ 2.600 م.د سنة 2015 مقابل 1.817 م.د سنة 2014.

▪ بداية تحسّن التّوازنات على مستوى التّجارة الخارجية وميزان الدفوعات :

يعتمد منوال التّنمية لسنة 2015 على استرجاع ديناميكية الإنتاج في عدد من القطاعات الواعدة التي عرفت ركودا في الفترة الأخيرة خاصة قطاعات الفسفاط والطاقة والسياحة وتطور الاستثمارات بنسق حثيث فضلا عن تحسن الطلب الموجه لتونس وتراجع نسبي في تطور الأسعار العالمية رغم توقع تواصل وتيرة انخفاض سعر صرف الدينار. وتفترض التّقديرات :

- **نمو صادرات السّلع والخدمات بنسبة 6,1 %** بالأسعار الجارية و**2,1 %** بالأسعار القارة مقابل على التوالي 1,6 % و- 2,4 % سنة 2014. ويتضمن هذا النسق نمو صادرات السلع بنسبة 6,7 % بالأسعار الجارية مقابل 0,5 % منتظرة سنة 2014 على أساس تحسن مبيعات جل القطاعات خاصة الفسفاط باعتبار تحسن الأوضاع الأمنية بالحوض المنجمي والمجمع الكيميائي والفلاحة والصناعات الغذائية بناء على تحسن الإنتاج الفلاحي وبخاصة زيت الزيتون.

- **تطوّر واردات السّلع والخدمات بنسبة 4,3 %** بالأسعار الجارية و **0,3 %** بالأسعار القارة مقابل على التوالي 4,9 % و -0,9 % سنة 2014. وتعتمد هذه التقديرات على تطور واردات السلع بنسبة 4,4 % بالأسعار الجارية مقابل 4,8 % متوقعة سنة 2014. وهو نسق يأخذ في الاعتبار ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات لترشيد الواردات والحد من تفاقم العجز التجاري.

وسيمكّن هذا التّطور لعنصري المبادلات من **حصر العجز التجاري للسلع في حـدود 15,2 %** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 16,5 % متوقعة سنة 2014 **وتحسن نسبة التغطية بـ 1,4 من النقاط لتبلغ 68,6 % .**

ومن ناحيتها يتوقع أن تتطور صادرات الخدمات بنسبة 4,3 % وذلك بالعلاقة مع الإسترجاع التّدريجي للنشاط في قطاع السياحة حيث من المتوقع أن تتطور العائدات السياحية بنسبة 4,3 % لتبلغ حوالي 3.602 م.د متجاوزة بقليل المستوى المسجل سنة 2010.

وبإعتبار التّطور المرتقب لمداخيل العوامل والتحويلات الجارية ينتظر أن ينحصر **العجز الجاري** للمدفوعات الخارجية لسنة 2015 في حدود 7,5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8,7 % سنة 2014.

- **إستقرار نسبة التّضخم في حدود 5,3 %**

ستشهد السنة المقبلة تواصل الجهود الرّامية إلى مزيد التّحكم في تطوّر الأسعار بعد المستويات غير المسبوقة التي تمّ تسجيلها خلال السّنوات الثّلاث الفارطة حيث ينتظر أن تستقرّ نسبة التّضخّم في حدود 5,3 % بمفعول مجمل الاجراءات الرّامية الى التحكم في مسالك التّوزيع والتّقليص من التّهريب والتّجارة الموازية.

▪ حوصلة منوال النّمو 2014 / 2015 :

% بالأسعار الجارية	2012	2013	تحيين 2014	تقديرات 2015
الناتج المحلّي الإجمالي	**3,7**	**2,3**	**2,5** (*)	**3,0**
الفلاحة	6,5	3,9-	2,8	8,0
الصّناعات المعمليّة	2,6	2,3	1,5	3,8
الصّناعات غير المعمليّة	0,1-	2,5-	0,9-	2,3
الخدمات	4,8	4,1	3,2	2,7
الطّلب الدّاخلي	**4,9**	**1,3**	**2,8**	**2,1**
الإستهلاك	5,1	4,6	4,2	4,0
الإستثمار	7,1	3,8-	2,4-	3,6
الطّلب الخارجي				
صادرات المواد والخدمات	4,3	2,1-	2,4-	2,1
واردات المواد والخدمات	6,5	3,1-	0,9-	0,3
نسبة الإستثمار من النّاتج	21,6	20,2	19,2	**19,2**
العجز الجاري	8,2	8,3	8,7	**7,5**
مؤشّر الأسعار عند الإستهلاك	5,6	6,0	5,7	**5,3**

(*) 2,4 % حسب الإدارة العامّة للتقديرات.

القسم الثالث : السّياسات المقترحة لسنة 2015 – تثبيت الأولويـــات في إطار الرؤية الإستراتيجيّة – الإجراءات الظرفيّة والإصلاحات الهيكليّة

إنطلاقا من الرّؤية الإستراتيجيّة التي سبق ضبطها لتحديد الإشكاليات والتّحديّات المطروحة وتشخيص الواقع الإقتصادي والصّعوبات الهيكليّة التي تعرفها البلاد ممّا يمكّن من ضبط السياسات العاجلة لتحقيق الديناميكيّة المرجوّة ومعالجة الفتور الإقتصادي وإستعادة التّوازنات الكبرى للإقتصاد وللماليّة العموميّة في مرحلة أولى والشروع بصفة موازية في تطوير هيكلة الإقتصاد من خلال إعتماد نموذج تنموي جديد يستهدف القطاعات الواعدة.

وإستنادا إلى الفرضيات المحيّنة لمنوال النّمو والتّقديرات الإقتصاديّة لسنة 2015، والتي تأخذ بعين الإعتبار التغييرات المرتقبة للمشهد السياسي والمؤسساتي ومفعولها الإيجابي المتوقع على أداء المتعاملين الاقتصاديين.

ومن منطلق الإلتزام بنفس أولويات وضوابط السياسة التّنموية التي سبق ضبطها سنة 2014، ليتواصل تنفيذها سنة 2015. تتمحور الإجراءات والتدابير المقترحة لسنة 2015 حول إجراءات قصيرة المدى ترمي إلى تثبيت الانتعاشة الاقتصادية مع الاستعادة التدريجية للتّوازنات وإصلاحات هيكلية تهدف إلى تطوير هياكل الاقتصاد لبلوغ مستويات أرفع من النمو وتحسين مستوى العيش.

مع التّأكيد على مستوى **الإجراءات الظّرفية** على :

- إتباع **سياسة نقدية حذرة** تتركز على مراقبة احتياجات السيولة في القطاع البنكي والتخلي تدريجيا عن عمليات ضخ السيولة وتوجيه نسب الفائدة الحقيقية إلى مستويات ايجابية ومعتدلة تسمح بمواجهة التوترات التضخمية ودعم الادخار المالي.
- إتّباع **سياسة صرف أكثر مرونة** بهدف المحافظة على الإحتياطي من العملة الأجنبية وتعزيز آليات السّوق والحدّ من تدخّلات البنك المركزي في سوق الصّرف لتقتصر على معالجة التغييرات الفجئية والهامة لسعر الصّرف.

وذلك دون أن تتحوّل هذه الإجراءات الظرفيّة إلى **"سياسة ماليّة تقشفيّة صارمة"**.

مواصلة تنفيذ الإستراتيجيّة التي تمّ ضبطها لسنتي 2014 و2015 :

المبـــــادئ والأولويـــــات :

تقوم **الرّؤيّة الإستراتيجيّة** التي تمّ ضبطها في بداية سنة 2014 **إنطلاقا من تشخيص الواقع الإقتصادي والصّعوبات الهيكليّة** التي تعرفها البلاد، **على مبادئ وأهداف وأولويات في الأمد المتوسّط والبعيد**، بما يجعل تونس من ضمن الإقتصاديّات الصّاعدة وذلك من خلال :

- **وضع الإقتصاد التّونسي على طريق الإنتعاش الإقتصادي** والإستعادة السّريعة للنشاط الإقتصادي لسالف حيويته وتحقيق التّعافي لآلة الإنتاج من خلال دفع النّمو وتكثيف الإستثمار وخاصّة الإستثمار الخاص مع التحكّم في التّوازنات الماليّة الداخليّة والخارجيّة.

- تسريع نسق النّمو لبلوغ أعلى المستويات بما يسهم في **تثبيت الإقتصاد التّونسي كإقتصاد واعد عبر إعتماد نموذج نمـــوّ جديد** من خلال إحداث نقلة نوعيّة في مسار التنمية تمكّن من التّرفيع في مستويات العيش والرّقي بالوضع الإجتماعي وبلوغ مراتب متقدّمة من النّماء يقوم على هيكلة متطورة للإقتصاد تستهدف القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وترتكز على التجديد والإبتكار. وهو ما يستوجب دفع الإستثمارات المجدّدة والتّطوير التّكنولوجي ودعم أنظمة الجودة وتعصير البنية الأساسيّة.

وقد تمّ الشّروع في تطبيق هذه الإسترتيجيّة صلب مختلف سياسات الدّولة الإقتصاديّة والماليّة والإجتماعيّة سنة 2014، بعد أن وقع إستكمال ضبط خطوطها العريضة والتوافق حولها صلب **الحوار الوطني الإقتصادي** وتكريسها صلب توجّهات قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014.

كما تمّ خلال أشغال **النّدوة الدّولية "استثمر في تونس - الديمقراطية الناشئة"** التي تمّ تنظيمها يوم 8 سبتمبر 2014، تأكيد هذه الرؤية المشتركة وتكريس مبادئها وأولوياتها والتوافق

على البرنامج الإقتصادي الوطني الذي أفرزه الحوار الوطني وضبط سبل تنفيذه على الأمد المتوسط والبعيد، من خلال التأكيد بالخصوص على **الأولويات والأسس الإستراتيجيّة التّاليّة** :

1. **الإسترجاع التّدريجي للتّوازنات الإقتصاديّة الكبرى** والحد من العجز المتفاقم لميزانيّة الدّولة منذ سنة 2011 وإيجاد حلول جذريّة شاملة وهيكليّة لأزمة الماليّة العموميّة وتلافي مواصلة سياسة البحث عن التّوازن المالي الظرفي وذلك من خلال ترشيد النّفقات **(دون أن يتحول هذا الترشيد إلى سياسة تقشفية)** وخاصّة نفقات التأجير ونفقات الدّعم وترشيد الإستثمار العمومي ودعم الموارد وإصلاح منظومة التّصرّف في الماليّة العموميّة.

2. **دفع الإستثمار والتّشغيل من خلال مزيد حوكمة التّدخلات العموميّة** لتحسين مناخ الأعمال وتسريع نسق الإستثمار ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإستكمال تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة في القطاع البنكي وتطبيق الاستراتيجية المستقبلية لتدخل الدّولة في تمويل الإقتصاد الوطني. مع القطع مع التّمشي الغالب منذ سنة 2011 والمتمثّل في الإتكال الكلّي على الماليّة العموميّة والتّدخل المباشر للدّولة لتحقيق النمو وجعل الإستثمار هو الدّافع الرئيسي للنّمو.

3. **تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات الإقتصاديّة الهيكليّة** بهدف ضمان نسق نمو مرتفع ودائم.

4. **تحقيق تنمية جهويّة وإقليميّة متوازنة** عبر دعم البنية التحتيّة الإقتصاديّة والإجتماعيّة بالمناطق الدّاخليّة وتنفيذ إستراتيجيّة تنمية جديدة تقوم على تدعيم نجاعة الحوكمة المحليّة وتوفير مناخ جهوي ومحلّي يشجّع على الإستثمار والتشغيل.

5. **إعطاء كلّ الأهميّة التي تستحقّها للعدالة الإجتماعيّة والإندماج والتّضامن** من خلال التأكيد على حسن توزيع الثّروات الوطنيّة ودعم التشغيل ومساندة الأسر والحفاظ على المقدرة الشرائيّة والحفاظ والسّلم الإجتماعي وترشيد التحويلات الإجتماعيّة وإحكام توجيه المرافق والخدمات العموميّة، مع ضرورة عدم تهميش المكاسب الإجتماعيّة في ضل الأزمة والضغوطات الإقتصاديّة والماليّة الحاليّة.

كما يقوم البرنامج الإقتصادي المقدّم على **الخيرات والمبادئ التّالية** :

- إعتماد إستراتيجيّة تهدف بالأساس إلى **إستعادة نسق النّمو والإستقرار الإقتصادي** وخلق **ديناميكيّة نمو جديدة** ذات طاقة تشغيليّة مرتفعة **مع تبنّي بالتّوازي سياسة إندماج إجتماعي** وتضامن وطني.

- **محافظة الدّولة على دورها الإستراتيجي** في الإستثمار والتّدخل عند الإقتضاء للتعديل والتصحيح ولضمان العدالة والتّضامن الإجتماعيين وتوفير المناخ المؤسّساتي المناسب **لإقتصاد منفتح يقوم على قواعد منافسة واضحة ونزيهة وعلى إحترام.دولة القانون.**

- **نظام جبائي ناجع وعادل وشفاف مع التأكيد دعم القيام بالواجب الجبائي والتّصدي للتّجارة الموازية ومقاومة ظاهرة التّهريب** التي أصبحت من الإشكاليات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الوطني لما لها من تداعيات سلبية وخطيرة على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة والمقدرة الشرائية للمواطن وصحة المستهلك وتطور هياكل الإقتصاد.

- **نموذج نمو جديد موجّه لإقتصاد المعرفة والتجديد**.

- **نظام قضائي مستقل وناجع** يكرّس المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون.

- **سياسة حماية إجتماعيّة رشيدة** وتوفّر العيش الكريم لكلّ المواطنين.

- **نظام تعليم وتكوين حديث** يمكنّ من توفير الطاقات البشريّة ذات الكفاءة العالية وذات الإختصاص للإستجابة لحاجيات الإقتصاد.

- **حوكمة عموميّة وإقتصاديّة تشاركيّة رشيدة** تستند إلى مبادئ الشفافيّة والمسؤوليّة والنّزاهة وتمكّن من إستعادة الثقة في مؤسّسات الدّولة.

- **إطار تشريعي وترتيبي ملائم للتشجيع** على الإستثمار الخاص والتجديد خاصّة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وفي إقتصاد المعرفة ذي الطاقة التشغيليّة العالية المستوى.

- **سبل عصريّة للتصرّف في الماليّة العموميّة** تقوم الشفافيّة وعلى إحكام إستغلال الموارد وحسن التّصرّف في النفقات وعلى إحترام التوازنات الكبرى التي تمكّن من ضمان ديمومة النّمو ومن الحفاظ على التّدخلات الإجتماعيّة للدّولة.

- **مؤسّسات دولة عصرية** تقوم على سبل التّصرّف الحديث في الموارد البشريّة وعلى تبسيط الإجراءات الإداريّة وعلى الخدمات عن بعد مع مراجعة دور وتدخّلات عديد الإدارات والمؤسّسات بهدف التخلّي تدريجيّا عن الخدمات الثانويّة التي تثقل كاهلها وتعيق مردوديتها على حساب مهامها الرئيسيّة.

- **تنظيم إداري وإقتصادي لا مركزي** طبقا للدّستور الجديد يمكنّ دفع التنمية الجهويّة والمحليّة والحد من التفاوت الجهوي والإجتماعي.

مع التّأكيد **ضمن المبادئ الأساسيّة** لهذا البرنامج على أنّ **الحوار التّشاركي والتّوافق** يظلّان الإطار المبدئي لضبط وتنفيذ كلّ الخطط الضروريّة لوضع الإقتصاد التّونسي على طريق الإنتعاش الإقتصادي وإيجاد الحلول العاجلة للخروج من الأزمة ولتشخيص النموذج التّنموي الجديد لتونس.

I. التّحكم العاجل في التّوازنات الإقتصاديّة والماليّة الكبرى :

تتمثّل الأولويات العاجلة للدّولة التي تمّ الشروع في تجسيمها سنة 2014 ليتواصل تنفيذها خلال سنة 2015 في ما يلي :

- ✓ **على مستوى الماليّة العموميّة :** يتمثل الهدف العاجل في التقليـص من عجـز ميزانية الدّولة دون نسبة 5 % من الناتج مقارنة بـ 6 % مقدّرة لسنة 2014 و6,9 % سنة 2013. مع تحسين وضعيّة السيولة المتوفّرة. وهو ما يتطلب إجراءات عاجلة من أجل :

- **دعم الموارد الذّاتية** للدولة والتقليص من التّهرب الجبائي مع ضبط هدف لـدعم مناب الموارد الذاتيّة للميزانيّة والحد من حجم موارد الإقتراض إلى ما دون نسبة 25 %.
- **التحكّم على مستوى هيكلة الميزانيّة في حجم وزن الأجور** ومزيد ترشيد نفقات التّصرف من خلال الحدّ من حجم الإنتدابات في الوظيفة لعمومية ما عدى الضروري منها وترشيد نفقات التسيير.
- **التحكّم على مستوى هيكلة الميزانيّة في حجم الإعتمادات المخصّصة للدّعـــم** الذي تجاوز سنة 2013 على سبيل المثال حجم الإعتمادات المخصّصة للتنمية وذلك من خلال مزيد ترشيد التّصرّف في منظومة الدّعم وإحكام توجيهه إلى مستحقيه.
- **ترشيد الإستثمارات العموميّة إقرار زيادة معتدلة في نفقات التّنمية** لدعم الإستثمارات في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وتحسين ظروف العيش في الجهات الداخلية والمناطق الأقل حظا مع تكثيف الجهود إستحثاث نسق تعبئة موارد التمويل الخارجي من خلال العمل على تسريع تنفيذ المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والتي تشهد السحوبات بعنوانها تباطؤا كبيرا.
- توفير كلّ الظّروف السّانحة لإستقطاب **الإستثمار الخارجي المباشر** والسّعي لتوفير موارد مالية إستثنائية في شكل هبات هذا إلى جانب إستيفاء التعهدات بعنوان البرنامج الرابع لدعم الاقتصاد مع البنك الدولي والإتحاد الأوروبي وإحكام إعداد المراجعات المقبلة للإتفاق الإئتماني مع صندوق النّقد الدولي لضمان سحب الموارد المتعلقة به.

- ✓ **على مستوى النّمو الإقتصادي** : التّحكم التّدريجي في التوازنات المالية للإقتصاد بنسق ملائم يراعي ضرورة استعادة نسق النمو ويجنب إستمرارية الوضع القائم الذي يتميز بضعف وتيرة نمو الناتج الذي لم يتجاوز عتبة الـ 3 % خلال الثلاث سنوات الماضية.

- ✓ **على مستوى ميزان الدّفوعات** : يتمثّل الهدف في الحدّ من تفاقم العجز التجاري من خلال التوجه نحو اتخاذ إجراءات خصوصية لاحتواء توسع العجز وذلك من خلال وضع قيود كمية مباشرة على عدد من المواد الموردة "غير الضرورية" مع إعطاء الأولويّة لإسترجاع حيوية القطاع السياحي. وبالتّوازي ستتكثف الجهود لتعبئة أكثر ما يمكن من موارد التمويل الخارجي وبشروط معقولة بما يسمح بالحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطي من العملة الأجنبية ولتجنب مزيد انزلاق سعر صرف الدينار.

- ✓ **على مستوى سياسة الصّرف :** يتعيّن مواصلة إتباع سياسة صرف أكثر مرونة بهدف المحافظة على الاحتياطي من العملة الأجنبية وذلك من خلال ترشيد المعاملات في سوق الصرف وتعزيز آليات السوق عبر إرساء منصة إلكترونية للربط بين البنوك إضافة إلى تحسين جودة التقديرات بالخزينة والحد من تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف لتقتصر على معالجة التغييرات الفجئية والهامة لسعر الصرف.

- ✓ **على مستوى السّياسة النقديّة :** مواصلة إتباع سياسة نقدية حذرة تتركز على مراقبة احتياجات السيولة في القطاع البنكي مع توخي إستراتيجية للتخلي تدريجيا عن عمليات ضخ السيولة وتوجيه نسب الفائدة الحقيقية إلى مستويات ايجابية ومعتدلة تسمح بمواجهة التوترات التضخمية ودعم الادخار المالي مع مراعاة متطلبات حفز النشاط الاقتصادي وتسريع نسق الاستثمار وفقا للأولويات المرسومة.

- ✓ **على مستوى التّضخم،** تتمثل الأولويّة العاجلة في مواصلة التحكم في مستوى التضخم الذي يسجل بعض الانفراج وذلك من خلال العمل على دعم العرض خاصة بالنسبة للمواد الغذائية الحساسة وتكوين المخزونات التعديلية وكذلك تكثيف عمليات المراقبة الاقتصادية وتدعيم الحوار والتّشاور مع المهنيين لتعديل الأسعار مع التّصدي لظاهرة التهريب والتّجارة الموازية.

II. دفع النّمو والإستثمار مع إستعادة ديناميكية الإستثمار الخاص :

يتطلّب تحقيق النّسق المستهدف للنّمو خلال سنة 2015 مواصلة تنفيذ الإجراءات والتّدابير الخصوصية التي تمّ الشروع فيها سنة 2014 والتي تتركز بالأساس على جانب الإستثمار بإعتباره الدّافع الأساسي للنّمو خاصة بعدما أبرزت السياسات الاقتصادية الظرفية المركزة على دفع الإستهلاك محدوديتها، بل أدّت إلى إخلالات في التّوازنات تتطلّب حتما التّصحيح والمراجعة.

ومن النّاحية العمليّة تتمثل التّدابير المقترحة في تحسين مناخ الأعمال وإستعادة الطاقة الإنتاجيّة في القطاعات المعطلة أو التي تواجه صعوبات والرّفع من القدرة التّنافسيّة ودفع الإستثمار العمومي والخاص من خلال :

- مواصلة تحسين **الوضع الأمني والإجتماعي**.
- تعزيز الجهود المبذولة لإسترجاع طاقة الإنتاج في الحوض المنجمي.
- **الإسترجاع التدريجي لنسق الإنتاجية** من خلال انتهاج الحوار البناء والراعي للمصلحة الوطنية بين منظمة الأعراف والمنظمات الشغيلة من أجل تحسين المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة وتطبيق القانون على كل من يعطل السير العادي للعمل سواء في الفضاء العام أو الخاص **لاسترجاع نسق الإنتاج في القطاعات المعطلة** مع وضع خطة من قبل الحكومة للاتصال والتوعية والتحسيس بضرورة العودة إلى العمل والتحلي بالانضباط والمسؤولية مع التأكيد على دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في الانخراط في حملة التأطير والتوعية بأهمية العمل وبضرورة تحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه البلاد في هذا الظرف الصعب.
- مزيد دعم **الشّراكة بين القطاع العام والخاص** وبالخصوص في المشاريع التنموية والقطاعات المجدّدة وذات الطاقة التشغليّة العالية.
- مواصلة تنفيذ **برنامج تنشيط القطاع السيّاحي**.

- **إستحثاث نسق تنفيذ المشاريع العمومية** بالسّرعة والنّجاعة المطلوبتين مع تكثيف الزّيارات الميدانية والتّنسيق بين الهياكل الجهويّة والإدارة المركزيّة.

- تفعيل **منظومة التّجديد والإبتكار** من أجل إستحثاث الإستثمار في القطاعات الواعدة.

- مواصلة **الإصلاحات المتعلقة بتكريس مقومات الحوكمة وبتحسين مناخ الأعمال خاصة على المستوى المؤسّساتي والتّشريعي**.

- إعتماد "ميثاق مبسّط للإستثمار" يتضمّن المبادئ العامة ويرتكز على تشجيع الأنشطة ذات الإنتاجيّة المرتفعة وعلى مصداقيّة التّصاريح بالإستثمار مع تعصير إجراءات الرّقابة الذّكيّة والموجّهة وإرساء مبادئ العدالة والشفافيّة في توزيع الحوافز والمساواة بين الأنظمة الجبائيّة المطبّقة.

- إعتماد القانون الجديد المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مع التّذكير بأنّ قانوني الماليّة الأصلي والتّكميلي لسنة 2014 تضمّنا في هذا الإطار عديد الأحكام والإجراءات لدفع الإستثمار والتشغيل والتي يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015 على غرار :

- إعفاء المؤسسات الصّناعية المحدثة خلال سنة 2014 والتي لا يتجاوز رقم معاملاتها 600 ألف دينار من الضريبة لمدة 5 سنوات،
- منح المؤسسات الناشطة في مجلة تشجيع الاستثمارات التي تنتدب خلال سنة 2014 بصفة قارة طالبي الشغل طرح إضافي بعنوان الأجور بـ 50 % منها مع سقف بـ 3000 د / أجير مع الإعفاء من TFP و FOPROLOS لمدة 5 سنوات وتحمل الدولة لمساهمات الأعراف لمدة 5 سنوات.
- الحد من كلفة اقتناء التجهيزات اللاّزمة لإنجاز المشاريع :
  - بالتخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 6 % بالنسبة إلى التجهيزات المورّدة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا
  - وتوقيف العمل بـالأداء على القيمة المضافة بعنوان التجهيزات المصنوعة محليا.

- إحداث برنامج لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات ماليّة ظرفية والناشطة في قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بهدف مساعدتها على مواصلة نشاطها والمحافظة على طاقتها التشغيلية.
- التّمديد في المدة المخوّلة للشركات لإدراج أسهمها بالبورصة والانتفاع بنسبة الضريبة على الشركات المنخفضة إلى غاية 31 ديسمبر 2019.
- تمكين الاستثمارات المصرح بها خلال سنتي 2014 و2015 والتي تدخل طور النشاط الفعلي قبل غرّة جانفي 2017 من :
  - طرح الإستهلاكات المتعلقة بالأصول القابلة للإستهلاك وموضوع عمليّة إستثمار بنسبة 35 %.
  - طرح إعتماد جبائي يحدد بـ 10% من مبلغ الأجور لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للمنتدبين خلال الفترة 2014 إلى 2016.
  - طرح فوائد نظرية تحتسب على أساس الأموال الذاتية المستعملة لتمويل الإستثمار بنسبة 5%

مع تطبيق هذه الأحكام على المؤسسات الناشطة في إطار مجلة تشجيع الإستثمارات.

وذلك إضافة إلى مشاريع الأحكام الجديدة المدرجة بقانون الماليّة لسنة 2015 والهادفة لمزيد دعم القدرة التّنافسية للمؤسسات وتمويل الاستثمار ودفع التشغيل كما هو مبيّن بالقسم الرّابع من هذا الباب.

III. النّهوض بالتّنمية الجهويّة :

ترتكز **التّوجهات المستقبلية الإستراتيجية للتنمية الجهوية** على الأسس التّالية:

- تحديد منوال تنمية جديد يعتمد على اقتصاد المعرفة الموجهة نحو التنمية والابتكار.
- ايجاد اطار تنظيمي وتحفيزي لتشجيع الاستثمار الخاص والابتكار خصوصا في الأنشطة المساعدة على إستغلال واستثمار سلسة القيم المتوفرة بعديد المنظومات الإقتصادية الممكن تطويرها وتنشيطها بالجهات.
- تنظيم إداري وإقتصادي لامركزي، طبقا لما أقره الدستور، لتشجيع التنمية الجهوية والمحلية والحد من الفوارق بين الجهات وداخل الجهة ذاتها.

وتبعا لذلك تتمثل **السياسات والتوجهات في باب التنمية الجهوية خلال سنة 2015** في :

- اتخاذ جملة من الإجراءات لتحفيز التنمية الجهوية ستوجه الى :

- تطوير آليات ومناهج التخطيط الجهوي من خلال إعداد دليل للغرض يستند إلى التجربة الوطنية والتجارب الدولية في باب التخطيط الجهوي والمحلي ويؤسس لتمشي جديد لتمكين الجهات من وضع مخططات تنموية جهوية ومحلية تعد وتنجز بصفة تشاركية.
- تطوير الإطار المؤسساتي وإضفاء حوكمة محلية جديدة لتسريع اخذ القرار وتقريب الخدمات من المواطن.
- تحسين مناخ الأعمال لجلب الاستثمار الخاص والإستفادة من نقاط القوة بالمناطق لصالحها.
- تأهيل البنية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين نوعية الخدمات العمومية بالمناطق الداخلية مع الحرص على التّقليص من التّفاوت بين الجهات وتكريس مقوّمات حقيقية للتّنمية الجهويّة تستند إلى تثمين القدرات والميزات التفاضلية لكلّ جهة وتوفير مقومات العيش الكريم لكل شرائح المجتمع.

- تعزيز وتطوير آليات وتطبيقات جمع وتخزين ونشر المعلومات والمعطيات الإحصائية الجهوية والمحلية.

- تطوير آليات وتطبيقات إدارة ومتابعة تنفيذ المشاريع العمومية.

- العمل على أحكام التّصرف في البرامج الجهوية للتنمية ومراجعة تدخلاتها في اتجاه تعزيز تدخلاتها وتصويب البعض منها بما يستجيب لأولويات ومشاغل التنمية بالجهات مع السّعي لرصد الإعتمادات الضّروريّة المخصصة لتسريع تنفيذ مشاريع التّنمية في الجهات الداخلية وسنّ أحكام جبائيّة خصوصيّة للحث على الإستثمار وبعث المشاريع والتشغيل بمناطق التنمية الجهويّة.

- تعزيز آليات مساعدة الباعثين والمستثمرين على تخطي إشكالية توفير التمويل الذاتي.

- إعادة النظر في دور ومشمولات هياكل التنمية الجهوية لتمكينها من الاضطلاع بدورها في تنسيق والإحاطة ببرامج ومشاريع التنمية بالجهات مرجع نظرها وإحكام عملية التنسيق والتكامل مع باقي المتدخلين.

- تعزيز برامج التعاون الدّولي اللاّمركزي.

IV. تسريع نسق الإصلاحات الهيكليّة الجارية :

إعتبارا لجسامة التحديات المرتقبة، وفي إطار تنفيذ الإستراتيجيّة الوطنيّة للتحكّم العاجل في التّوازنات الكبرى ودفع النّمو وتهيئة الأرضيّة المناسبة للإنتعاشة الإقتصاديّة، تتركّز المجهودات منذ بداية سنة 2014 على تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات الجاريّة التي تمّ الإتفاق بشأنها على مستوى الجباية والماليّة العموميّة والإصلاح البنكي والمالي وعقلنة التّصرّف في منظومة الدّعم مع التّعجيل بضبط الرؤية الإقتصاديّة والماليّة المستقبليّة من خلال التّفكير المعمق في حواجز ومعقوقات النّمو وطنيّا وجهويّا وتصوّر رؤية جديدة لنموذج التنمية وطنيّا وجهويّا وهيكلته القطاعية.

❖ تسريع تنفيذ إصلاح المنظومة الجبائيّة :

يهدف مشروع إصلاح المنظومة الجبائية الذي تمّ الشروع فيه منذ سنة 2012 إلى مراجعة شاملة للنظام الجبائي لتبسيطه وإكسائه مزيدا من **النجاعة والعدالة** وإلى **تعصير إدارة الجباية** وذلك خاصة عبر تعزيز الثقة بين المطالب بالأداء ومصالح الجباية وحمله على الالتزام بواجبه الجبائي و**التصدي الى التهرب الجبائي** وكذلك إلى تحسين نجاعة المنظومة الجبائية وتعصير إدارة الجباية.

مع التّذكير بأنّه **تمّ في مرحلة أولى** في سنتي 2012 و2013 تحديد ستّة 6 مجالات لعملية الإصلاح هي بصدد إستكمال إجراءات التّشاور الوطني والجهوي في شأنها :

1. **الضرائب المباشرة:** إعادة النظر في نسب الضريبة وضبط قاعدتها وصيغ تطبيقها والإمتيازات الجبائية المتعلقة بها.
2. **الضرائب غير المباشرة:** ضبط ميدان وصيغ تطبيق مختلف الضرائب غير المباشرة والإمتيازات الجبائية المتعلقة بها.
3. **الجباية المحلية:** تبسيطها وتحسين نجاعتها في اتجاه تدعيم الموارد المالية للجماعات المحلّية، وملاءمتها مع مقتضيات الدّستور الجديد.

4. **دعم قواعد المنافسة النزيهة والحد من التخلف عن القيام بالواجب الجبائي ودعم ضمانات المطالبين بالأداء:** إضفاء مزيد من الشفافية على النظام الجبائي وتحديد وضبط إجراءات للتصدي للتهرّب الجبائي وتحسين عمليات المراقبة والإستخلاص والاسترجاع.
5. **تعصير إدارة الجبائية** : تطوير وملاءمة وسائل وطرق عمل إدارة الجباية في اتجاه إدخال مزيد من النجاعة على عمليات المراقبة والاستخلاص وتحسين الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء.
6. **مراجعة النّظام التقديري** في اتجاه تخصيصه قصرا لمستحقيه وإدماج الإقتصاد الموازي ضمن الدّورة الاقتصادية المنظمة.

وقد تمّ سنة 2014 **إستكمال المراحل الأخيرة للمشروع** وإجراءات الإستشارات الجهويّة والقطاعيّة في شأنه بعد أخذ رأي أغلب المنظّمات المهنيّة ومكوّنات المجتمع المدني المعنيّة في شأنه في إنتظار إستكمال :

- إتمام الدّراسات الخاصّة بتأثير تتطبيق المشروع ومردوده على الضرائب والأداءات المباشرة وغير المباشرة،
- تنظيم الإستشارة الوطنيّة الموسّعة حول المشروع (نوفمبر 2014)،
- عرض المشروع النّهائي لإصلاح المنظومة على "المصادقة"، على أن يتمّ تدريجيّا إدراج الأحكام الواردة به ضمن قوانين الماليّة.

كما سيتمّ بالتّوازي عرض النّصوص الجبائيّة والمجلّات المجمّعة في مجلّة موحّدة على السّلطة التشريعيّة للمصادقة في إطار مشروع قانون الماليّة الحالي لسنة 2015.

❖ مواصلة إصلاح منظومة التصرّف في المالية العمومية :

تمّ الإنطلاق منذ تنقيح القانون الأساسي لميزانية الدولة سنة 2004 في برنامج إصلاح عام للميزانية يتمثل بالأساس في تركيز **منظومة جديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف** تمكّن من توظيف الإمكانيات البشرية و المادية بأكثر وضوح و نجاعة حسب برامج عمومية في إطار البرمجة على المدى المتوسط.

ولقد تمّ إعتماد المرحلية في تركيز المنظومة الجديدة وذلك عبر الشروع في تجربة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بصفة مرحلية على مستوى الوزارات، حيث تم إدراج خمس وزارات نموذجية ضمن الدفعة الأولى (الفلاحة، الصحة، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني والتشغيل) و أربع وزارات ضمن الدفعة الثانية (المالية ، النقل، التجهيز، الصناعة) على أن يتم توسيع التجربة خلال سنة 2014 لتشمل بقية الوزارت (11 وزارة) باستثناء وزارات السيادة.

ويقتضى مواصلة تركيز الإصلاح الجديد لميزانية الدولة جملة من الآليات المتمثلة في :

- ملاءمة الإطار التشريعي والترتيبي لهذه الآليات الجديدة و**إستكمال إعداد مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية** والنصوص التطبيقية اللازمة.
- **اعتماد تبويب جديد حسب طبيعة ومآل النفقة عند إعداد الميزانية** وتنفيذها وإستكمال إعداد سنة 2014 مشروع الأمر الخاص بالتبويب الجديد للميزانية والمحاسبة.
- **تطوير منظومة المحاسبة العمومية باعتماد نظام القيد المزدوج** وإرساء محاسبة إستحقاقية بالإعتماد على معايير محاسبية يتولى إصدارها المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية الذي تم إحداثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2014 على أن يتم إصدار الأمر الذي يضبط تركيبته وطرق تسييره قبل موفى السنة الحالية.

علما أنّه سيتم الشروع في التطبيق الفعلي لتقنية القيد المزدوج على مستوى المركز المحاسبي " الأمانة العامة للمصاريف" خلال الثلاثي الرابع لسنة 2014 على أن يتم تعميم التجربة على مستوى بقية المراكز المحاسبية تدريجيا إنطلاقا من سنة 2015.

- تطوير سبل الرّقابة الحالية والتّوجه نحو **تخفيف الرّقابة المسبقة وتعزيز الرّقابة اللاحقة ومهام التقييم**. حيث تم إلى حدّ الآن الانطلاق في البرمجة السنوية للنفقات وتطبيق الرقابة التسلسلية للنفقات ، كما تم إرساء البرمجة السنوية للنفقات على مستوى الوزارات النموذجية من الدفعة الأولى على أن يتم توسيع التجربة إنطلاقا من سنة 2015 على الوزارات النموذجية من الدفعة الثانية قبل تعميمها لاحقا على بقية الوزارات.

- **إرساء نظام معلوماتي جديد** يتولى الأخذ بعين الإعتبار لجميع متطلبات التصرف في الميزانية حسب الأهداف في الجوانب المالية والمحاسبية وتلك المتعلقة بالقدرة على الأداء. حيث سيتم إستكمال إعداد "كراس الشروط المبسط" سنة 2014 على أن يتم الشروع في إعداد كراسات الشروط المفصلة إنطلاقا من سنة 2015 .

- **إعداد إطار النفقات متوسط المدى الجملي وإطار النفقات القطاعي للفترة 2014-2016** بالنسبة لجميع الوزارات المعنية بتجربة منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وهو ما يوفر رؤية متوسطة المدي للنفقات المبرمجة.

❖ تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة في القطاع البنكي وتطبيق الإستراتيجية المستقبلية لتدخل الدّولة في تمويل الإقتصاد الوطني :

يعتمد برنامج إعادة هيكلة البنوك العمومية التونسية على مخطط إستراتيجي شامل لإعادة هيكلة سياسة الدّولة في تمويل الإقتصاد ليغطي إلى جانب التصرف المالي المجالات المؤسساتية والعملياتيّة وذلك بهدف تدعيم الصلابة المالية لهذه البنوك وتحسين طريقة حوكمتها وتسييرها.

وفي هذا الإتجاه تمّ الشروع في عملية تدقيق شامل للبنوك العمومية الثلاثة وثمان من الشركات المتفرعة عنها) مع إعداد برنامج لتطوير بنك الإسكان والشركة التونسية للبنك بإعتبار تقدّم إنجاز مهام التدقيق (الجانب المالي ومنظومة الحوكمة والجانب التنظيمي والمؤسساتي والتصرّف في الموارد البشريّة وسبل تحسين نجاعة الأداء...) وبلورة مخطّطي أعمال البنكين المعنيين.

وقد صادق المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 25 أوت 2014 على خارطة طريق إعادة هيكلة البنكين المذكورين. في حين من المنتظر استكمال مهمة التدقيق الشامل للبنك الوطني الفلاحي موفّى نوفمبر 2014 ليتمّ على أساسها إقرار برنامج التّطوير المناسب للبنك المذكور.

مع التّذكير أنّه بالإعتماد على نتائج مهمات التدقيق الشامل للبنوك العموميّة، تمّ ضبط توجهات إستراتيجية جديدة لتدخل الدولة في القطاع البنكي والمالي تنبني على خمسة ركائز أساسية مترابطة وبلورة تمشي متكامل ومندمج لكافة الآليات المكونة لكل ركيزة.

وقد حظيت هذه الإستراتيجية بموافقة الحكومة خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 18 أفريل 2014. كما مكّنت ندوة "شركاء تونس" بتاريخ 18 جوان 2014 من تحديد خارطة طريق لتركيز مختلف مكونات هذه الإستراتيجية وضبط الحاجيات من المساندة الفنية والمالية لتركيز المشروع وتشخيص مصادر تمويلها.

وتتمثّل **ركائز هذه الإستراتيجية المستقبلية لتدخل الدولة في تمويل الاقتصاد الوطني** في:

1. قطب يتكوّن من بنوك ذات مساهمة عمومية في صيغتها الشمولية بعد إعادة هيكلتها في إطار شراكة مع القطاع الخاص، وذلك على أساس تنفيذ بنود خارطة الطّريق التي صادق

عليها المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 25 أوت 2014 المخصّص لإعادة هيكلة البنوك العموميّة. وذلك في إنتظار إستكمال الإجراءات الجارية للمصادقة على مشروع "القانون المتعلّق بتدعيم الأسس المالية للبنوك العمومية" من ناحية وإحداث صلب قانون الماليّة الحالي "صندوق إعادة هيكلة وتعصير القطاع المالي" المخصّص لتمويل عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي.

2. قطب استخلاص الديون البنكية وإعادة هيكلة المؤسسات التي تمر بصعوبات علما وأنّه تمّت في الغرض المصادقة في إطار قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 على بعث "شركة تصرّف في الأصول" وتخصيص الإعتمادات الخاصّة بمساهمة الدّولة في رأس مالها ومن المنتظر أن تتّم السّنة الجارية المصادقة على القانون الخاص بتنظيمها وضبط مشمولاتها وتدّخلاتها ودخولها حيز النّشاط.

3. قطب تمويل عمومي يتكوّن من صندوق الودائع والأمانات بعد تدعيم.دوره وتوسيع مجال تدخله،

4. قطب لتمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسطة من خلال دمج مختلف الآليات وخلق تناغم بينها.

5. قطب للتمويل الصغير في إطار تصوّر جديد للبنك التونسي للتضامن مع إستكمال النصوص الترتيبية للمرسوم عدد 117 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم نشاط التمويل الصّغير. والتأكيد على الإمتثال من قبل جمعيات القروض الصغرى لأحكام هذا المرسوم.

هذا وتم من ناحية أخرى إصدار أمر يستثني البنوك العمومية من تطبيق بعض الأحكام المحمولة على المؤسسات والمنشآت العمومية في اتجاه منحها أكثر مرونة في التصرف لدعم قدرتها التنافسية.

ويندرج هذا الأمر في إطار مشروع شامل يهدف إلى تحسين حوكمة البنوك العمومية لضمان نجاعة ومردودية نشاطها.

كما تأخذ إستراتيجية الإصلاح، بعين الإعتبار علاوة عن الجوانب المذكورة أعلاه :

- مراجعة الإطار القانوني الذي تنشط فيه البنوك على غرار القانون المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تشكو صعوبات اقتصادية وإحداث شركة للتصرف في الديون العالقة لدى البنوك والتي تثقل كاهلها وكذلك تدعيم قاعدتها المالية والمحيط المؤسساتي المتعلق بنشاطها. إضافة إلى مراجعة منظومة حوكمة البنوك العمومية في اتجاه مزيد الترشيد.

- إعادة هيكلة مساهمات الدولة المباشرة وغير المباشرة في البنوك المشتركة.

- استكمال توصيات الدراسة الإستراتيجية لتطوير التّمويل الصغير.

- ومراجعة نظام تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تقييم نموذج أعمال بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وشركات الإستثمار ذات رأس مال التنمية الجهوية وتدخلات أنظمة الضمان واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدعيمها.

- تحسين عمق السوق المالية من خلال التشجيع على الإدراج بالسوق المالية ودعم نشاط السوق البديلة فضلا عن تعزيز سلامة المعاملات المالية وضمان شفافية السوق وتطوير أعمال الرقابة بصفة مطابقة لمبادئ المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال.

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتعصير قطاع التأمين وتحسين أدائه من خلال :

- التركيز خاصّة على أصناف التأمين الواعدة والاختيارية على غرار منتجات التأمين على الحياة وتأمين الصّادرات.
- النّهوض بمجالات التأمين الصغير وأصناف التأمين التّكافلي (التأمين الإسلامي).
- دعم تنافسية مؤسسات التأمين وتعزيز قدراتها المالية وتحسين الطاقة الإحتفاظية للقطاع.
- التسريع بمراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم قطاع التأمين في اتجاه تطويرها نحو أكثر نجاعة وملاءمتها بالمعايير الدولية في المجال.
- إستكمال الدّراسات الخاصّة بتعريفات التأمين الإلزامي للعربات البريّة ذات محرّك وإرساء مركز لقاعدة بيانات ذي الصّلة.
- إعداد عقد برنامج خاصّ بسوق التأمين يندرج في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للفترة 2015-2019.

- إستكمال إصدار النصوص التطبيقية والمعايير المحاسبية والجبائية الخاصّة بقانون التأمين التكافلي (القانون عدد 47 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جويلية 2014 يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة التأمين) .
- مراجعة أحكام مجلة التأمين من أجل إحداث إطار قانوني خاص بمنظومة التأمين على الحياة وتكوين الأموال، وتكريس مبدأ التخصص في ممارسة نشاط التأمين على الحياة، إضافة إلى وضع إطار مخصص لمجال الحوكمة لدى مؤسسات التأمين.
- إستكمال مشاريع مجلة التعاونيات وصياغة قواعد التعامل المهني لمختلف المهن التأمينية (وسطاء وسماسرة تأمين وخبراء ومعاييني أضرار...).

❖ مواصلة ترشيد وإصلاح منظومة الدّعم :

يجدر التّذكير بأنّ منظومة الدّعم أصبحت تعد من أبرز مسببات إختلال توازن المالية العمومية حيث تطور حجم الدعم المباشر من 1,5 مليار دينار في سنة 2010 إلى حولي 4,5 مليار دينارا منتظرة في 2014 مسجلة بذلك زيادة بحوالي 3 مليار دينار كما هو مبيّن أسفله.

(م.د)	2010	2011	2012	2013	2014 ق.م أصلي	2014 ق.م.ت	2014 (التّحيين)
المحروقات	**550**	1.536	2.111	**3.734**	**2.500**	2.353	**2.573**
% / 2010							***4,7 X***
م.أساسيّة	**730**	1.100	1.236	1.450	1.407	1.407	1.497
% / 2010							***2 X***
النّقل	**220**	233	278	330	385	385	385
% / 2010							***2 X***
المجموع :	**1500**	**2.869**	**3.625**	**5.514**	**4.292**	**4.145**	**4.455**
% / 2010							***3 X***
% الموارد الذاتيّة/	**% 10**	% 17	% 20	**% 28**	% 21	% 20	**% 22**

مع الإشارة إلى أن حجم الدّعم شهد تطوّرا غير مسبوق سنة 2013 حيث بلغ 5,5 مليار دينار متجاوزا بذلك حجم نفقات التنمية.

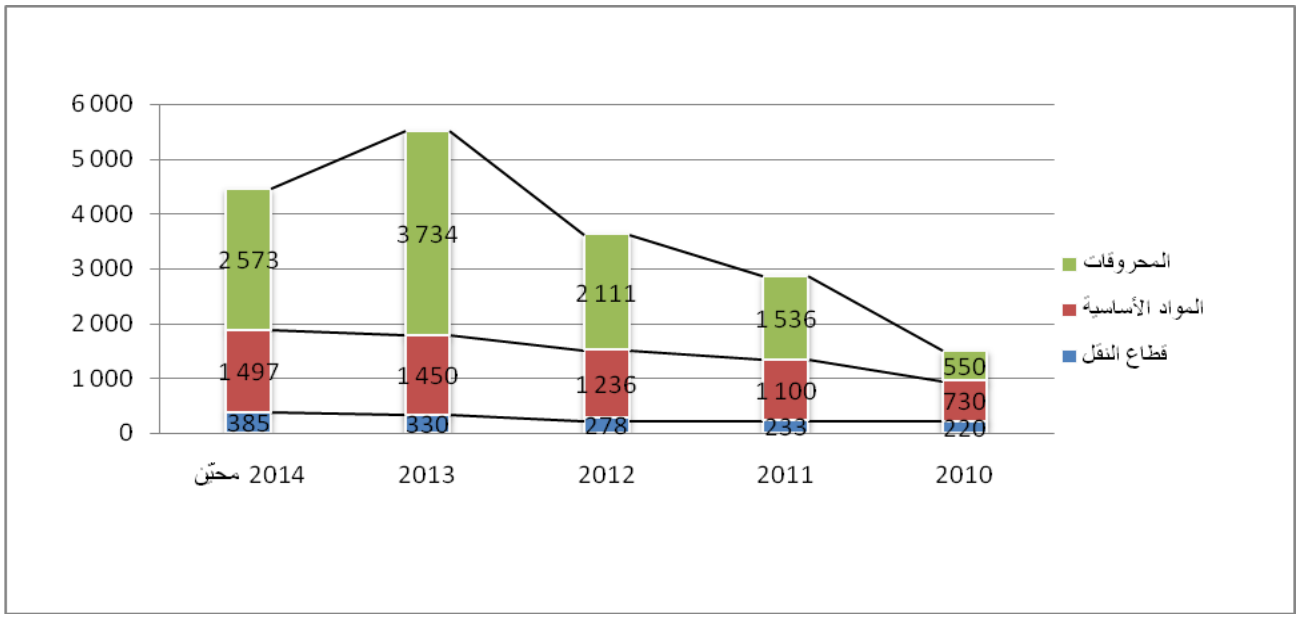

علما وأن قطاع الطّاقة قد مثّل 68 % من قيمة الدعم المباشر الجملي سنة 2013 مقابل 37 % في 2010، وأن قيمة الدّعم المباشر للطّاقة إرتفعت من 203 م.دا سنة 2004 إلى 3.734 م.دا سنة 2013 و2.573 م.د منتظرة لسنة 2014).

وعلى هذا الأساس تم الشّروع في مراجعة منظومة الدّعم وترشيدها من خلال :

- العمل على **توجيه الدّعم نحو المستحقين الفعليين والحرص على المحافظة على تماسك الفئة المتوسطة** وقدرتها الشرائية. وقد انطلقت الأشغال لإعداد بنك معطيات بخصوص العائلات والشّرائح المستهدفة، من المنتظر أن يتمّ الشروع في إستغلاله سنة 2015.

- **القيام بالدّراسات الضّروريّة** لضبط الآليات الكفيلة بالمحافظة على القدرة التّنافسية للمؤسسات.

- الحرص على **القيام بالإصلاحات المتعلّقة بترشيد الدّعم بالتشاور مع مختلف الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين** والمؤسّسات المعنيّة بهذه المنظومة.

ومن بين الإجراءات التي تمّ إتخاذها في هذا الشأن سنتا 2013 و2014، نذكر بالخصوص الرّفع التّدريجي للدّعم على قطاع إنتاج الإسمنت بكونه مستهلك هام للطاقة ومراجعة تسعيرة الكهرباء والغاز والزيادة في أسعار المحروقات وهي إجراءات مكّنت خلال السّنتين المذكورتين من تحقيق إقتصاد في دعم المحروقات في حدود 1.200 م.د.

❖ دعم قطـــاع التجارة :

سيقع التركيز سنة 2015 في إطار سياسات الإصلاح الهيكلي بالخصوص على :

- إستحثاث نسق التّصدير عبر الانطلاق في وضع حيز التنفيذ للبرنامج الثالث لتنمية الصادرات ومواصلة العناية بالمؤسسات المصدرة ومساعدتها على تخطي صعوبات المرحلة وذلك من خلال مواصلة تبسيط إجراءات التجارة الخارجية في ضوء مراجعة اتفاقية تسهيل التجارة بتونس مع المنظمة العالمية للتجارة الذي من شأنه أن يرفع من نجاعة الخدمات اللوجيستية والارتقاء بالجودة لتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات والخدمات.

- تطوير أداء صندوق النهوض بالصادرات وتصويب تدخلاته من خلال رصد حوافز مالية للمنتوجات ذات قيمة مضافة عالية والترفيع في نسبة دعم النقل بجميع أنماطه في اتجاه الأسواق البعيدة والجديدة والتي يتطلب اقتحامها استثمارات أكبر وإدراج عدد من الخدمات في سلم دعم الصندوق فضلا عن الترفيع في سقف الدعم الموجه للعمليات الترويجية ودراسة الأسواق التي تستهدف الأسواق الإفريقية جنوب الصحراء.

- دعم قطاع التجارة الداخلية من خلال معالجة ظاهرة التجارة الموازية والحرص على ضمان شفافية المعاملات التجارية والمنافسة النزيهة وكذلك دعم المخزونات الإستراتيجية لضمان وفرة العرض واعتدال مستوى الأسعار فضلا عن تعزيز حماية المستهلك عبر مزيد تطوير الإعلام الموجه للمستهلك والحرص على جودة المنتجات وتعزيز الرقابة الصحية والبيئية.

❖ تصوّر رؤية إقتصاديّة جديدة وتطوير القطاعات الواعدة في تونس :

بالنّظر إلى الوضع الإجتماعي والإقتصادي الرّاهن كما تم التطرق إليه أعلاه من جهة وإلى تقادم نموذج التنمية المنتهج في تونس منذ أكثر من أربع عقود وغياب مخطط خماسي للتنمية خلال الثلاث السنوات المنقضية المتسبب في عدم وضوح رؤية اقتصادية إنطلق البحث بصفة جدّية منذ أوائل سنة 2014 عن الحلول الهيكلية والجذرية الكفيلة بالإستجابة إلى متطلبات الإصلاحات المتأكدة والقطع مع المناهج التي آلت إلى الوضع الإقتصادي والإجتماعي الحالي.

وتدلّ العديد من الدّراسات المنجزة خلال السّنوات الأخيرة على الانعكاسات السّلبية النّاتجة عن نموذج التّنمية الحالي وعلى وجود عوائق جوهريّة للنّمو الاقتصادي تتطلّب حتما ضرورة التفكير المعمّق في معيقات النّمو وتصوّر رؤية جديدة لنموذج التّنمية وهيكلته القطاعيّة في مرحلة موالية بهدف التّوصل إلى ضبط الأنشطة الاقتصادية الواعدة التي تمكن من تحقيق نمو متطّرد للإقتصاد الوطني.

وعلى أساس ما تقدم، تمّت صياغة البنود المرجعيّة المفصّلة **لإنجاز دراسة معمّقة بخصوص تصور رؤية إقتصادية إستشرافية جديدة للإقتصاد التونسي في أفق 2030 وتمفصله حول القطاعات الواعدة** للتّمكن من ضبط أسس تنمية إقتصادية شاملة ومندمجة وذلك بإتّباع تمشيّ تشاوريّ وتوافقيّ مع مختلف الأطراف المتدخلة والمعنية بالنّشاط الإقتصادي ومع أهل الخبرة والإختصاص في الميدان.

ويهدف المشروع إلى تحقيق الغايات الأساسية التالية :

1- تقديم **تصوّر استراتيجي** يهدف إلى بلورة رؤية شاملة لنموذج التنمية التونسي أفق 2030،

2- **وضع إستراتيجيّة لتطوير القطاعات الواعدة** القادرة على تأمين ديناميكية الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق النّمو الإقتصادي وضبط مخطط تنفيذ مرفوقا بالتقييم المالي للتصورات المقترحة،

3- **بلورة مخطّط تنفيذ** لمختلف المشاريع والإصلاحات المؤسساتية والهيكلية المندرجة في إطار هذه الإستراتيجيّة سواء كانت أفقية أو عمودية وكذلك آليات تركيزها.

❖ الإصلاحات المتعلّقة بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة

إنطلاقا من تشخيص واقع أغلب المؤسّسات والمنشآت العموميّة والصّعوبات التي أصبحت تمرّ بها مع تدهور الوضعيّة الماليّة لأهمّ المنشآت خلال الأربع سنوات الأخيرة (حوالي 30 مؤسّسة كبرى تجاوز مجموع حجم خسائرها 3 مليار دينار) إضافة إلى تدهور وضعيّة مؤسّسات الضمان والحيطة الإجتماعيّة وإرتفاع حجم ديونها مع ما لذلك من إنعكاسات إقتصاديّة وماليّة وإجتماعيّة محتملة وخطورة بالعلاقة مع إستمراريّة المرافق العموميّة التي تؤمّنها ومع ديمومة وأداء المنشآت العاملة في محيط تنافسي.

وذلك إضافة إلى العبء المالي الهام على الماليّة العموميّة لوضعيّة هذه المنشآت سواء من حيث التراجع الهام لموارد المساهمات أو بالخصوص بسبب حاجيات التّمويل والتّدخل المتزايدة صلب ميزانيّة الدّولة التي أصبحت تتطلبها هذه المنشآت لضمان إستمراريتها أو لإعادة هيكلتها وذلك على حساب التوازنات العامة لميزانيّة الدّولة وعلى حساب نفقات المشاريع والتنمية.

وهو ما يتطلّب عاجلا إتخاذ إجراءات بخصوص وضعيّة هذه المؤسّسات وعلى أساس عملية إصلاح هيكلي بصدد إستكمال البلورة وبداية التنفيذ بالتشاور تتخذ بالوفاق مع كلّ الأطراف الوطنيّة المعنيّة وتأخذ بعين الإعتبار الأولويات التّاليّة :

- مواصلة الدّولة مساندة المنشآت في القطاعات الإستراتيجيّة وذات المصلحة الوطنيّة العليا من خلال تطوير ودعم قدراتها وأسسها الماليّة.
- تطوير أنظمة الحوكمة والتّصرّف بالنسبة للمنشآت العموميّة التي تعمل في محيط تنافسي من أجل مزيد من الليونة والشفافيّة والنجاعة في التّصرّف .
- دعم الأسس الماليّة وقدرات الإستخلاص للمنشآت العموميّة التي تعرف صعوبات هيكليّة دون مزيد إثقال كاهل الماليّة العموميّة.
- تطوير منظومة التّصرف في الموارد البشريّة والتحفيز مع تخفيف أعباء التأجير لبعض المنشآت الكبرى عن طريق سياسة التسريح الإختياري وتفعيل سياسة الإفراق.
- التفرقة بين الأنشطة الرئيسيّة الإستراتيجيّة ذات الطابع العمومي الوطني للمنشآت والأنشطة الفرعيّة التي يمكن التخلّي عنها تدريجيّا.

V. التّضامن والإندماج الإجتماعي : دعم التشغيل وتعزيز الخدمات الإجتماعية

تندرج الإصلاحات الإقتصادية المرسومة لسنة 2015 والتي تمّ بعد الشروع في تنفيذها، في إطار تكريس النظرة الجديدة للعمل التّنموي التي تقوم على **قيم العدالة والتّضامن والإندماج الإجتماعي والشّمولية.** كما يتعيّن أن يبقى الحفاظ على المكاسب المحقّقة وتدعيمها من أولويات الدّولة في إطار مختلف الإصلاحات المبرمجة.

وتندرج هذه الخيارات **صلب مضمون العقد الاجتماعي** الذي جاء ليكرّس النّهج التّشاركي والتّوافق بين مختلف الشّركاء في رسم التّوجهات الوطنيّة والقرارات المتّصلة بالشأن العام والذي من أبرز محاوره القضايا المتصلة بالنّمو الإدماجي والاقتصاد التّكافلي والإجتماعي الذي يسمح بخلق أكبر عدد من فرص العمل اللاّئق للجنسين ودعم التّنمية الجهوية وتثمين الكفاءات والرّقي بمستوى العلاقات الاجتماعية داخل المؤسّسة سواء كانت عامة أو خاصة.

وفي هذا الإطار تتنزّل النّظرة التي سبق وكرّسها قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 والتي تمتدّ ملامحها الكبرى صلب مشروع قانون الماليّة ومنوال التنمية لسنة 2015 والتي تهدف إلى استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال **توزيع أعباء عملية التصحيح وإعادة الاستقرار بين مختلف القوى الفاعلة من أجراء ورؤوس أموال** وذلك بهدف تجاوز صعوبات المرحلة التي تقتضي حتما تضحية مشتركة **وترسيخ قيمة العمل** الذي من دونه يستحيل رفع التحديات المطروحة حاضرا ومستقبلا.

وتعتبر الإصلاحات التي تعمل الدّولة على بلورتها في الوقت الحاضر **من خلال إصلاح منظومة الجباية ومنظومة الدّعم** خير دليل على وعي الحكومة بأهمّية العدالة الإجتماعية والتّماسك بين أفراد المجتمع كوسيلة وهدف لمسار التّنمية الجديد الذي نعمل جميعا على تحقيقه.

كما تواصل العمل خلال سنة 2014 في **مجال التنمية البشرية والإجتماعية والنّهوض بالموارد البشرية** على دعم الإصلاحات المرتبطة بقطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني نظرا لدورها في توفير الكفاءات والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة التنموية.

وفي هذا الإطار شهد مؤشر التنمية البشرية في تونس تحسّنا متواصلا حيث بلغ سنة 2013 حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014 حوالي 0.721 مقابل 0.719 سنة 2012، وبالتوازي تحسّن ترتيب تونس عالميا لتحتل المرتبة 90 سنة 2013 مقابل المرتبة 91 سنة 2012 من جمل ة 187 دولة.

وسيتواصل السّعي سنة 2015 لتحسين أداء منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي وتكثيف العناية بالمجال الصحي، إضافة إلى مجابهة ظاهرة البطالة ومقاومة الفقر حتى يتسنى إنجاز البرامج والسياسات الرامية إلى الإرتقاء بمستويات التنمية البشرية والإجتماعية.

- ففي مجال التربية ستتميّز سنة 2015 بتكثيف الجهود لتحسين جودة التعليم الأساسي إعتبارا لإنعكاس هذه المرحلة على المستوى العام للمراحل اللاحقة وذلك خاصة من خلال دعم تدريس اللغات ودعم حرفية المدّرسين.
- كما سيشهد قطاع التّكوين المهني :

- الشروع في تنفيذ برنامج إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني والذي يهدف بالأساس إلى تركيز منظومة وطنية للتكوين المهني مندمجة ضمن المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية وقادرة على الاستجابة لحاجيات الأفراد والمؤسسات الاقتصادية من المهارات.

- تواصل إنجاز الدراسة الخاصة ببلورة منظومة وطنية للإعلام والتوجيه المهني والتي تهدف إلى بلورة استراتيجية وطنية للإعلام والتوجيه المهني.

- الشروع في تنفيذ الصيغة الجديدة لبرنامج صك التكوين إلى جانب مواصلة تنفيذ برنامج الشراكة بين مراكز التكوين المهني العمومية والخاصة.

- كما ستتكثّف الجهود لتحسين جودة التعليم العالي خلال سنة 2015 لا سيما من خلال الدعم الإضافي في اللغات مع توظيف أفضل للتكنولوجيات الحديثة في التكوين الجامعي. كما سيتم تعزيز تشغيلية خريجي التعليم العالي من خلال تدعيم الإجازات التطبيقية ذات البناء المشترك.

وبخصوص السّياسات الإجتماعية، وإنطلاقا من كونها إحدى الثوابت الأساسية للسياسة التنموية للبلاد، ستتواصل خلال سنة 2015 الجهود الرامية إلى تحسين التغطية الصحية والإجتماعية والحدّ من مظاهر الفقر والإقصاء.

وفي هذا الصدد، وقصد مزيد الرفع من أداء القطاع الصحي ستتضافر الجهود خلال سنة 2015 من أجل مزيد العناية بمختلف مكونات هذا القطاع لا سيما عبر دعم المجال الوقائي وتعزيز الطب الإستشفائي والإستعجالي إضافة إلى مواصلة التحكم في النفقات الصحية والعناية بالصناعة الدوائية.

وبإعتبار المكانة المتميزة لقطاع الضمان الإجتماعي ضمن السياسة الإجتماعية ومساهمته في الرفع من مستوى عيش الأفراد، سيتم الحرص خلال سنة 2015 على تحسين التغطية الإجتماعية وذلك علاوة على مواصلة تعميق الدراسة والتحليل بهدف إيجاد الحلول العملية الكفيلة بإصلاح أنظمة الضمان الإجتماعي وتأمين توازنها وضمان ديمومتها.

وفي إطار العناية بالفئات ذات الحاجيات الخصوصية، سيتواصل العمل خلال سنة 2015 على تقديم الإعانات للعائلات المعوزة وتكثيف برامج خلق موارد الرزق والعمل على تنفيذ الخطة الوطنية للوقاية من الإعاقة ودعم العناية بالأطفال المهددين والجانحين وتكثيف الإحاطة بالمسنين ومواصلة الجهود الرامية إلى التقليص من نسب الأمية وتنفيذ الإجراءات والبرامج الموجهة للجالية التونسية بالخارج.

كما سيتواصل العمل خلال سنة 2015 على تأهيل قطاع الثقافة وتعزيز المؤسسات الثقافية خاصة عبر إستكمال إنجاز مدينة الثقافة مع إيلاء عناية خاصة لقطاعي السينما والنشر وفتح آفاق التصدير أمامها فضلا عن العمل على النهوض بالسياحة الثقافية والعناية بالتراث.

وفي إطار النّهوض بالقطاع الرياضي، ستتواصل خلال سنة 2015 الجهود الرامية إلى مزيد الإحاطة بالنخبة الوطنية وتمكينها من مختلف أسباب التألق والنجاح. وبالتوازي سيتم العمل على تطوير منظومة إستكشاف المواهب الرياضية. كما سيتواصل تعزيز البنية الأساسية الرّياضية.

ومن جهة أخرى ستتدعم المكاسب المسجلة في مجالي الطفولة والشباب من خلال مزيد الإحاطة بهذه القطاعات خاصة عبر الإرتقاء بنسب التغطية برياض الأطفال وبالسنة التحضيرية وبنوادي الشباب ودعم التنشيط والرعاية الصحية والإجتماعية الموجهة للأطفال والشباب.

كما سيتواصل العمل على تعزيز حضور المرأة في مختلف المجالات بالتوازي مع مواصلة تدعيم الإحاطة بالمرأة ذات الإحتياجات الخصوصية وبالمرأة الريفية ودعم دور المرأة في تحقيق التوازن الأسري.

VI. دعم القيام بالواجب الجبائي وتكريس العدالة الجبائيّة :

إنطلاقا من التشخيص الوارد بمشروع الإصلاح الجبائي والذي يؤكّده الإجماع الوطني على إنعكاسات التهرب الضريبي على مستوى النقص الملحوظ في موارد ميزانية الدولة وأثاره السّلبية على الأداء الاقتصادي وعلى تطور الإستثمار الخاص وتنافسية المؤسسات والعدالة الجبائية والإجتماعية وشفافية العمليّات الماليّة،

ولدعم القيام بالواجب الجبائي إتّجه العمل منذ سنة 2014 سواء صلب الأحكام المدرجة بقانون الماليّة التّكميلي أو في إطار الإصلاحات الهيكلية على إتخاذ جملة تدابير **سيمتدّ تنفيذها وآثارها إلى سنة 2015** وتشمل مراجعة المنظومة الجبائية وإقرار إجراءات مؤسّساتية مصاحبة تتعلق أساسا بـ :

- مراجعة النّظام التّقديري والمصالحة مع الخاضعين للضريبة على أساس قاعدة تقديرية لحثّهم للإنضواء تحت النظام الحقيقي من خلال المصالحة معهم مع حث الأشخاص الذين هم في حالة إغفال جزئي أو كلي على تسوية وضعيتهم تلقائيّا.

- تمكين أصحاب المهن غير التجارية من مسك محاسبة مبسّطة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات وذلك إذا لم يتجاوز رقم معاملاتهم السنوي 150 ألف دينار على غرار مسدي الخدمات الآخرين.

- حثّ الأشخاص الذين يمارسون أنشطة غير مصرّح بها على تسوية وضعيتهم ما يسهّل انخراطهم في الدورة الاقتصادية والإقحام التدريجي للإقتصاد الموازي في المنظومة الرسمية من خلال فتح أجل للأفراد الذين يمارسون تجارة أو نشاط إقتصادي غير مصرّح به (informel) لتسوية وضعيتهم الجبائية ويستثنى من هذا الإجراء ممارسة التّهريب والإتجار في المواد الممنوعة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

- إحكام استخلاص الأداء على أصحاب المهن غير التجارية، وذلك بضبط الحد الأدنى للضريبة المستوجبة عليهم بالضريبة المستوجبة على الأشخاص الذين يمارسون نفس النشاط في الوظيفة العمومية بداية من سنة 2015.

- ربط تسجيل عقود نقل ملكية العقارات والأصول التّجارية أو كرائها بتسوية الوضعية الجبائية.

- تمكين مصالح الجباية بداية من سنة 2015 في إطار عملية مراجعة جبائية معمّقة من الحصول على الكشوفات المتعلقة بالحسابات المفتوحة لدى البنوك والديوان الوطني للبريد ووسطاء البورصة ومؤسّسات التأمين وذلك في إطار ملاءمة التشريع الجبائي الجاري به العمل مع الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المادة الجبائية.

- إصدار الأمر عدد 2939 لسنة 2014 المؤرّخ في 01 أوت 2014 والمتعلّق بقائمة الأنشطة الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات داخل المناطق البلدية والمستثناة من الانتفاع بالنظام التقديري بداية من سنة 2015.

- مزيد إحكام المراقبة الميدانيّة لخلاص معاليم الجولان وخاصة المعلوم الإضافي الموظف على سيارات الأجرة المستعملة لغاز البترول السائل وتفعيل أحكام قانون المالية لسنة 2014 المتمثلة في تثقيل معاليم الجولان غير المدفوعة.

وهي إجراءات تنضاف إلى حزمة الإجراءات المضمنة في نفس الإطار صلب قانون المالية لسنة 2014 والتي منها بالخصوص :

- الترفيع في نسبة الخصم من المورد على المبالغ المدفوعة إلى المقيمين بملاذات جبائية،
- مواصلة ترشيد الانتفاع بالنظام التقديري في مادة الضريبة على الدخل بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية وذلك بالتّرفيع في الضريبة الدنيا وإرساء واجب الفوترة وإقصاء بعض الأنشطة من الانتفاع بهذا النظام وكذلك بعنوان أرباح المهن غير التجارية وذلك بالتقليص في نسبة الأعباء القابلة للطرح من 30% إلى 20%،
- تعميم واجب الخصم من المورد على كل المدينين بالمبالغ الخاضعة للخصم المذكور بصرف النظر عن النظام الجبائي للمدين الأصلي،
- تمكين مصالح الجباية من النفاذ إلى البرامج والتطبيقات الفرعية للمؤسسات في إطار المراجعة الجبائية.

VII. تكثيف المجهودات للتّصدي للتجارة الموازية ومقاومة ظاهرة التّهريب :

أصبحت ظاهرة التجارة الموازية والتهريب من الإشكاليات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الوطني وتطرح تحديات جسيمة لمعالجتها حاضرا ومستقبلا بالنظر إلى تداعياتها السلبية والخطيرة على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة والمقدرة الشرائية للمواطن وصحة المستهلك وتطور هياكل الاقتصاد. ولاحتواء هذه الظاهرة تمّ الانطلاق منذ بداية سنة 2014 في تطبيق الخطة الوطنية التي تم إقرارها في الغرض والتي تتمحور حول :

- التّوجه نحو إدماج النشاط الموازي تدريجيّا في الإقتصاد المنظم من خلال تخصيص فضاءات لإحتواء الانتصاب العشوائي لوقف توسع الظاهرة والحفاظ على مواطن الشغل وتحقيق السلم الاجتماعية وكذلك إضفاء المرونة اللازمة على مناخ الأعمال عبر ملائمة النظام الجبائي وتبسيط الإجراءات والتراتيب الإدارية وتيسير النفاذ إلى التمويل وغيرها.

- تكثيف المراقبة الميدانية والحدودية من خلال مراقبة المحلات والمستودعات والمسالك النظامية وكذلك دعم المراقبة على مستوى المعابر والمسالك الحدودية خاصة فيما يتعلّق بالمحروقات ومواد البناء والمواد الغذائية مع تنشيط فرق المراقبة المشتركة وتنسيق الجهود بين مختلف المصالح الديوانية والأمنية والعسكرية وتوفير التجهيزات الضرورية والحماية اللازمة للأعوان فضلا عن تكثيف التبادل المعلوماتي والاستخباراتي مع دول الجوار.

- دعم الإندماج الإقتصادي المغاربي وتطوير التّعاون الإقليمي من خلال تنسيق السّياسات الإقتصادية مع بلدان الجوار لتجاوز الفوارق السّعرية والتّشجيع على الإستثمارات المشتركة خاصّة بالمناطق الحدودية وإحداث مناطق للأنشطة التجارية واللوجستية.

- تطوير الإعلام والتّوعية بمخاطر المنتوجات المهرّبة والمروجة بالمسالك الموازية من حيث المساس بصحّة وسلامة المستهلك وإستنزاف الموارد الجبائية للدّولة.

- الرّفع من أداء المصالح العمومية المتدخّلة في قطاع التّجارة الخارجيّة، خاصّة من خلال تحسين الحوكمة على مستوى إدارة الدّيوانة وتطوير التّشاريع المعمول بها من أجل الرّفع من مردود المعاليم وتحسين أداء المراقبة الفنية والصّحيّة والخدمات المسداة.

وقد تضمّن قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 عديد الأحكام والإجراءات ذات الطابع الرّدعي في إطار سيّاسة الدّولة لمقاومة ظاهرة التّهريب والتّصدّي للتّجارة الموازية والتي يمتدّ مفعولها لسنة 2015، على غرار :

- إرساء أجل تقادم بـ 15 سنة بالنّسبة للمهربين والمتعاونين معهم وكذلك الأفراد المرتبطين بالجرائم المنظّمة.
- التّنصيص على مصادرة المداخيل والممتلكات المتأتية من التّهريب والجرائم المنظمة المثبتة بمقتضى حكم قضائي بات مع القيام بإجراءات تحفظية عاجلة في الغرض.
- التّنصيص على حجز المبالغ النّقديّة التي تساوي أو تفوق 10.000 دينار والتي لم يقع إثبات مصدرها لدى الخزينة.
- إحداث إطار قانونيّ صلب قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 لتنظيم مهنة "الصرافة" بالتّنسيق مع البنك المركزي والجمعية المهنية للبنوك للحدّ من ظاهرة تبادل العملة بالسّوق الموازية وتهريب الأموال، وذلك من خلال التّنصيص على تنظيم نشاط الصّرف اليدوي عن طريق فتح مكاتب صرف منظّمة على أساس ترخيص مسبق ومراقبة من البنك المركزي التّونسي.
- مزيد التّحكم في عمليّات نقل البضائع وتشديد العقوبات لردع المخالفين من خلال مضاعفة العقوبة في صورة عدم مصاحبة البضاعة بالفواتير أثناء نقلها بالطّريق العام مع إمكانيّة حجز وسيلة النّقل والبضائع إلى حين تسويّة الوضعيّة وخلاص الخطيّة.
- تخفيف جباية بعض المواد ذات الضغط الجبائي المرتفع على غرار أجهزة تكييف الهواء والتّخفيض في نسب المعلوم على الاستهلاك على الرخام والجرانيت وبعض المنتجات

الأخرى على غرار المحركات المستعملة لتلافي التّهريب بالسوق الموازية وإعتماد المسالك غير المنظّمة.

- حذف التّرفيع في قاعدة الأداء على القيمة المضافة بنسبة 25 % على المستوى الداخلي وعلى مستوى التوريد بعنوان قائمة المنتجات المعنية بهذا الإجراء مع الإبقاء على التّرفيع بعنوان الواردات المنجزة من قبل غير الخاضعين بصرف النظر عن طبيعة المنتجات المعنية.

- تكثيف عمليات المراقبة على مسالك تهريب المواد البترولية ومزيد التّشديد في تطبيق العقوبات والخطايا على المهرّبين.

القسم الـرّابع : خلاصة الإجراءات والأحكام المدرجة بقانون الماليّة لسنة 2015

بهدف مزيد الحدّ من نسبة الضغّط الجبائي وحفز الإستثمار والتشغيل تمّ الحرص صلب مشروع قانون الماليّة لسنة 2015 على **عدم سنّ أحكام جبائيّة جديدة ذات إنعكاس مالي إضافي على القطاعات المنظّمة** مع الإقتصار على بعض الأحكام والإجراءات الهادفة إلى دعم القدرة التنافسيّة للمؤسّسات ومواصلة مشروع الإصلاح الجبائي وتحقيق المزيد من العدالة الجبائية وتخفيف الضغط على بعض الأنشطة والشّرائح الإجتماعيّة والإقتصاديّة.

مع توجيه مجهود مصالح الجبائيّة والإستخلاص والمصالح الدّيوانيّة سنة 2015 إلى مزيد إحكام تطبيق النّصوص الحاليّة والتركيز على مقاومة حالات التّهرّب الضّريبي والتّهريب وتدعيم إستخلاص الدّيون الجبائيّة والدّيوانيّة المثقّلة.

ويتضمّن مشروع قانون المالية علاوة على الأحكام المتعلقة بالميزانية، أحكاما جبائية تأخذ بعين الاعتبار التوازنات العامة للميزانية وتندرج ضمن المحاور التالية :

- إجراءات لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتمويل الاستثمار ودفع التشغيل.
- إجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وتحسين استخلاصه.
- إجراءات لمزيد دعم ضمانات المطالبين بالأداء وقواعد الشفافية.
- إجراءات ذات طابع اجتماعي.
- إجراءات مختلفة.

I. إجراءات لدعم القدرة التّنافسية للمؤسسات وتمويل الإستثمار ودفع التشغيل

1) **التّخفيض في نسبة الخصم المستوجبة على المبالغ المتأتية من عمليات التصدير** من 5% إلى 2,5% ومن 1,5% إلى 0,5% لتفادي فائض الأداء الذي يمكن أن ينجرّ عن الخصم من المورد الحالي باعتبار انتفاع الأرباح المتأتية من التصدير بنسبة ضريبة تفاضلية وسحب نسبة 0,5 % على بيوعات المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 10%،

2) **السماح للمؤسسات المصدرة كليا ببيع منتجاتها بالسوق المحلية خلال سنة 2015 في حدود 50 % عوضا** عن 30 % من رقم المعاملات المحقق خلال سنة 2014 باعتبار صعوبة اقتحام أسواق خارجية جديدة في ظل الظروف الإقتصادية الراهنة.

3) **تحسين ارجاع فائض الأداء بالنسبة إلى المؤسسات الكبرى التابعة لإدارة المؤسسات الكبرى**، وذلك بتمكينها من إسترجاع كامل فائض الضريبة على الشركات وكامل فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 7 أيام من تاريخ تقديم مطلب الاسترجاع المتضمن لتقرير مراقب الحسابات حول الفائض المذكور وتمكين المطالبين بالضريبة من إسترجاع كامل فائض الأداء التي تقرّه المصالح الجبائية بصرف النظر عن مأتاه « Couloir Vert ».

4) **إعتماد تاريخ بدء الاستهلاكات بالنسبة إلى محطات الهاتف الجوال ابتداء من تاريخ تسلّم محضر القبول التقني النهائي** للمحطات المذكورة عوضا عن تاريخ بدء الإستغلال مع إعتماد ذلك على استهلاكات محطات الهاتف الجوال المتعلقة بالسنوات السابقة لسنة 2015.

II. إجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وتحسين استخلاصه:

5) **المصادقة على إصدار "المجلة الموحدة للأداءات"** في إطار مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية.

6) **توسيع ميدان تطبيق الضريبة على الشركات ليشمل الجمعيات التي لا تمارس نشاطها طبقا للتشريع المتعلق بها.**

7) **حذف إمكانية اعتبار الضريبة الدنيا المستوجبة بنسبة 0,2 % على رقم المعاملات كتسبقة تطرح من الضريبة السنوية** وذلك عملا بمبدأ العدالة الجبائية باعتبار أن الضريبة الدنيا المحدّدة بـ0,1 % نهائية ولا يمكن طرحها.

8) **تحميل المدين بالمبالغ الخاضعة للخصم من المورد التحرّري عبء الضريبة في صورة عدم القيام بالخصم المذكور** مع التنصيص على احتسابه حسب قاعدة تحمل عبء الضريبة.

9) **تعميم الخصم من المورد التحرّري المستوجب على المنشآت الدائمة للمؤسسات الأجنبية المطبّق حاليا على حضائر البناء وعمليات التركيب وأنشطة المراقبة على كل المنشآت الدائمة** بصرف النظر عن قطاع النشاط وتطبيق الضريبة بنسبة 5% المستوجبة على الأرباح الموزعة على أرباح المنشآت الدائمة القابلة للتوزيع.

10) **تنسيق جباية منتجات عصير الغلال و المشروبات** بإخضاع عصير الغلال بجميع أنواعه للمعلوم على الاستهلاك بنسبة 25 % كما هو الشأن بالنسبة لمشروب عصير الغلال.

11) **حصر الامتيازات الجبائية المخولة لإحالة المؤسسات في المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية** وحذف الامتيازات الجبائية بعنوان البنايات العمودية وخدمات المطاعم لفائدة التلاميذ والطلبة والمتكوّنين بمراكز التكوين المهني وكذلك الامتيازات الجبائية بعنوان مكاتب الإحاطة والإرشاد باعتبارعدم جدواها.

12) **مواصلة استخلاص المساهمة الإستثنائيّة الظرفية بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم يشملهم قانون المالية التكميلي لسنة 2014 والذين يحل أجل التصريح بأقساطهم الاحتياطية المستوجبة على نتائج السنة الماليّة الممتدّة بين سنتي 2013 و2014** خلال سنة 2015 وكذلك المؤسسات البترولية التي حلّ أجل التصريح بنتائجها لسنة 2013 قبل دخول قانون المالية التكميلي لسنة 2014 حيّز التطبيق.

13) **توحيد جباية عمليات إحالة العقارات بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج** بإخضاع الهبات لنفس النظام الجبائي في مادة معاليم التسجيل المخصص للتركات.

14) **تحسين شروط الإنتفاع بالتسبقة على الأداء على التكوين المهني** وتمكين المؤسسات من مدة إضافية للقيام بعمليات التكوين بهدف مزيد تشجيعها على تكوين أعوانها.

15) **التخفيض من أربعة أشهر إلى تسعين يوما في فترة الإيداع** التي يمكن على إثرها لإدارة الديوانة التصرّف في البضائع.

16) **تمكين إدارة الديوانة من بيع البضائع المزحمة أو التي يخشى من تدني قيمتها بعامل الزمن بعد الحصول على ترخيص في ذلك من رئيس المحكمة الإبتدائية المختصة**، على غرار البضائع القابلة للتلف أو التي توجد في حالة حفظ سيئة.

17) **الترفيع من ألف دينار إلى عشرة آلاف دينار في الحدّ الأقصى لقيمة البضائع التي تعتبر متخلى عنها لفائدة الدولة بعد إنقضاء أجل الإيداع**، مع ضبط طرق التصرّف في هذه

البضائع وذلك ببيعها بالمزاد العلني أو إحالتها مجانا لفائدة الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي أو لفائدة الهياكل العمومية ذات الصبغة الإدارية.

18) **إعتبار البضائع التي تتجاوز مدّة إيداعها لدى الديوانة سنتين إبتداء من تاريخ الوصول متخلّى عنها لفائدة الدولة** وبالتالي تمكين إدارة الديوانة من التصرّف فيها بجميع الأوجه التي يخوّلها القانون.

19) **تحسين طرق استخلاص معاليم التسجيل المستوجبة على عقود صفقات المؤسسات والمنشآت العمومية** وذلك بتطبيق آلية الدفع بالتقسيط لمعاليم التسجيل على عقود الصفقات العمومية التي تبرمها المؤسسات والمنشآت العمومية التي لا تخضع لأحكام مجلة المحاسبة العمومية على غرار التي تبرمها الدولة و المؤسسات العمومية.

20) **ملاءمة النظام الجبائي للموزعين الناشطين في ميدان الاتصالات مع خصوصية القطاع وذلك بإخضاع عمولتهم للخصم من المورد بنسبة 1,5% عوضا عن 15 %** نظرا لتعدد الموزّعين المتدخلين في إطار عملية التوزيع وضعف هامش العمولة الراجعة لكل منهم مع تمكينهم من الانتفاع بالنظام التقديري.

III. إجراءات لدعم ضمانات المطالبين بالأداء وقواعد الشفافية

21) **دعم ضمانات المطالبين بالأداء أثناء عمليات المراجعة الجبائية وعند مناقشة نتائجها** وذلك بالترفيع في الآجال التي حددها القانون لهم للرد على مصالح الجباية وإلزام المصالح المذكورة بآجال لإعلامهم بنتائج عمليات المراجعة الأولية ولإجابتهم على اعتراضاتهم على نتائج المراجعة الأولية أو المعمقة.

22) **تيسير تبادل المعلومات في إطار الاتفاقيات الدولية وذلك بتطبيق حق الاطلاع لدى المؤسسات المالية دون شروط عند طلب الحصول على معلومات بشأن حسابات المطالب بالأداء غير المقيم.**

23) **مزيد توضيح إجراءات توظيف بعض المخالفات الإدارية وآجال تقادمها وطرق قطعه** وذلك بحصر اعتماد إجراء التنبيه المسبق في الحالات المتعلقة بعدم تصفية قسائم التزوّد وعدم الاستظهار بأصول تلك القسائم وضبط أجل لسقوط حق مصالح الجباية في توظيف الخطايا الإدارية.

24) **دعم قواعد الشفافية وحياد الجباية من خلال احتساب الأداء على القيمة المضافة عند البيع المحلي لمنتوجات موردة والتي تفوق فيها القيمة الديوانية المعدّلة القيمة المضمّنة بفواتير الشراء على أساس القيمة الديوانية المعدّلة** باعتبار جميع المصاريف والأداءاتوالمعاليم باستثناء الأداء على القيمة المضافة يضاف إليها هامش الربح.

25) **تعويض العقوبة الجزائية المستوجبة في صورة إيداع التصاريح والعقود والكتابات دون الإلتزام بالوسائل الإلكترونية بخطية إدارية** تحتسب بنسبة 0,5 % من المبلغ المستوجب تستخلص عند إيداع التصاريح على أساس الوثائق مع حد أدنى بـ 1000 دينار.

26) **إرساء إمكانية دفع معلوم الطابع الجبائي المستوجب بعنوان السفر إلى الخارج عن كل سنة مدنية** وضبطه بصفة تقديرية بـ 1000 دينار.

IV. إجراءات ذات طابع اجتماعي

27) **إعفاء الأشخاص الطبيعيين المحققين لمداخيل في صنف الفلاحة والصيد البحري من الخصم من المورد بنسبة 1,5%.**

28) **التخفيض من 18% إلى 12% في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظف على الكهرباء ذات الضغط الضعيف المعدة للإستهلاك المنزلي وعلى الكهرباء ذات الضغط المتوسط والضعيف** المستعملة في تشغيل تجهيزات ضخ الماء المعدّ للري الفلاحي **وبعض المنتجات البترولية**.

29) **تنسيق جباية المواد المعدّة لمساعدة المدخّنين للإقلاع عن التدخين** من خلال توحيدالمعاليم والأداءات الموظّفة على أقراص النيكوتين المدرجة بالبند التعريفي 210690989م وملصقات النيكوتين المدرجة بالبند التعريفي 38249058 وذلك بـــ:

- إعفائها منالمعاليم الديوانية ومن المعلوم على الإستهلاك.
- إخضاعها إلى الأداء على القيمة المضافة بنسبة 12%.

30) **خص القروض الصغيرة بنفس النظام الجبائي في مادة معاليم التسجيل بإعفاء عقود القروض الممنوحة من طرف البنك التونسي للتضامن** كما هو الشأن بالنسبة إلى القروض المسندة من قبل مؤسسات التمويل الصغير .

V. إجـــراءات مختلفة

31) **مواصلة العمل بإجراء إدماج المصنوعات من المعادن النفيسة غير الحاملة لأثر الطوابع القانونية في الدورة الاقتصادية** إلى غاية 31 ديسمبر 2015 وذلك بهدف توفير المادة الأولية للمهنيين في القطاع باعتبار تواصل غلاء السعر العالمي للذهب.

32) **إعفاء الذهب الخالص المورّد من قبل البنك المركزي التونسي لفائدة حرفيي المصوغ من المعاليم الديوانية.**

33) **التخفيض في الحد الأقصى لعمر الشاحنات المنتفعة بالإمتيازات الجبائية الممنوحة للتونسيين المقيمين بالخارج بمناسبة إنجاز أو المساهمة في مشاريع من 7 إلى 5 سنوات.**

34) **تطبيق تعهدات البلاد التونسية ضمن إتفاق تسهيل التجارة المبرم مع المنظمة العالمية للتجارة** من خلال التنصيص على إصدار المعلومات الملزمة في مادة التصنيف التعريفي وفي مادة المنشأ ومنح صفة المتعامل **الاقتصادي المعتمد**.

35) **تبسيط إجراءات منح ترخيص الوساطة لدى الديوانة** من خلال التنصيص على إمكانية منح تراخيص الوساطة لدى الديوانة للأشخاص الذين يجتازون بنجاح فترة تكوين في المجال الديواني لدى مدارس مصادق عليها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

36) **إحداث "صندوق إعادة هيكلة وتعصير القطاع المالي "** في إطار تجسيم التوجهات الإستراتيجية الجديدة لتدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد.

37) **إحداث صنف جديد من المراكز المحاسبية يطلق عليها اسم "قباضات الأداءات"** توكل لها عمليات استخلاص الأداءات و ذلك في إطار تجسيم برنامج تحديث إدارة الجباية و إدماج كافة عمليات المراقبة و الاستخلاص ضمن هيكل موحد.

38) **توحيد المصطلحات وملاءمة أحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية مع إجراءات توظيف الخطايا الإدارية** بإدراج تنصيصات وجوبية خاصة بها وإخضاعها لإجراءات النزاع المتبعة بالنسبة للتوظيف الإجباري للأداء.

39) **الترفيع في السقف الأدنى لكل حساب ادخار بريدي يدركه التقادم من دينارين إلى 10 دنانير** ليتلاءم مع مستوى تطوّر المعيشة وحجم المبالغ المدخرة.

40) **توظيف معلوم لفائدة خزينة الدولة بـ 1% على كلّ مبلغ يفوق 5000 د يتمّ دفعه نقدا لدى المحاسبين العموميين** وذلك بهدف ترشيد عمليات الدفع نقدا لديهم.

41) **تحيين معلوم الطابع الجبائي المستوجب على تصاريح توريد العملة الأجنبية** بالترفيع فيه من 3 إلى 10 دنانير وذلك بهدف ملاءمته مع بقية التصاريح الديوانية و مع كلفة الخدمات المقدمة.

الباب الثالث :

تقـــــــرير مشروع ميزانيّة الدّولة لسنـ 2015 ـة

القسم الأوّل : نتائج تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2014 :

أفضى تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2014 إلى موفى شهر أوت إلى تسجيل النّتائج التالية :

I. على مستوى الموارد :

بلغت الإستخلاصات الجملية لميزانيّة الدّولة **18.517 م.د** إلى موفى أوت الفارط مقارنة بتقديرات في حدود 27.775 م.د كما تمّ تحيينها صلب قانون المالية التّكميلي لسنة 2014 بإعتبار قروض وتسبقات الخزينة. أي بنسبة انجاز إجمالية في حدود 67 % تقابل نفس النسبة النّظرية للإستخلاصات لثمانية أشهر. علما وأنّ أغلب الإجراءات الجبائيّة الجديدة الواردة بقانون الماليّة التّكميلي تعطي مفعولها خلال الأربع الأشهر الأخيرة من سنة 2014.

ونتج هذا التّطور في النّتائج المسجلّة إلى موفّى أوت 2014 بالأساس عن :

- **إرتفاع حجم الموارد الذاتية** المستخلصة إلى **13.149 م.د** مقابل 11.857 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2013 مسجلة بذلك زيادة بحوالي 11 % وتمثل 65 % كنسبة إنجاز.

- **تطوّر حجم موارد الإقتراض المستخلصة** والتي بلغـت **5.368 م.د** مقابـل 2.716 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2013 مسجلة بذلك زيادة بـحوالي 98 % وتمثل حـــــوالي 72 % كنسبة إنجاز مقابل نسبة نظريّة بـ 67 % (أنظر الصّفحة 83 من الوثيقة).

1. المداخيل الجبائيّــة :

بلغت المداخيل الجبائية في موفى أوت 2014 ما قدره **12.081 م.د** مسجلة بذلك نسبة إنجاز في حدود 65 % (68 % مقارنة بقانون الماليّة الأصلي) وزيادة بـ 15 **% (1.580 م.د)** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013 كما هو مفصّل في الجدول أسفله. وتفسّر هذه النّتائج المسجلة بالخصوص :

- بتحسّن مردود أغلب الضّرائب والأداءات سنة 2014 وخاصّة الضّريبة على الشّركات غير البترولية (+ 296 م.د) والإستخلاصات المرتبطة بالواردات (+ 279 م.د) وإنخفاض نسق إسترجاع فائض الأداء (- 40 م.د).
- بتطوّر مردود الضّريبة على الشّركات البترولية (42 %) نتيجة إستخلاصات إستثنائية في حدود 250 م.د أوّل السّنة بعنوان سنة 2013.

ودون إعتبار الإستخلاصات الإستثنائية المذكورة أعلاه، تتراجع نسبة تطوّر المداخيل الجبائيّة إلى 12,7 % مقابل نسبة تطوّر بـ 7,8 % مقدّرة في قانون المالي الأصلي.

بحساب : م.د	نتائج سنة 2013			نتائج سنة 2014			الفارق 2014/2013	
	سنة كاملة (1)	موفى أوت (2)	% (2/1)	التقديرات (3)	موفى أوت (4)	% (3/4)	(2-4)	%
الأداءات المباشرة	**7 118**	**4 441**	***62%***	**8 229**	**5 306**	***64%***	**865**	***20%***
الضريبة على الدخل	3 710	2 454	*66%*	4 116	2 693	*65%*	239	*10%*
الضريبة على الشركات البترولية	1 710	781	*46%*	1 867	1 110	*59%*	331	*42%*
الضريبة على الشركات غير البترولية	1 698	1 206	*71%*	2 246	1 503	*67%*	297	*25%*
الأداءات غير المباشرة	**9 216**	**6 060**	***66%***	**10 363**	**6 775**	***65%***	**715**	***12%***
المعاليم الديوانيّة	729	477	*65%*	880	538	*61%*	61	*13%*
الأداء على القيمة المضافة	4 449	2 915	*66%*	4 822	3 312	*69%*	397	*14%*
المعلوم على الإستهلاك	1 547	995	*64%*	1 734	1 065	*61%*	70	*7%*
الأداءات والمعاليم الأخرى	2 490	1 673	*67%*	2 927	1 860	*64%*	187	*11%*
المجموع :	**16 334**	**10 501**	***64%***	**18 592**	**12 081**	***65%***	**1 580**	***15%***

2. المداخيل غير الجبائيّة :

بلغت الموارد غير الجبائية المستخلصة إلى موفّى شهر أوت **1.068 م.د** أي ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 61 % مقارنة بتقديرات قانون المالية التّكميلي لسنة 2014 كما هو مبيّن أسفله.

بحساب : م.د	نتائج سنة 2013			نتائج سنة 2014			الفارق 2014/2013	
	سنة كاملة (1)	موفى أوت (2)	% (2/1)	التقديرات (3)	موفى أوت (4)	% (3/4)	(2-4)	%
مداخيل النفط والغاز	110	88	*80%*	130	**84**	***65%***	-4	*-5%*
عائدات المؤسسات	1 071	742	*69%*	465	**394**	***85%***	-349	*-47%*
الهبات	222	76	*34%*	298	**130**	***44%***	54	*72%*
التخصيص	1 070	70	*7%*					
المصادرة	524	0	*0%*	300	**0**			
عائدات أخرى	630	380	*60%*	546	**460**	***84%***	80	*21%*
المجموع :	**3 626**	**1 356**	***37%***	**1 739**	**1 068**	***61%***	**-289**	***-21%***

ويجدر التّذكير في هذا الإطار بوجود تراجع هام على مستوى التّقديرات الأصليّة صلب قانوني الماليّة الأصلي والتّكميلي لسنة 2014 بخصوص عائدات المساهمات (بسبب تراجع نتائج أغلب المنشآت العموميّة) وكذلك عائدات التخصيص والمصادرة مقارنة بسنة 2013. علما وأنّه تمّ التنّصيص صلب قانون الماليّة التّكميلي آخر سنة 2013 على إستعمال قسط في حدود 1.000 م.د من مداخيل التفويت سنة 2006 في نسبة من رأس مال الشّركة الوطنيّة للإتصالات.

كما يلاحظ بخصوص النتائج المسجّلة إلى موفى أوت 2014، أنّ الإستخلاصات بعنوان الهبات الخارجية إنحصرت في حدود 130 م.د مقابل 298 م.د مقدرة بقانون المالية التّكميلي كما لم تتم خلال الفترة المنقضية من السّنة، تعبئة مداخيل بعنوان الأملاك المصادرة مقابل 300 م.د مقدرة (1.000 م.د مقدّرة في قانون الماليّة الأصلي).

3. موارد الإقتراض :

بلغت السّحوبات الخارجية والإصدارات الداخلية **5.368 م.د** (*) المنجزة إلى موفى أوت 2014 مقارنة بـ 7.444 م.د مقدرة بقانون المالية التكميلي أي ما يعادل نسبة إنجاز في حـــدود 72 % كما هو مبيّن أسفله. تهمّ الإقتراض الدّاخـلي في حدود 76 % (+ 111 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013) والإقتراض الخارجي بنسبة إنجاز في حدود 63 %.

بحساب : م.د وبإعتبار قروض وتسبقات الخزينة	نتائج سنة 2013			نتائج سنة 2014			الفارق 2014/2013	
	سنة كاملة (1)	موفى أوت (2)	% (2/1)	التقديرات (3)	موفى أوت (4)	% (3/4)	(2-4)	%
موارد الإقتراض + الخزينة	**6 455**	**3 033**	*47%*	**7 444**	**5 368**	*72%*	**2 336**	*77%*
الإقتراض الدّاخلي	**1 843**	**1 078**	*58%*	**3 000**	**2 271**	*76%*	**1 193**	*111%*
الإكتتاب الوطني				955	959			
الإقتراض الخارجي	**3 436**	**715**	*21%*	**4 294**	**3 097**	*72%*	**2 383**	*333%*
سحوبات لفائدة ميزانيّة الدّولة	2 760	322	*12%*	3 755	2 753	*73%*	2 431	*755%*
منها سحوبات متأخرة بعنوان 2013					1 132			
الدفوعات المباشرة لمشاريع الدّولة	479	301	*63%*	439	250	*57%*	-51	*-17%*
القروض الخارجيّة المحالة	197	92	*46%*	100	94	*94%*	3	*3%*
حاجيات تمويل إضافيّة	**1 176**	**1 240**	*105%*	**150**				
المجموع :	**6 455**	**3 033**	*47%*	**7 444**	**5 368**	*72%*	**3 576**	*118%*

- ويفسّر هذا التّطوّر في حجم موارد الإقتراض سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بما يلي :

- نتائج الإكتتاب الوطني خلال شهري ماي وجوان 2014 والتي بلغت مداخيله لفائدة ميزانيّة الدّولة 959,4 م.د.

- السّحوبات المبرمجة ضمن ميزانية 2013 والتي تمّت بصفة متأخّرة في فيفري 2014 بعنوان قرضي صندوق النّقد الدّولي (812 م.د) وتركيا (320 م.د).

(*) علما وأنّه بدون إعتبار هذه السّحوبات المتأخرة بعنوان الإقتراض الخارجي، تكون النتائج المسجّلة إلى موفّى شهر أوت الفارط في حدود 46 % على مستوى الإقتراض الخارجي (1.965 م.د) و57 % على مستوى مجموع موارد الإقتراض (4.236 م.د) مقارنة بالتّقديرات.

II. على مستوى النّفقـــات :

بلغت نفقات الميزانية إلى موفّى أوت 2014 دون خدمة الدين العمومي وبإعتبار قروض وتسبقات الخزينة ما قيمته 12.001 م.د أي بنسبة إنجاز على مستوى الدفع تبلغ **52 %** مقارنة بالتّقديرات مبيّنة كما يلي :

1. نفقات التّصرف :

بلغت الإعتمادات المستهلكة بعنوان نفقات التصرف **10.107 م.د** إلى موفى أوت 2014 مسجلة بذلك زيادة **بـ 2,2 %** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013. وتفسر هذه الزيادة بالخصوص بارتفاع نفقات الأجور بنسبة 10,7 % (**668 م.د**).

وقد بلغت نسبة إنجاز الإعتمادات بعنوان نفقات التّصرف حوالي 58 % إلى موفى أوت 2014 مقارنة بتقديرات قانون المالية التّكميلي.

2. نفقات التّنمية :

بلغت نسبة إستهلاك إعتمادات التنمية الموزعة **35 %** في موفى أوت 2014 مقارنة بتقديرات قانون المالية التّكميلي (40 % دون إعتبار الرّسملة وشركة التّصرّف في الأصول).

ومقارنة بالمستوى المسّجل إلى موفى أوت 2013، عرف نسق إنجاز **نفقات التنمية تراجعا** بـحوالي **1 %** . وقد إنحصرت نسبة الإستهلاك في حدود 40 % من التقديرات بالنسبة للإستثمارات المباشرة و20 % من التقديرات بالنسبة للتّمويل العمومي كما هو مبيّن أسفله :

بحساب : م.د	نتائج سنة 2013			نتائج سنة 2014			الفارق 2014/2013	
	سنة كاملة (1)	موفى أوت (2)	% (2/1)	التقديرات (3)	موفى أوت (4)	% (3/4)	(2-4)	%
الإستثمارات المباشرة	**1 684**	**795**	*47%*	**1 860**	**744**	*40%*	**-51**	*-6%*
التمويل العمومي	**1 665**	**440**	*26%*	**2 233**	**455**	*20%*	**15**	*3%*
الدفوعات المباشرة لمشاريع الدّولة	**479**	**301**	*63%*	**438**	**250**	*57%*	**-51**	*-17%*
الحسابات الخاصّة للخزينة	**566**	**225**	*40%*	**656**	**303**	*46%*	**78**	*34%*
النفقات الطارئة وغير الموزّعة				133	0	*0%*		
المجموع :	**4 394**	**1 761**	*40%*	**5 320**	**1 752**	*33%*	**-9**	*-1%*

3. خدمة الدين العمومي :

تمّ إلى موفّى أوت 2014، تسديد مبلغ **2.546,7 م.د بعنوان أصل الدين و1.066 م.د بعنوان الفائدة** أي ما يعادل نسبة انجاز جملية في حدود 77 % (3.613 م.د) مقارنة بتقديرات قانون المالية التّكميلي مقابل نسبة 66 % مسجلة لنفس الفترة من سنة 2013 كما هو مبيّن أسفله.

بحساب : م.د	نتائج سنة 2013			نتائج سنة 2014			الفارق 2014/2013	
	سنة كاملة (1)	موفى أوت (2)	% (2/1)	التقديرات (3)	موفى أوت (4)	% (3/4)	(2-4)	%
الأصل	2 995	1 924	*64%*	3 200	2 547	*80%*	623	*32%*
الفائدة	1 411	976	*69%*	1 475	1 066	*72%*	90	*9%*
المجموع :	4 406	2 900	*66%*	4 675	3 613	*77%*	713	*25%*

ويحوصل الجدول التّالي النتائج الجمليّة المسجلة إلى موفى أوت 2014 مقارنة مع نتائج نفس الفترة من سنة 2013 :

بحساب : م.د (بإعتبار القروض المحالة وقروض الخزينة الصّافية)	نتائج سنة 2013			نتائج سنة 2014			الفارق 2014/2013	
	سنة كاملة (1)	موفى أوت (2)	% (2/1)	التقديرات (3)	موفى أوت (4)	% (3/4)	(2-4)	%
الموارد الذاتية	**19 960**	**11 857**	*59%*	**20 331**	**13 149**	*65%*	**1 292**	*11%*
المداخيل الجبائية	**16 334**	**10 501**	*64%*	**18 592**	**12 081**	*65%*	**1 580**	*15%*
الأداءات المباشرة	7 118	4 441	*62%*	8 229	5 306	*64%*	865	*19%*
الأداءات غير المباشرة	9 216	6 060	*66%*	10 363	6 775	*65%*	715	*12%*
المداخيل غير الجبائية	**3 626**	**1 356**	*37%*	**1 739**	**1 068**	*61%*	**-288**	*-21%*
مداخيل النفط والغاز	110	88	*80%*	130	84	*65%*	-4	*-5%*
عائدات المؤسسات	1 071	742	*69%*	465	394	*85%*	-349	*-47%*
الهبات	222	76	*34%*	298	130	*44%*	54	*72%*
التخصيص	1 070	70	*7%*				-70	*-1*
المصادرة	524	0	*0%*	300	0	*0%*		
عائدات أخرى	630	380	*60%*	546	460	*84%*	80	*21%*
موارد الإقتراض + الخزينة	**6 455**	**2 716**	*42%*	**7 444**	**5 368**	*72%*	**2 652**	*98%*
الإقتراض الدّاخلي	1 843	1 078	*58%*	3 000	2 271	*76%*	1 193	*111%*
الإقتراض الخارجي	3 436	715	*21%*	4 603	3 097	*43%*	1 250	*175%*
حاجيات تمويل إضافيّة	1 176	923	*106%*	-159				
مجموع الموارد	**26 415**	**14 573**	*55%*	**27 775**	**18 517**	*67%*	**3 944**	*27%*
نفقات التّصرف	**17 439**	**9 889**	*57%*	**17 530**	**10 107**	*58%*	**218**	*2%*
الأجور	**9 608**	**6 260**	*65%*	**10 505**	**6 928**	*66%*	**668**	*11%*
وسائل المصالح	**963**	**512**	*53%*	**991**	**538**	*54%*	**26**	*5%*
الدعم	**5 514**	**2 285**	*41%*	**4 145**	**1 794**	*43%*	**-491**	*-21%*
التّدخلات الأخرى دون الدعم	**1 354**	**832**	*61%*	**1 620**	**847**	*52%*	**15**	*2%*
النفقات الطارئة وغير الموزّعة				269				
نفقات التّنمية	**4 394**	**1 762**	*40%*	**5 320**	**1 752**	*33%*	**-9**	*-1%*
الإستثمارات المباشرة	**1 684**	**795**	*47%*	**1 860**	**744**	*40%*	**-51**	*-6%*
التمويل العمومي	**1 665**	**440**	*26%*	**2 233**	**455**	*20%*	**15**	*3%*
الدفوعات المباشرة لمشاريع الدّولة	**479**	**301**	*82%*	**438**	**250**	*73%*	**-51**	*-18%*
الحسابات الخاصّة للخزينة	**566**	**225**	*40%*	**656**	**303**	*46%*	**78**	*34%*
النفقات الطارئة وغير الموزّعة				133	0	*0%*		
قروض وتسبقات الخزينة	**176**	**23**	*66%*	**250**	**142**	*13%*	**-83**	*-71%*
خدمة الدين	**4 406**	**2 900**	*66%*	**4 675**	**3 613**	*77%*	**713**	*25%*
الأصل	2 995	1 924	*64%*	3 200	2 547	*80%*	623	*32%*
الفائدة	1 411	976	*69%*	1 475	1 066	*72%*	90	*9%*
مجموع النفقات	**26 415**	**14 573**	*55%*	**27 775**	**15 614**	*56%*	**1 041**	*7%*

III. النّتائج المنتظرة لسنة 2014 :

على ضوء النّتائج المسجلّة لتنفيذ الميزانيّة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014، وبإعتبار المفعول المنتظر لتطبيق الإجراءات الجديدة الواردة بقانون الماليّة التّكميلي خلال الأربعة أشهر الأخيرة من السّنة على مستوى دعم الموارد وترشيد النّفقات.

وأخذا بعين الإعتبار **تطوّرات الظرف الإقتصادي** الدّاخلي والخارجي والضّغوطات والمستجدات خاصّة على مستوى :

- تحيين **معدّل النّمو** لسنة 2013 ومراجعة المعدّل المؤمّل لسنة 2014 إلى ما دون **2,5 %** بالأسعار القارة مقارنة بـ 2,8 % مقدّرة سابقا وتمّ على أساسها إعداد مشروع قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014،

- تحيين تقديرات معدّل **سعر صرف الدّولار** لكامل السّنة في حدود **1,670** مقارنة بسعر صرف بحوالي 1,650 تمّ على أساسه إعداد تقديرات قانون الماليّة التكميلي.

- إمكانيّة تسجيل **تراجع في معدّل سعر برميل النّفط الخام "البرنت" لكامل سنة 2014** مقارنة بمبلغ 110 دولار للبرميل الذي تمّ على أساسه إعداد تقديرات قانون الماليّة.

مع التّذكير بأنّ معدّل سعر برميل "البرنت" في الأسواق العالميّة للثمانية أشهر الأولى من السّنة كان في حدود 107,7 $. وإنخفض معدّل هذا السّعر إلى ما دون 90 $ خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2014. وسيتراوح معدّل سعر "البرنت" لكامل سنة 2014 حسب التّوقعات المحيّنة للمؤسّسات الماليّة الدّوليّة بين 107,4 $ (البنك المركزي الأوروبي) و106,1 $ (البنك العالمي) و102,8 $ (صندوق النّقد الدّولي).

لذا، فإنّه ينتظر تسجيل النّتائج التّالية لكامل سنة 2014 ("النّتائج المحيّنة"):

1 - على مستوى الموارد :

زيادة صافية بـ 59 م.د في الموارد الذاتية بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التّكميلي لسنة 2014 ناتجة عن :

- **زيادة بـ 141 م.د في المداخيل الجبائية** التي من المؤّمل أن يبلغ حجمها الجملي 18.733 م.د سنة 2014 أي **بزيادة بحوالي 2.400 م.د** (+14,7 %) مقارنة بالنتائج المسجّلة سنة 2013.

ويهمّ التّحسّن في الإستخلاصات بالأساس :

- الأداءات المباشرة (+ 227 م.د مقارنة بالتقديرات و+ 1.338 م.د مقارنة بنتائج سنة 2013) وخاصّة منها الضّريبة على الشركات غير البترولّية (+ 306 م.د مقارنة بالتقديرات و+ 854 م.د مقارنة بنتائج سنة 2013).

- الأداءات غير المباشرة (- 86 م.د مقارنة بالتقديرات و+ 1.061 م.د مقارنة بنتائج سنة 2013).

- نقص منتظر في حدود 82 م.د على مستوى الموارد الذاتيّة غير الجبائيّة يفسّر بالأساس بالنّقص في المداخيل الراجعة للدّولة من التّصرّف في الأموال والممتلكات المصادرة، حيث من المنتظر أن لا تتجاوز المداخيل الصّافية الراجعة للدّولة بعنوانها 100 م.د مقارنة بـمبلغ 300 م.د مقدّرة صلب قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 وذلك بإعتبار التّعقيدات القانونيّة والإجرائيّة المتعلّقة بوضعيتها وبإستخلاص مداخيلها أو التّفويت فيها.

2 - على مستوى النّفقات :

نقص صافي بـ 444 م.د في الحجم الجملي للنّفقات (- 1,6 %) مقارنة بتقديرات قانون المالية التّكميلي لسنة 2014، ناتج بالأساس عن :

- **تحيين نفقات التنمية نحو التخفيض (- 612 م.د)** على أساس نسق تقدّم الإستثمار وإستهلاك التّمويلات العموميّة لتبلغ 4.708 م.د مقارنة بـ 4.394 منجزة سنة 2013.

- **زيادة بـ 310 م.د** في حجم النفقات الخاصة بـ :

- دعم المحروقات والكهرباء الذي من المنتظر أن تبلغ قيمتها 2.573 م.د في موفّى سنة 2014 مقارنة بـ 2.353 م.د مدرجة بقانون الماليّة التّكميلي (+ 220 م.د أو + 9 %)
- دعم المواد الأساسيّة بزيادة 90 م.د مدرجة أصليّا ضمن النفقات غير الموزّعة بحيث يبلغ حجمها 1.497 م.د.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2014 إلى النّتائج التّالية :

- بلوغ **حجم ميزانية الدّولة قبضا وصرفا 27.331 م.د** مقارنة بـ 27.775 م.د مقدّرة صلب قانون الماليّة التّكميلي بإعتبار القروض الخارجية المحالة.

- تراجع حجم **عجز ميزانية الدّولة** إلى حدود 4.139 م.د مقابل 4.842 م.د مقدّرة في إطار قانون المالية التّكميلي لسنة 2014 وهو ما يمثّل **5 %** من الناتج مقارنة بـ 5,8 مقدّرة أصليّا و6,9 % محقّقة سنة 2013.

- إرتفاع نسبة حجم الدين العمومي إلى حدود 51,5 % من الناتج المحلّي في موفى 2014 مقابل 45,8 % في موفى 2013 .

ويتضمّن الجدول الموالي بيان النّتائج المحيّنة المنتظرة لكامل سنة 2014 بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التّكميلي :

بحساب : م.د بإعتبار القروض المحالة وقروض الخزينة الصّافية	2010	2011	2012	2013	2014		
					ق.م.ت	31 أوت	التحيين
الموارد الذاتية	**14 823**	**16 753**	**18 504**	**19 960**	**20 331**	**13 149**	**20 390**
المداخيل الجبائية	**12 699**	**13 630**	**14 864**	**16 334**	**18 592**	**12 081**	**18 733**
		7,3%	*9,1%*	*9,9%*	*13,8%*		***14,7%***
المداخيل غير الجبائية	**2 124**	**3 123**	**3 640**	**3 626**	**1 739**	**1 068**	**1 657**
منها مداخيل النفط والغاز	415	410	211	110	130	84	130
عائدات المؤسسات	796	1 567	758	1 071	465	394	465
الهبات الخارجيّة	54	207	633	222	298	130	298
المصادرة			194	477	300	0	100
موارد الإقتراض والخزينة	**3 061**	**3 997**	**4 755**	**6 455**	**7 444**	**5 368**	**6 941**
مجموع الموارد	**17 884**	**20 750**	**23 261**	**26 415**	**27 775**	**18 517**	**27 331**
نفقات التّصرف	**10 001**	**12 503**	**14 636**	**17 439**	**17 530**	**10 107**	**17 648**
الأجور	**6 785**	**7 680**	**8 655**	**9 608**	**10 505**	**6 928**	**10 575**
		13,2%	*12,7%*	*11,0%*	*9,3%*		
وسائل المصالح	**841**	**892**	**983**	**963**	**991**	**538**	**991**
الدعم	**1 500**	**2 869**	**3 625**	**5 514**	**4 145**	**1 794**	**4 455**
المواد الأساسية	730	1 100	1 236	1 450	1 407		1 497
المحروقات	550	1 536	2 111	3 734	2 353		2 573
قطاع النقل	220	233	278	330	385		385
التّدخلات الأخرى دون الدعم	**875**	**1 062**	**1 373**	**1 354**	**1 620**	**847**	**1 627**
النّفقات الطّارئة					**269**		
نفقات التّنمية	**4 303**	**4 729**	**4 766**	**4 394**	**5 320**	**1 752**	**4 708**
الإستثمارات المباشرة	1 429	1 460	1 651	1 684	1 860	744	1 700
التمويل العمومي	1 382	1 744	1 928	1 665	2 233	455	2 050
تدخلات أخرى	1 492	1 525	1 187	1 045	1 094	553	958
نفقات التّنمية غير الموزّعة والطارئة					133		
القروض	**-36**	**-89**	**-260**	**176**	**250**	**142**	**300**
خدمة الدين	**3 616**	**3 607**	**4 119**	**4 406**	**4 675**	**3 613**	**4 675**
مجموع النّفقـــات	**17 884**	**20 750**	**23 261**	**26 415**	**27 775**	**15 614**	**27 331**
عجز الميزانية (دون المصادرة والهبات)	**-651**	**-2 128**	**-3 876**	**-5 231**	**-4 842**		**-4 139**
	-1,0%	***-3,3%***	***-5,5%***	***-6,9%***	***-5,8%***		***-5,0%***
الفرضيات							
نسبة النمو بالأسعار القارة :	*3,0%*	*-1,9%*	*3,7%*	*2,3%*	*2,8%*	*2,5%*	***2,5%***
معدل سعر برميل النفط بالدولار :	*79,5*	*111,3*	*111,6*	*109,3*	*110,0*	*110,0*	***110,0***
سعر الدولار :	*1,429*	*1,408*	*1,566*	*1,625*	*1,650*	*1,670*	***1,670***

القسم الثاني :
ميزانية الدّولة لسنة 2015 : الفرضيّات – الضّغوطات – التّوازنات

يقدر حجم ميزانية الدّولة لسنة 2015 قبضا وصرفا **بـ 29.000 م.د** بإعتبار القروض الخارجية المحالة أي بزيادة 6,1 % أو 1.669 م.د مقارنة بالنّتائج المحتملة لسنة 2014.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 النّتائج المتوقّعة لسنة 2014 وتطوّر مختلف المؤشرات الإقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2015 وخصوصا فيما يتعلق بتطوّر الظرف الإقتصادي وهيكلة واردات السّلع، إضافة إلى ضبط تقديرات الموارد المؤمّلة ونفقات التّصرّف والتّنمية المبرمجة وتسديد الدين العمومي. وذلك وفق **الفرضيـــات** التالية :

I. بخصوص تطّور الظّرف الإقتصادي :

نسبة النّمو الإقتصادي المنتظرة (بالأسعار القارّة)	▪ نسبة النّمو الإقتصادي المقدّرة والمعتمدة لإعداد مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 **في حدود 3 %** مقارنة بنسبة 2,5 % محيّنة لكامل سنة 2014. وهي نسبة تعتمد على تقديرات إرتفاع القيمة المضافة في قطاعات الفلاحـة (8 %) والصّناعات المعمليّة (3,9 %) والصّناعات غير المعملية والمحروقات (2,3 %) والخدمات المسوّقة (2,7 %).
معدّل سعر صرف الدّولار	▪ تقديرات نسبة معدّل سعر صرف الدّولار **في حدود 1,800** لكامل سنة 2015 مقارنة بمعدّل سعر صرف محيّن في حدود 1,670 لسنة 2014. علما وأنّ كلّ زيادة (أو إنخفاض) بـ **10 مليمات** في معدل سعر صرف $ تترتّب عنها كلفة إضافية (أو إقتصاد) على مستوى الميزانيّة بـ **30 م.د** (أعباء إضافية بـ 43 م.د ومداخيل إضافية بـ 13 م.د).
معدّل سعر برميل النّفط الخام "البرنت"	▪ تمّ إعداد التّقديرات على أساس سعر البرميل **في حدود 95 دولار**. مقارنة بسعر 110 دولار تمّ على أساسه إعداد ميزانيّة سنة 2014. علما وأنّ كلّ زيّادة (أو إنخفاض) بـ **01 $ للبرميل** تترتّب عنها كلفة إضافية (أو إقتصاد) على مستوى الميزانيّة بـ **48 م.د** (أعباء إضافية بـ 68 م.د ومداخيل إضافية بـ 20 م.د).

II. بخصـوص تقديرات المـــوارد :

- الأخذ بعين الإعتبار الإنعكاس المالي الصّافي سنة 2015 للإجراءات الواردة صلب قانون المالية الأصلي وقانون المالية التكميلي لسنة 2014 والتي من المؤمّل أن تتجاوز 500 م.د.
- تعبئة هبات خارجية في حدود 211 م.د و تعبئة 200 م.د بعنوان مداخيل المصادرة.
- تعبئة موارد إقتراض بحوالي 7.405 م.د لمواصلة مختلف الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية منها موارد إقتراض داخلي في حدود 3.000 م.د.

علما وأنّه بهدف مزيد الحدّ من نسبة الضغّط الجبائي وحفز الإستثمار **تمّ الحرص صلب مشروع قانون الماليّة الحالي على عدم سنّ أحكام جبائيّة جديدة ذات إنعكاس مالي إضافي هامّ** على الخاضعين للضّريبة، والإقتصار على بعض الأحكام والإجراءات الهادفة إلى دعم القدرة التنافسيّة للمؤسّسات ومواصلة الإصلاح الجبائي وتحقيق المزيد من العدالة الجبائية وتخفيف الضغط الجبائي على بعض الأنشطة والشّرائح الإجتماعيّة والإقتصاديّة.

III. بخصـوص تقديرات النّفقـــات :

- رصد إعتمادات بعنوان **الأجور في حدود 11.197 م.د** مقابل 10.575 م.د محيّنة لسنة 2014 أي بزيادة قدرها 622 م.د أو 5,9 % على أساس :
  - إنتدابات صافية جديدة بالوظيفة العمومية خلال سنة 2015 في حدود 10.900 عونا بإعتبار الإحالات على التّقاعد (11.800) أي إحداث حوالي 22.700 موطن شغل جديد وذلك دون إعتبار إستكمال برنامج تسوية وضعيّة عملة الحضائر والآلية 16 سنة 2015.

- رصد **1.099 م.د بعنوان وسائل المصالح** مقابل 991 سنة 2014 (+ 10,9 %).

- **تخصيص مبلغ 3.742 م.د للدّعم** مقابل 4.455 م.د متوقعة سنة 2014 (نقص بـ 713 م.د أو - 16 %) و5.514 م.د منجزة سنة 2013 (نقص بـ 1.772 م.د أو - 32 %).

وتهمّ المبالغ المخصّصة للدّعم سنة 2015 :

- **المحروقات والكهرباء : 1.826 م.د** مقارنة بـ 3.734 م.د و2.573 م.د على التّوالي سنتي 2013 و2014. وتأخذ هذه التّقديرات بعين الإعتبار مفعول الإجراءات المتخذة للحدّ من حجم الدّعم وتوجيهه لمستحقيه وكذلك تقديرات تطوّر الإنتاج والإستهلاك وفرضيات سعر صرف الدّولار وسعر برميل النّفط الخام "البرنت" بالأسواق العالميّة. إضافة إلى إجراءات مبرمجة سنة 2015 بقيمة 356 م.د لمزيد التّحكّم في الدّعم.

- **المواد الأساسية : 1.500 م.د** مع البقاء في نفس مستوى النّتائج المتوقّعة لسنة 2014.

- **النّقـل : 416 م.د** مقارنة بـ 385 م.د سنة 2014 (+ 8,1 %) تهمّ دعم النّقل المدرسي والجامعي والنّقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

- **رصد 5.800 م.د لنفقات التّنمية** (مقابل 5.320 م.د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 و4.708 م.د محيّنة) وذلك باعتبار القسط الثالث لإعـادة رسملــة البنوك العموميّة.

- **تسديد 5.130 م.د بعنوان خدمة الدين** أصلا وفائدة مقابل 4.675 م.د مقدّرة سنة 2014 أي بزيادة قدرها 455 م.د وذلك بالعلاقة خاصّة بإرتفاع أسعار الصّرف.

وتبعا لما سبق ذكره، تتميّز ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 بالخصائص التّالية :

- **تطوّر حجم الموارد الذّاتيّة بنسبة 5,9 %** مقارنة بسنة 2014 لتبلغ قيمتها **21.595 م.د** موزّعة كما يلي :

  - المداخيل الجبائية المقدّرة بحوالي 19.820 م.د مقابل 18.733 م.د متوقعة لسنة 2014 أي زيادة بـ **5,8 %.**
  - المداخيل غير الجبائية المقدّرة بحوالي 1.775 م.د مقابل 1.657 م.د متوقعة لسنة 2014 أي زيادة بـ **7,1 %.**

- **تسجيل نسبة ضغط جبائي بـ 22,2 %** مقابل 22,7 % متوقعة لسنة 2014 ونسبة 20 % مسجلة سنة 2010. وتنخفض هذه النّسبة المقدّرة لسنة 2015 إلى 20,4 % دون النفط.

- **بلوغ مناب الموارد الذّاتية 74,5 %** من جملة الموارد مقابل 72,5 % متوقّعة لسنة 2014 و83 % مسجّلة سنة 2010.

- **أهمية مناب الأجور** الذي يمثل حوالي 62 % من نفقات التّصرف و12,5 % من الناتج المحلي الإجمالي رغم المجهودات المبذولة لمحاولة ترشيد هذه النّفقات والضّغط عليها.

- **تراجع حجم الدّعم** إلى 13 % من جملة النّفقات وإلى 17,3 % من الموارد الذاتيّة و4,2 % من النّاتج الخام وذلك مقارنة بسنة 2013 (20,9 % و27,6 % و7,2 %) وبالنتائج المحيّنة لسنة 2014 (16,3% و21,8 % و5,4 %)، رغم بقائه في مستويات مرتفعة مقارنة بسنة 2010 (8,4 % و10,1% و2,3 %).

- **حصر مستوى عجز الميزانية في حدود 4,9 % من النّاتج مقابل 5 % محتملة لسنة 2014، و 6,9 % سنة 2013.** وهو ما يستدعي **تعبئة قروض** لتمويل الميزانية **في حدود 7,4 مليار دينار** منها 3 مليار دينار إقتراض داخلي، والبقية باللّجوء إلى الإقتراض الخارجي.

IV. مشـــروع تـــوازن ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 :

بحساب : م.د بإعتبار القروض المحالة وقروض الخزينة الصّافية	2010	2011	2012	2013	2014		تقديـرات 2015 محيّنة
					ق.م.ت	التحيين	
الموارد الذاتية	**14 823**	**16 753**	**18 504**	**19 960**	**20 331**	**20 390**	**21 595**
المداخيل الجبائية	**12 699**	**13 630**	**14 864**	**16 334**	**18 592**	**18 733**	**19 820**
		7,3%	*9,1%*	*9,9%*	*13,8%*	***14,7%***	***5,8%***
المداخيل غير الجبائية	**2 124**	**3 123**	**3 640**	**3 626**	**1 739**	**1 657**	**1 775**
(دون مقابل الدعم المباشر للمحروقات)							(1 451)
منها مداخيل النفط والغاز	415	410	211	110	130	130	249
عائدات المؤسسات	796	1 567	758	1 071	465	465	550
الهبات الخارجيّة	54	207	633	222	298	298	211
المصادرة			194	477	300	100	200
موارد الإقتراض والخزينة	**3 061**	**3 997**	**4 755**	**6 455**	**7 444**	**6 941**	**7 405**
		30,6%	*19,0%*	*35,8%*	*15,3%*	***7,5%***	***6,7%***
مجموع الموارد	**17 884**	**20 750**	**23 261**	**26 415**	**27 775**	**27 331**	**29 000**
نفقات التّصرف	**10 001**	**12 503**	**14 636**	**17 439**	**17 530**	**17 648**	**17 970**
الأجور	**6 785**	**7 680**	**8 655**	**9 608**	**10 505**	**10 575**	**11 197**
		13,2%	*12,7%*	*11,0%*	*9,3%*	*10,1%*	***5,9%***
وسائل المصالح	**841**	**892**	**983**	**963**	**991**	**991**	**1 099**
الدعم المباشر	**1 500**	**2 869**	**3 625**	**5 514**	**4 145**	**4 455**	**3 742**
		91,3%	*26,4%*	*52,1%*	*-24,8%*	***-19,2%***	***-16,0%***
(الدعم غير المباشر للمحروقات)							*(1 451)*
المحروقات	550	1 536	2 111	3 734	2 353	2 573	1 826
المواد الأساسية	730	1 100	1 236	1 450	1 407	1 497	1 500
قطاع النقل	220	233	278	330	385	385	416
التّدخلات الأخرى دون الدعم	**875**	**1 062**	**1 373**	**1 354**	**1 620**	**1 627**	**1 626**
النّفقات الطّارئة					**269**		**306**
نفقات التّنمية	**4 303**	**4 729**	**4 766**	**4 394**	**5 320**	**4 708**	**5 800**
		9,9%	*0,8%*	*-7,8%*	*21,1%*	***7,1%***	***23,2%***
الإستثمارات المباشرة	1 429	1 460	1 651	1 684	1 860	1 700	2 388
التمويل العمومي	1 382	1 744	1 928	1 665	2 233	2 050	1 757
تدخلات أخرى	1 492	1 525	1 187	1 045	1 094	958	1 225
نفقات التّنمية غير الموزّعة والطارئة					133	0	430
القروض	**-36**	**-89**	**-260**	**176**	**250**	**300**	**100**
خدمة الدين	**3 616**	**3 607**	**4 119**	**4 406**	**4 675**	**4 675**	**5 130**
		-0,2%	*14,2%*	*7,0%*	*6,1%*	***6,1%***	***9,7%***
مجموع النّفقـــات	**17 884**	**20 750**	**23 261**	**26 415**	**27 775**	**27 331**	**29 000**
عجز الميزانية (دون المصادرة والهبات)	**-651**	**-2 128**	**-3 876**	**-5 231**	**-4 842**	**-4 139**	**-4 391**
	-1,0%	***-3,3%***	***-5,5%***	***-6,9%***	***-5,8%***	***-5,0%***	***-4,9%***

الفرضيات

نسبة النمو بالأسعار القارة :	*3,0%*	*-1,9%*	*3,7%*	*2,3%*	*2,8%*	*2,5%*	***3,0%***
معدل سعر برميل النفط بالدولار :	*79,5*	*111,3*	*111,6*	*109,3*	*110,0*	*110,0*	***95,0***
سعر الدولار :	*1,429*	*1,408*	*1,566*	*1,625*	*1,650*	*1,670*	***1,800***

القسم الثالث : مـــوارد ميزانيّة الدّولة لسنة 2015

1- تقدّر جملة موارد ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 بحوالي **29.000 م.د** بإعتبار القروض الخارجية المحالة، أي **بزيادة** قدرها **1.669 م.د** أو **6,1 %** مقارنة بالنّتائج المنتظرة **لسنة 2014** وذلك على أساس النّتائج والفرضيات الإقتصاديّة والتّوازنات العامّة المبيّنة أعلاه.

ويحوصل الجدول الموالي التّوزيع الجملي للموارد المقدّرة لميزانية الدّولة لسنة 2015 وتطوّرها بالمقارنة مع النتائج المحتملة للسّنة الجارية ونتائج تنفيذ الميزانيّة خلال الفترة 2010 إلى 2013.

الجدول 1 : توزيع موارد ميزانية الدّولة وتطّورها (2010 – 2015)

بحساب : م.د بإعتبار القروض المحالة وقروض الخزينة الصّافية	2010	2011	2012	2013	2014		تقديـرات 2015
					ق.م.ت	التحيين	
الموارد الذاتية	**14 823**	**16 753** *13,0%*	**18 504** *10,5%*	**19 960** *7,9%*	**20 331** *1,9%*	**20 390** *2,2%*	**21 595** *5,9%*
المداخيل الجبائية	12 699	13 630 *7,3%*	14 864 *9,1%*	16 334 *9,9%*	18 592 *13,8%*	18 733 *14,7%*	19 820 *5,8%*
المداخيل غير الجبائية	2 124	3 123 *47,0%*	3 640 *16,6%*	3 626 *-0,4%*	1 739 *-52,0%*	1 657 *-54,3%*	1 775 *7,1%*
موارد الإقتراض والخزينة	**3 061**	**3 997** *30,6%*	**4 755** *19,0%*	**6 455** *35,8%*	**7 444** *15,3%*	**6 941** *7,5%*	**7 405** *6,7%*
مجموع الموارد	**17 884**	**20 750** *16,0%*	**23 259** *12,1%*	**26 415** *13,6%*	**27 775** *5,1%*	**27 331** *3,5%*	**29 000** *6,1%*

2- ويتبيّن من خلال تطّور موارد ميزانيّة الدّولة وتوزيعها بين الموارد الذّاتيّة وموارد الإقتراض والخزينة من ناحية وبين الموارد الجبائيّة وغير الجبائيّة من ناحيّة أخرى، ما يلي :

- **تواصل نسق تراجع حجم المداخيل غير الجبائيّة** من مجمل المداخيل مقارنة بالنّتئائج المسجّلة سابقا بإعتبار بالخصوص تراجع عائدات المساهمات والنّتائج السلبيّة المسجّلة لأهمّ المنشآت العموميّة من ناحيّة، وبإعتبار إستعمال محاصيل التّخصيص المتبقيّة والعائدات الحينيّة للممتلكات والأموال المصادرة خلال الثّلاث السّنوات الأخيرة.

- **إرتفاع حجم موارد الإقتراض** رغم المجهودات المبذولة لتطوير مناب الموارد الذاتيّة (74,5 % مقدّرة لسنة 2015 مقارنة بـ 72,5 % محتملة لسنة 2014).

البيان 1 : تطوّر حجم موارد ميزانية الدّولة (م.د)

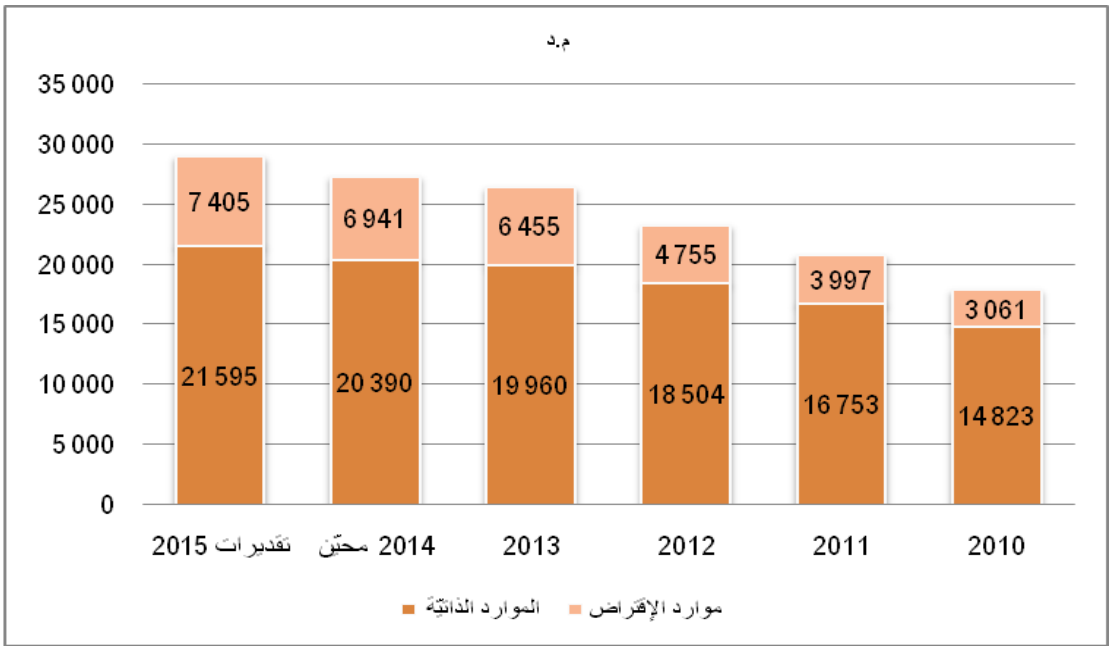

البيان 2 : تطوّر هيكلة موارد ميزانية الدّولة (%)

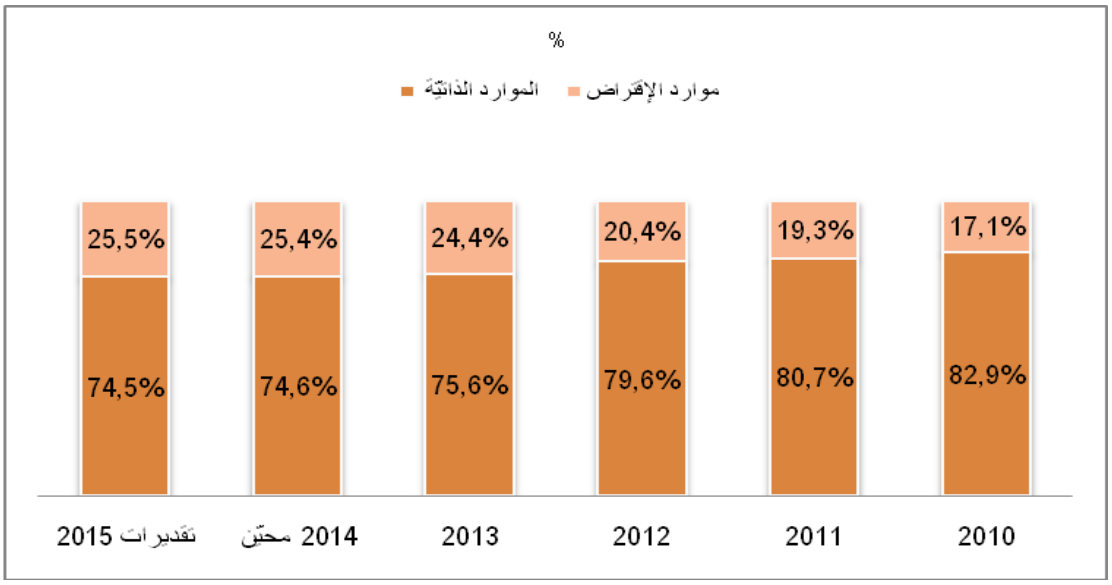

I. المداخيل الجبائيّة :

-3 تقدّر المداخيل الجبائية بـ 19.820 م.د لسنة 2015 أي بزيادة **5,8 %** بالمقارنة مع النّتائج المحيّنة لسنة 2014.

وتفضي هذه التّقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 22,2 %، وتتراجع هذه النسبة إلى مستوى 20,4 % دون إعتبار الجباية البترولية.

الجدول 2 : تطوّر المداخيل الجبائية ومقارنتها بالنتائج المحتملة للسنة الجارية وبنتائج 2010 – 2013

بحساب : م.د	2010	2011	2012	2013	2014		تقديرات 2015
					ق.م.ت	التحيين	
الأداءات المباشرة	**5 033**	**5 914**	**6 089**	**7 118**	**8 229**	**8 456**	**8 672**
		17,5%	*3,0%*	***16,9%***	***15,6%***	***18,8%***	***2,6%***
الضريبة على الدخل	2 600	2 873	3 188	3 710	4 116	4 136	4 430
		10,5%	*11,0%*	***16,4%***	***10,9%***	***11,5%***	***7,1%***
الضريبة على الشركات البترولية	813	999	1 285	1 710	1 867	1 768	1 590
		22,9%	*28,6%*	***33,0%***	***9,2%***	***3,4%***	***-10,1%***
الضريبة على الشركات غير البترولية	1 620	2 042	1 616	1 698	2 246	2 552	2 652
		26,0%	*-20,9%*	***5,1%***	***32,3%***	***50,3%***	***3,9%***
الأداءات غير المباشرة	**7 666**	**7 716**	**8 776**	**9 216**	**10 363**	**10 277**	**11 148**
		0,7%	***13,7%***	***5,0%***	***12,4%***	***11,5%***	***8,5%***
المعاليم الديوانيّة	564	561	715	729	880	860	844
		-0,5%	*27,5%*	*1,9%*	*20,7%*	***18,0%***	***-1,9%***
الأداء على القيمة المضافة	3 750	3 849	4 376	4 449	4 822	4 885	5 338
		2,6%	*13,7%*	*1,7%*	*8,4%*	***9,8%***	***9,3%***
المعلوم على الإستهلاك	1 563	1 469	1 598	1 547	1 734	1 676	1 841
		-6,0%	*8,8%*	*-3,2%*	*12,1%*	***8,3%***	***9,8%***
الأداءات والمعاليم الأخرى	1 789	1 837	2 087	2 490	2 927	2 856	3 125
		2,7%	*13,6%*	*19,3%*	*17,5%*	***14,7%***	***9,4%***
مجموع الموارد الجبائيّة	**12 699**	**13 630**	**14 865**	**16 334**	**18 592**	**18 733**	**19 820**
		7,3%	*9,1%*	*9,9%*	*13,8%*	*14,7%*	***5,8%***

-4 تتأتّى الموارد الجبائيّة المقدّرة لسنة 2015 من الأداءات المباشرة لحد 44 % ومن الأداءات غير المباشرة لحد 56 %.

علما وأنّ نسبة الأداءات المباشرة من جملة المداخيل الجبائيّة تضاعفت قرابة المرّتين ونصف خلال الـ 25 سنة الأخيرة كما هو مبيّن بالرّسم البياني التّالي :

البيان 3 : تطور نسبة الأداءات المباشرة من المداخيل الجبائية

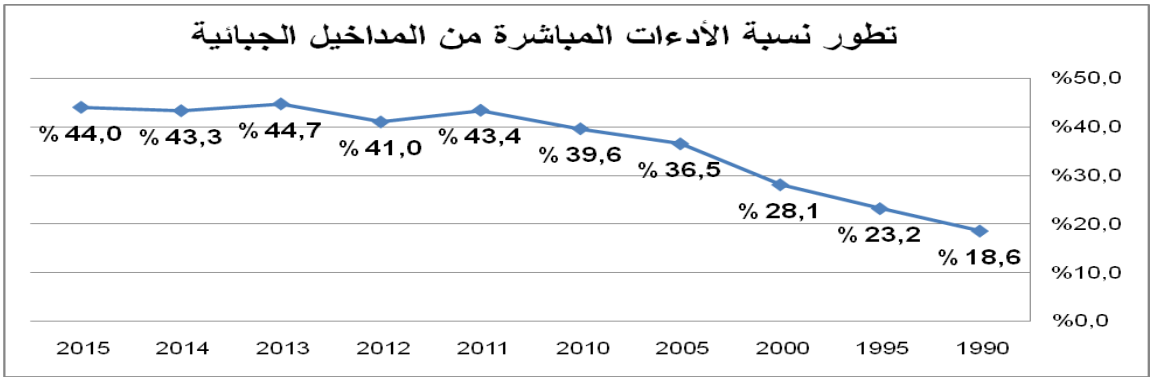

5- ويتأتى **نمو الأداءات المباشرة** المقدّرة بـ 8.672 م.د سنة 2015 **(+ 2,6 %)** مقارنة بـ (+18,8%) سنة 2014 و(+ 16,9 %) سنة 2013 أساسا من :

- نمو مردود الضريبة على الدخل بـ 7,1 % مرتبط بالخصوص بتطور الأجور ونسق النمو المرتقب لسنة 2014.
- تراجع الضريبة على الشركات البترولية بـ 10,1 % مقارنة بتطّور بـ 3,4 % سنة 2014 و33 % سنة 2013. ويفسّر هذا التّراجع بالإستخلاصات الإستثنائيّة لمبلغ 250 م.د سنة 2014. وترتفع الجباية البترولّية دون إعتبار هذا المبلغ بـ 4,7 % سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.

علما وأنّ التأثير المنتظر لإرتفاع سعر صرف الدّولار على مردود الضّريبة على الشركات البترولية يعادله تأثير تقديرات إنخفاض معدّل سعر برميل النّفط الخام بالأسواق العالميّة.

- تطوّر الضّريبة على الشّركات غير البترولية بـ 3,9 % فحسب سنة 2015 مقارنة بزيادة بنسبة 50,3 % سنة 2014. وذلك بالعلاقة مع النّمو المتوقع لسنة 2014 من جهة وتأثير الإجراءات المعتمدة في قانون الماليّة لسنة 2014 بالتّخفيض في نسبة الضّريبة على الشّركات من 30 إلى 25 % والتّرفيع إلى 10 % في الضّريبة على التّصدير.

الجدول 3 : الأداءات المباشرة

بحساب م.د	2013 نتائج	2014			2015
		ق م	ق م ت	تحيين	ق م
الضريبة على الدخل	**3710** **% 16.4**	**4221** **% 12.1**	**4116** **%10.9**	**4136** **% 11.5**	**4430** **% 7.1**
المرتبات و الأجور	3068 % 16.2	3517 %12.5	3378 %10.1	3300 %7.6	3629 % 9.9
موارد أخرى	643 % 17.3	704 %10.0	738 %14.8	836 % 30.0	801 % −4.2
الضريبة على الشركات	**3407** **% 17.4**	**3522** **% −3.8**	**4113** **%20.7**	**4320** **% 26.8**	**4242** **% −1.8**
الشركات البترولية	1710 % 33.0	1552 % −13.8	1867 %9.2	1768 % 3.4	1590 % −10.1
الشركات غير البترولية	1698 %5.1	1970 %5.8	2246 % 32.3	2552 % 50.3	2652 % 3.9
جملة الأداءات المباشرة	**7118** **% 16.9**	**7743** **% 4.3**	**8229** **% 15.6**	**8456** **% 18.8**	**8672** **% 2.6**

6- وبخصوص **الأداءات غير المباشرة المقدرة لسنة 2015 بـ 11.148 م.د**، فهي ستنمو بنسبة 8,5 % بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2014 ناتجة بالخصوص عن مردود الإجراءات المضمنة بمشروع قانون المالية التكميلي لسنـــــــة 2014 (حوالي 297 م.د) .

7- و تم ضبط تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2015 على أساس :

- تطور مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 9,3 % بالعلاقة مع النمو المرتقب للسنة المقبلة بما في ذلك تطور الواردات (متأتية من 11,2% في النظام الداخلي و3,7 % مرتبطة بالتوريد).

وتأخذ هذه التقديرات بعين الإعتبار بالخصوص إنعكاس التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة على التجهيزات الموردة من 12 % إلى 6 % المقدر بحوالي 100 م.د.

ويتأتى مردود هذا الأداء لحد 51 % من الإستخلاصـــات الموظفـة عند التـــــوريد و49 % من الإستخلاصات بالسوق الداخلية.

- نمو مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 9,8 % بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2014.

ويتأتى المردود المقدر لسنة 2015 بـ 1.841 م.د أساسا بعنوان : التبغ (746 م.د أو 13%) والسيارات (287 م.د أو 11,7 %) والمنتوجات البترولية (281 م.د أو4,5 %) والمشروبات الكحولية (327 م.د أو 7,9 %) والمنتجات الأخرى (200 م.د أو 7 %).

- تراجع مردود المعاليم الديوانية نتيجة تسوية وضعية السيارات المنتفعة بامتيازات جبائية سنة 2014.

ودون اعتبار هذا الإجراء، يتطور مردود المعاليم الديوانية بنسبة 6,8 %.

البيان 4 : تطور نسبة مردود المعاليم الديوانية

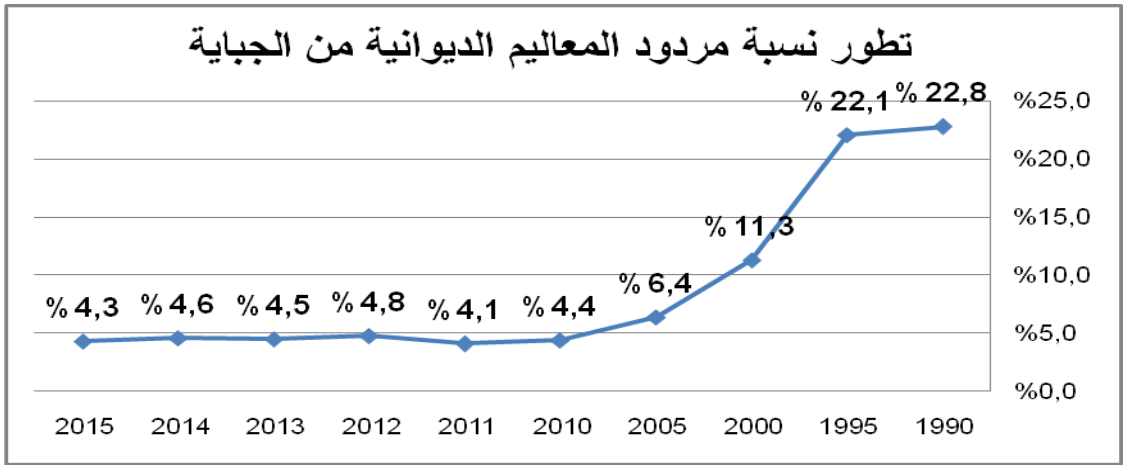

- تطوّر المعاليم والأداءات الأخرى بـ 9,4 % ناتجة بالخصوص مردود الإجراءات المعتمدة صلب قانون المالية التكميلي والتي تتعلق بالأساس بـ :

  - معلوم المغادرة إلى الخارج : 190 م.د.
  - معلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير وبطاقات تمويل الهاتف : 32 م.د.
  - تنسيق جباية العربات ذات الإستعمال المزدوج : 20 م.د.

الجدول 4 : الأداءات غير المباشرة

بحساب م.د	2013 نتائج	2014			2015 ق م
		ق م	ق م ت	تحيين	
* المعاليم الديوانية	729 % 1.9	780 % 6.8	880 % 20.7	860 %18.0	844 % −1.9
* الأداء على القيمة المضافة	4449 %1.7	4715 % 7.2	4822 % 8.4	4885 % 9.8	5338 % 9.3
* المعلوم على الاستهلاك	1547 %−3.2	1704 % 6.5	1734 % 12.1	1676 % 8.3	1841 % 9.8
* معاليم أخرى	2490 %19.4	2955 %21.0	2927 % 17.5	2856 % 14.7	3125 % 9.4
جملة الأداءات غير المباشرة	**9216 % 5.0**	**10154 % 10.7**	**10363 %12.4**	**10277 % 11.5**	**11148 % 8.5**

8- علما وأنّ تطور الأداءات غير المباشرة سنة 2015 يبقى بالخصوص رهين :

- تحقيق فرضية النمو بـ 3 % وتطور الواردات ونمو مردود الأداء على القيمة المضافة باعتبار أهمية وزنه من مجموع الأداءات غير المباشرة (47 %) ومن جملة المداخيل الجبائية (27 %)
- تطوّر حجم استرجاع فائض الأداء.

II. المداخيل غير الجبائيّة :

9- تقدر المداخيل غير الجبائية لسنة 2015 بـ 1.775 م.د مقابل 1.657 م.د متوقعة سنة 2014 أي بزيادة بـ 118 م.د أو 7,1 % .

10- وضبطت هذه التقديرات على أساس :

- تعبئة مبلغ 550 م .د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة.
- استخلاص 249 م.د بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري
- تعبئة مبلغ في حدود 200 م.د بعنوان مداخيل مصادرة الأموال والممتلكات المسترجعة لفائدة الدولة.
- تعبئة هبات خارجية بـ 211 م.د متأتية من الاتحاد الأوروبي.
- مداخيل غير جبائيّة أخرى بقيمة 565 م.د

الجدول 5 : المداخيل غير الجبائية

بحساب م.د	نتائج 2013	ق.م 2014	ق م ت 2014	تحيين 2014	تقديرات 2015
عائدات المساهمات	1071	500	465	465	550
أتاوة عبور الغاز	110	130	130	130	249
الهبات الخارجية	222	214	298	298	211
مداخيل التخصيص (وتحويل قسط بعنوان اتصالات تونس)	1070	0	0	0	0
قسط من الأموال و الممتلكات المصادرة	524	1000	300	100	200
المساهمة الاستثنائية التطوعية	3	–	–	–	–
مداخيل أخرى	662	546	446	664	565
الجملة	**3626** **%0.1**	**2390** **%-39.4**	**1739** **%-52**	**1657** **%-53.3**	**1775** **%7.1**

III. موارد الإقتـــراض :

11- ضبطت تقديرات موارد الإقتراض لسنة 2015 **في حدود 7.405 م.د** على أساس تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص والهبات المقدر بـ 3.980 م.د وتسديد أصل الدين العمومي لسنة 2015 المقدّر بـ 3.425 م.د.

12- وتتأتى موارد الإقتراض مبدئيا من الإقتراض الداخلي لحد 3.000 م.د ومن الاقتراض الخارجي لحد 4.405 م.د.

13- وينتظر أن تتم تعبئة موارد الإقتراض الداخلي أساسا بواسطة مختلف رقاع الخزينة.

14- أمّا **بالنّسبة للإقتراض الخارجي والمقدّر بـ 4.405 م.د** بإعتبار القروض الخارجيّة المحالة، فمن المتوقّع أن يتأتّى من **مصادر مشخّصة في حدود 3.610 م.د** مفصّلة كما يلي :

- القروض الخارجية الموظفة مباشرة لتمويل مشاريع الدولة (464 م.د) ومشاريع المؤسّسات العمومية (100 م.د)
- الصّكـــوك (525 م.د)
- برنامج دعم الميزانيّة (2.520 م.د) :
  - البنك الدّولي (900 م.د)
  - صندوق النقد الدّولي (792 م.د)
  - الإتحاد الأوروبّي (468 م.د)
  - البنك الإفريقي للتنمية (360 م.د).

في حين تبقى **حاجيات تمويل غير مشخّصة في حدود 796 م.د** يمكن تعبئتها باللّجوء إلى السّوق الماليّة العالميّة.

15- وبناءا على **الإقتراض الصافي المقدر لسنة 2015 بقيمة 3.980 م.د** بإعتبار القروض المحالة، ينتظر أن يبلغ **حجم الدين العمومي 47.306 م.د في موفى سنة 2015** أي ما يعـــادل

52,9 % من الناتج المحلّي الإجمالي (مقابل 51,5 % مقدّرة لسنة 2014) ويتكون لحد 38 % من الدين الداخلي و62 % من الدين الخارجي.

البيان 5: نسبة الدين العمومي من الناتج :

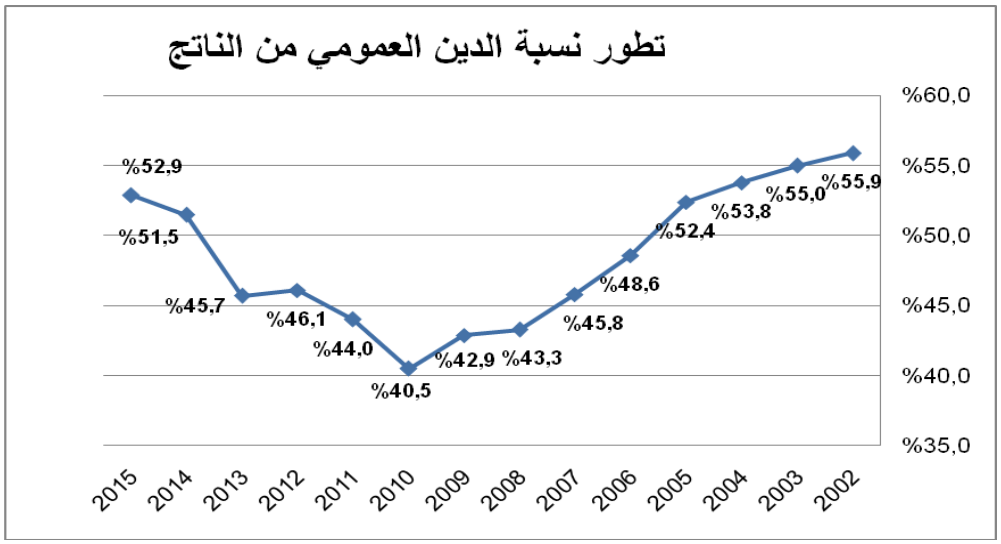

القسم الرّابع : نفقـــات ميزانيّة الدّولة لسنة 2015

1- تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدّولة لسنة 2015 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 15 المؤرخ في 28 أفريل 2014 والمتعلق بإعداد ميزانية سنة 2015 والتي تنصّ بالخصوص على :

- التحكّم بصفة فعلية في نفقات الأجور وذلك من خلال حسن توظيف الموارد البشرية المتوفرة ورسكلتها عند الإقتضاء وتفادي اللّجوء إلى الانتدابات الجديدة.

- إحكام تعبئة الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية وحصر منحة الدّولة في حدود الفارق بين الموارد الحقيقية المنتظرة والحاجيات المتأكدة من النّفقات.

- ضبط نفقات صناديق الخزينة في حدود الحاجيات المنتظرة بما يمكّن من البقاء في حدود التقديرات بغض النظر عن صبغتها التقديرية.

- إعطاء الأولوية المطلقة لتسريع نسق إنجاز المشاريع المرسمة بميزانية سنة 2014 التي تم الانطلاق فيها وتبينت جدواها وإعادة النظر في بقية المشاريع المرسمة.

- ضبط حجم الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع والبرامج المتواصلة على ضوء التنفيذ المادي والمالي المنتظر لهذه المشاريع والبرامج سواء على المستوى المركزي أو الجهوي وكذلك المشاريع والبرامج التي تنفذ من قبل المؤسسات تحت الإشراف.

2- وعلى هذا الأساس، تم ضبط نفقات التصرف والتنمية لسنة 2015 دون إعتبار القروض المحالة في مستوى **28.900 م.د** مقابل 27.525 م.د مرسّمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 أي **بزيادة 1.375 م.د تمثل نسبة 5 %.**

وتتوزّع النّفقات المذكورة كالآتي :

بحساب م.د	ق.م 2014	ق.م.ت 2014	تقديرات 2015	الفارق / ق.م.ت	%
نفقات التصرف	**17 750**	**17 530**	**17 970**	**440**	**2,5%**
نفقات التصرف دون الدعم	13 458	13 385	14 228	843	6,3%
نفقات الدعم	4 292	4 145	3 742	-403	-9,7%
نفقات التنمية	**5 600**	**5 320**	**5 800**	**480**	**9.0%**
خدمة الدين العمومي	**4 675**	**4 675**	**5 130**	**455**	**9,7%**
المجموع	**28 025**	**27 525**	**28 900**	**1 375**	**5,0%**

3- وقد تمّ ضبط هذه التّقديرات على أساس الفرضيّات التّالية:

- إعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 95 دولار للبرميل ومستوى سعر صرف الدولار بـ 1,800 دينار،
- تخصيص مبلغ 3.742 م.د للدعم المباشر يهم :
  - المواد الأساسية : 1.500 م.د ،
  - المحروقات والكهرباء : 1.826 م.د
  - النقل : الترفيع في مبلغ الدعم المخصص للنقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية من 385 م.د سنة 2014 إلى 416 م.د أي بنسبة زيادة 8 % وذلك مواكبة لتطور عدد المنتفعين والكلفة التي تتحملها الشركات المعنية.
- تخصيص مبلغ 5.800 م.د بعنوان نفقات التنمية لسنة 2015 مقابل 5.600 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2014 و5.320 م.د بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 وتتضمن إعتمادات سنة 2015 تخصيص مبلغ 300 م.د للمساهمة في ترفيع رأس مال البنوك العمومية.

4- هذا ويتوزّع حجم النفقات المقترحة لسنة 2015 حسب نوعية النّفقة على النّحو التّالي:

بحساب م.د	ق.م 2014	ق.م.ت 2014	تقديرات 2015	الفارق / ق.م.ت	%
نفقات التصرف	**17 750**	**17 530**	**17 970**	**440**	***2,5%***
نفقات التأجير	**10 555**	**10 505**	**11 197**	**692**	***6,6%***
نفقات الوسائل	**1 051**	**991**	**1 099**	**108**	***10,9%***
نفقات التدخل	**5 848**	**5 765**	**5 368**	**-397**	***-6,9%***
* دعم المواد الأساسية	1 407	1 407	1 500	93	*6,6%*
* دعم النقل	385	385	416	31	*8,1%*
* دعم المحروقات	2 500	2 353	1 826	-527	*-22,4%*
* الحسابات الخاصة في الخزينة	187	187	194	7	*3,7%*
* تدخلات أخرى	1 369	1 433	1 432	-1	*-0,1%*
النفقات الطارئة وغير الموزعة	**296**	**269**	**306**	**37**	***13,7%***
نفقات التنمية	**5 600**	**5 320**	**5 800**	**480**	***9,0%***
الاستثمارات المباشرة	2 462	2 210	2 767	557	*25,2%*
التمويل العمومي	1 956	2 321	1 843	-478	*-20,6%*
الحسابات الخاصة في الخزينة	766	656	761	105	*16,0%*
النفقات الطارئة وغير الموزعة	416	133	429	296	*3,2 X*
الدين العمومي	**4 675**	**4 675**	**5 130**	**455**	***9,7%***
فوائد الدين العمومي	1 475	1 475	1 705	230	*15,6%*
تسديد أصل الدين	3 200	3 200	3 425	225	*7,0%*
المجموع العام	**28 025**	**27 525**	**28 900**	**1 375**	***5,0%***

5- كما تتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف أبواب الميزانية وفقا للجدول الموالي (دون إعتبار القروض المحالة) :

(بحساب 1.000 دينار)

الوزارات	نفقات التصرف	نفقات التنمية	جملة ميزانية الدولة لسنة
1 –مجلس نواب الشعب	20 784	930	**21 714**
2 – رئـاسـة الجمـهوريـة	83 270	4 886	**88 156**
3 – رئاسة الحكومة	123 643	23 628	**147 271**
4 – وزارة الداخليـة	2 271 044	344 920	**2 615 964**
5– وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية			
جزء 1. العدل	383 524	39 882	**423 406**
جزء 2. حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	5 206	600	**5 806**
6 – وزارة الشؤون الخارجية	204 410	4 805	**209 215**
7 – وزارة الدفاع الوطني	1 292 067	500 169	**1 792 236**
8 – وزارة الشؤون الدينية	84 242	2 400	**86 642**
9 – وزارة الإقتصاد و المالية	484 515	376 170	**860 685**
10 – وزارة التنمية والتعاون الدولي			
جزء 1.التنمية	44 086	392 686	**436 772**
جزء 2. التعاون الدولي	14 592	24 165	**38 757**
11 – وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	39 909	14 020	**53 929**
12 – وزارة الفلاحة	520 585	614 825	**1 135 410**
13 – وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	1 859 305	340 341	**2 199 646**
14 – وزارة التجارة والصناعات التقليدية	1 568 578	20 110	**1 588 688**
15 – وزارة السياحة	51 774	97 721	**149 495**
16 – وزارة التجهيز و التهيئة الترابية و التنمية المستدامة			
جزء 1. التجهيز والتهيئة الترابية	141 061	926 740	**1 067 801**
جزء 2. التنية المستدامة	41 378	185 790	**227 168**
17 – وزارة النقل	433 790	254 385	**688 175**
18 – وزارة الثقافة	141 488	51 469	**192 957**
19 – وزارة الشباب و الرياضة والمرأة والأسرة			
جزء 1. الرياضة	341 052	65 900	**406 952**
جزء 2. الشباب	67 937	25 950	**93 887**
جزء 3. المرأة	13 974	1 418	**15 392**
جزء 4. الطفولة	69 460	5 380	**74 840**
20 – وزارة الصحة	1 464 413	135 000	**1 599 413**
21 – وزارة الشؤون الاجتماعية	667 943	64 255	**732 198**
22 – وزارة التربية	3 650 485	169 724	**3 820 209**
23– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والإتصال			
جزء 1. التعليم العالي	1 183 515	103 290	**1 286 805**
جزء 2. البحث العلمي	45 289	58 910	**104 199**
جزء 3. تكنولوجيا المعلومات والإتصال	19 012	113 878	**132 890**
24 – وزارة التكوين المهني والتشغيل	261 966	396 570	**658 536**
25 – الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	60 000	10 000	**70 000**
26 – هيئة الحقيقة والكرامة	10 000	0	**10 000**
27– النفقات الطارئة وغير الموزعة	305 703	429 083	**734 786**
28– الدين العمومي	1 705 000	3 425 000	**5 130 000**
جملة النفقات	**19 675 000**	**9 225 000**	**28 900 000**

I. نفقـــات التّصـــرّف :

1- تقدّر نفقات التّصرّف لسنة 2015 **بمبلغ 17 970 م.د** مقابل 17 530 م.د كاعتمـادات مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 مسجلة زيادة بـ 440 م.د تمثل نسبة 2.5 % .

2- ودون إعتبار نفقات الدّعم، فإن باقي نفقات التصرف تتطور من **13 385 م.د** إلى **14 228 م.د** أي بزيادة **843 م.د** تمثل نسبة **6.3%**.

3- وتـوزّع **الإعتمادات الجملية** المقترحة بين مختلف النفقات على النحو التالي :

بحساب م.د	ق.م 2014	ق.م.ت 2014	تقديرات 2015	الفارق / ق.م.ت	%
1- نفقات التصرف دون الدعم	**13 458**	**13 385**	**14 228**	**843**	***6,3%***
نفقات الأجور	10 555	10 505	11 197	692	*6,6%*
نفقات التسيير	1 051	991	1 099	108	*10,9%*
نفقات التدخل دون الدعم	1 556	1 620	1 626	6	*0,4%*
منها الحسابات الخاصة في الخزينة	187	187	194	7	*3,7%*
النفقات الطارئة وغير الموزعة	296	269	306	37	*13,7%*
2- نفقات الدعم	**4 292**	**4 145**	**3 742**	**-403**	***-9,7%***
دعم المواد الأساسية	1 407	1 407	1 500	93	*6,6%*
دعم النقل	385	385	416	31	*8,1%*
دعم المحروقات	2 500	2 353	1 826	-527	*-22,4%*
جملة نفقات التصرف	**17 750**	**17 530**	**17 970**	440	*2,5%*

نفقـــات الأجور :

-4 ضبطـت نفقـات الأجـور لسنـــة 2015 فـي مستوى **11 197 م.د** مقـابل 10 505 م.د مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنـــة 2014 أي بنسبـة زيادة بـ **6,6 %.**

ولا زالت تمثّل هذه النّفقات حوالي :

- **78,7 %** من نفقات التّصرف دون الدّعم مقابل 78,5 % سنة 2014.
- **47,1 %** من ميزانية الدولة دون خدمة الدين مقابل 46 % سنة 2014.
- **52,8 %** من الموارد الذاتية دون إعتبار موارد الهبات والمصادرة.

وتفسّر الزّيادة المشار إليها أعلاه والبالغة 692 م.د خاصة بما يلي :

– تعديل كلفة انتدابات سنة 2014	178	م.د
– ترقيات سنة 2015 وتعديل كلفة ترقيات سنة 2014	150	م.د
– إنتدابات سنة 2015	121	م.د
– تقاعد سنة 2015 وتعديل تقاعد سنة 2014	-140	م.د
– زيادات خصوصية (تفعيل الاتفاقيات السابقة)		
قسط 2015 وتعديل قسط 2014	168	م.د
– زيادات في الأجور	110	م.د
– تعديلات مختلفة	105	م.د

-5 وسيـخـصّص الـمبلـغ المتعلـق بانتـدابات سنـــة 2015 والـبـالـغ **121 م.د** لانتداب حوالي 22 700 عونا.

وإعتبارا إلى أنّه سيتم إحالة حوالي 11 800 عونا على التقاعد فإن **الانتدابات الصافية ستبلغ حوالي 10 900 عونا** مقابل 8 600 عونا سنة 2014 .

هذا ويمثّل خريجو مدارس التّكوين نسبة 53 % من جملة الانتدابات المقترحة لسنة 2015 (11 925 عونا).

وستوظف قرابة 92 % من هذه الانتدابات لفائدة كل من وزارتي الداخلية والدفاع الوطني (11 567 عونا) ومنظومة التربية والتكوين والتعليم والرياضة (7 432 عونا) ووزارة الصحة العمومية (1 899 عونا).

وتتوزع الانتدابات الجملية بين مختلف القطاعات على النحو التالي :

القطاع	الانتدابات المقترحة	النسبة من جملة الانتدابات
الدفاع	8.498	37.4%
التربية	5.807	25.5%
الداخلية	3.069	13.5%
الصحة	1.899	8.4%
التعليم العالي والبحث	943	4.2%
العدل	555	2.4%
الشباب والرياضة	440	1.9%
الفلاحة	310	1.4%
الشؤون الاجتماعية	203	0.9%
قطاعات أخرى	1009	4.4%
الجملــة العامة	**22.733**	**% 100**

وتستأثر وزارتي الدفاع والداخلية بالقسط الأوفر من الإنتدابات بإعتبار التّحديات الأمنيّة الداخلية والخارجيّة التي تواجهها البلاد في هذه المرحلة.

نفقـــات التّسييـــر

6- تـقدر نفقـات التسيير لسنـة 2015 بـ **1 099 م.د** مـقابل 991 م.د نفقات محينة لسنـة 2014 أي بـزيادة 108 م.د تمثل نسبة 10.9% .

7- هذا وتهم هذه الزيادة أساسا :

بحساب م.د

	ق م ت 2014	تقديرات 2015	التطور	
			المبلغ	%
وزارة الداخلية	206	225	19	9.2
وزارة الدفاع الوطني	130	149	19	14.6
وزارة الصحة	84	106	22	26.2
وزارة التعليم العالي والبحث	77	92	15	19.5
وزارة الشؤون الخارجية	52	60	8	15.4
وزارة التجهيز	40	58	18	45
وزارة التكوين والتشغيل	28	33	5	17.9
بقية الوزارات	374	376	2	0.5
الجملة العامة	**991**	**1099**	**108**	**10.9**

نفقات التّدخل دون الدّعم :

8- تـقدر نفقـات التدخـل دون الدعم لسنـة 2015 بـ **1 626 م.د** مقابـل 1 620 م.مرسّمة بقانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 أي بزيادة **6 م.د** تمثل نسبة **0.3 %.**

وستـمـول هـذه التّدخلات بواسطة المـوارد العامة لميزانية الدولة في حدود 1 432 م.د وعـن طريق الموارد الموظفة للحسابات الخاصة فـي الخزينة في حدود 194 م.د .

وستمكن هذه الاعتمادات أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان :

بحساب م.د

	ق م ت 2014	2015	الفارق
النهوض بالفئات محدودة الدخل	425	474	49
الجماعات المحلية	360	385	25
المنح والقروض الجامعية	139	135	- 4
تحمل الدولة للمساهمات بعنوان العفو التشريعي العام	65		- 65
الهيئة المستقلة للانتخابات	100	60	-40
هيئة الحقيقة والكرامة	–	10	10

9- النّهوض بالفئات محدودة الدّخل :

تم تخصيص اعتماد يقدر بحوالي 474 مليون دينار بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2015 مقابل 425 مليون دينار سنة 2014، وستوظف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي :

- صرف منح قارة لفائدة 250 ألف عائلة محدودة الدخل (عائلات معوزة، معاقين ومسنين معوزين) بمبلغ إجمالي قدره 372 م.د (المقدار الشهري للمنحة 120 د).
- تسيير مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومركبات الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ 20.5 م.د.
- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2.1 م.د.
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 16 م.د .
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 14.0 م.د.
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 29 م.د.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ5 م.د .

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتغطية الصحية حيث تتمتع:

- ببطاقات العلاج المجاني في حدود 250 000 بطاقة .
- ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 578 000 بطاقة.

10- **الجماعات المحلية :** تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية بـ 385 م.د مقابل 360 م.د مرسمة سنة 2014 .

و يوزع هذا المبلغ كالآتي :

- 360 م.د بعنوان دعم عادي لسنة 2015 مقابل 325 م.د سنة 2014 (منها 7 م.د تبعا لإحداث حوالي 20 بلدية جديدة)،
- 25 م.د بعنوان الدعم الاستثنائي لسنة 2015 مقابل 35 م.د سنة 2014.

11- **المنح و القروض الجامعية :** يقترح رصد اعتماد بمبلغ 134.8 م.د بعنوان المنح والقروض الجامعية المرسمة ببرنامج الخدمات الجامعية باعتبار التنظيم البرامجي للوزارة.

ومن المنتظر أن ينتفع حوالي **109 587 طالبا** بمنح جامعية بتونس من جملة 302 000 طالبا أي ما يمثل نسبة 36 %. وتقدر الكلفة الجملية للمنح الجامعية بتونس بـ**100 م.د** ، وينتفع بها الطلبة الراجعون بالنظر لدواوين الخدمات الجامعية بالشمال 47.7 % والوسط 24.7 % والجنوب 26.7 %.

ويتمتع حوالي **1600 طالبا** بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ **30 م.د** وذلك باعتبار مصاريف التأمين والنقل والتسجيل واللوازم المدرسية.

هذا علاوة على مبلغ **4.7 م.د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومنح للطلبة أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس و إعانات للطلبة المعوزين.

نفقـــات الدّعم :

12- تبلغ تقديرات نفقات الدّعم **3.742 م.د** سنة 2015 مقارنة بمبلغ **5.514 م.د** سنة 2013 وبتقديرات محيّنة في حدود **4.455 سنة 2014**، أي بتراجع لحجم الدّعم على التّوالي بـ 713 م.د مقارنة بسنة 2014 **(- 16 %)** وبـ 1.772 م.د مقارنة بسنة 2013 **(- 32,1 %)**.

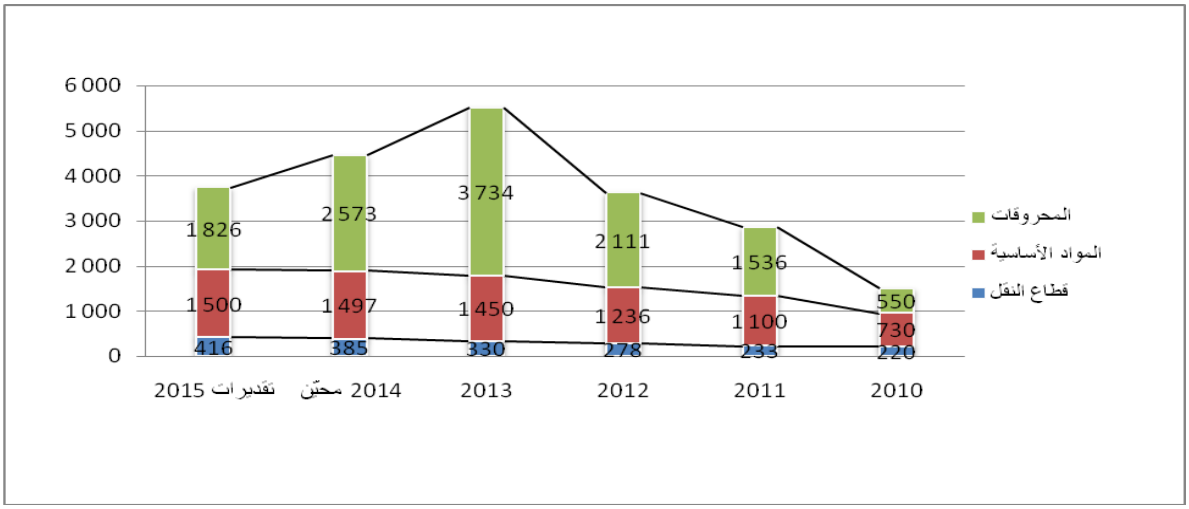

13- ويعكس تطّور حجم الدّعم المجهودات المبذولة من قبل الدّولة لمزيد ترشيد تدخّلاتها في مجال دعم الحروقات والمواد الإستهلاكيّة بالخصوص مع إحكام المعادلة للحفاظ على التّوزانات الكبرى للميزانيّة ومزيد تدعيم الجانب الإجتماعي وتوجيه الدّعم لفائدة الفئات المستهدفة دون غيرها.

14- دعم المحروقات : يقترح إدراج مبلغ **826 1 م.د** (مقابل 2.573 م.د محينة لسنة 2014) سيخصص لدعم قطاع المحروقات والكهرباء لتغطية جزء من الحاجيات. مع الإشارة إلى أن مبلغ الدعم المستوجب في سنة 2015 يرتفع إلى حدود 3.277 م.د في صورة اعتماد مبدأ الفصل بين الشركات الذي تم إقراره في إطار جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 21 ماي 2014 أي بفارق 1.451 م.د بالمقارنة مع التمشي الحالي سيقابله إضافة موارد غير جبائيّة بنفس المبلغ.

15- وتقدر الحاجيات الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء في سنة 2015 بحوالي **277 3 م.د** تم تقديرها على أساس المعطيات والفرضيات التالية :

- حجم **الإنتاج الوطني في حدود 2858 مليون طن من** النفط الخام و**2714 مليون طن معادل نفط** من الغاز الطبيعي.
- معدل سعر النفط **95 دولار** للبرميل من نوعية البرنت وسعر صرف **1.8** دينار للدولار.
- توريد **2501 مليون طن** من المواد النفطية مقابل **2277 مليون طن** مدرجة ضمن تقديرات قانون المالية لسنة 2014 و **2568 مليون طن** محتملة لنفس السنة.
- توريد 2478 مليون طن معادل نفط من الغاز الطبيعي الجزائري مقابل 2436 مليون طن مقدرة أوليا و2469 مليون طن محتملة لسنة 2014.

16- ويقترح تمويل هذه الحاجيات بمواصلة نفس التمشي المعتمد إلى حدّ الآن والمتمثل في توظيف نتيجة نشاط التكرير ومرابيح المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ممّا ينتج عنه **حاجيات** تمويل صافية متبقية بـ **182 2 م.د** سيتم تغطيتها بـ :

- **رصد منحة مباشرة** بـ **826 1 م.د** من ميزانية الدولة وهو مبلغ **مرتفع** إذا ما اعتبرنا حاجة البلاد لرصد كل إمكانياتها لتطوير البنية الأساسية ودعم الاستثمار المنتج لغاية تحقيق نسق نمو مرضي يتلاءم مع طموح اقتصادنا لمجابهة الصعوبات وإحداث أكبر قدر ممكن من مواطن الشغل.

- تعبئة موارد إضافية في حدود **356 م.د** وذلك في إطار عملية مراجعة منظومة الدعم التي تم الشروع في تجسيمها منذ بداية السنة الحالية.

17- وعلى مستوى التّوزيع بين تدّخلات الشّركات يكون توازن المنظومة أعلاه كما يلي **(م.د):**

	التمشي الحالي	الفصل بين الشركات
1- المؤسّسة التّونسيّة للأنشطة البترولية (ETAP)	**2223**	**-**
- حاجيات التّمويل بعنوان تسويق النّفط والغاز	2725	-
- التّمويل الذاتي (مرابيح سنة 2015)	502	
2- الشركة التّونسيّة لصناعات التّكرير (STIR)	**88-**	**1487**
- حاجيات التّمويل بعنوان تسويق المواد النفطيّة المستوردة	1155	1155
- التمويل الذاتي	1243	332 -
- مرابيح التّكرير لسنة 2015	1093	482 -
- مردود تعديل الأسعار المبرمج لسنة 2015	150	150
3- الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز (STEG)	**309 -**	**1790**
- حاجيات التّمويل بعنوان نشاط الإستغلال	103 -	1996
- مردود تعديل التّعريفات المبرمج لسنة 2015	206	206
4- منحة الدعم المباشر من ميزانية الدولة (جملة حاجيات التّمويل الصّافية)	**1826**	**3277**
(الدعم غير المباشر)	**(1451)**	

18- دعم المواد الأساسية : يقترح رصد مبلغ **1 500 م.د** سنة 2015 بعنوان نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 1 407 م.د مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 و 1497 م.د كحاجيات محينة لنفس السنة ، علما وأن هذا المبلغ لا يتضمن إجراءات جديدة على مستوى أسعار بيع المواد المدعمة للعموم.

19- دعـم النقـل العمـومي : يقتـرح بالنسبـة لسنـة 2015 رصـد اعتمـاد فـي حدود**416 م.د** مقابل **385** م.د سنة 2014 ، بـعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخـفضة وكـذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية وذلك أخـذا في الاعتبار انعكاس ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل المعنية.

ويوزّع هذا المبلغ بين شركات النقل على النّحو التّالي **(بحساب م.د)** :

الشّركات	ق م ت 2014	تقديرات 2015	التطور
الشركة الجهوية للنقل	217	229	12
شركة نقل تونس : النقل عبر الحافلات	83	90	7
الشركة الوطنية للسكك الحديدية	42	49	7
شركة نقل تونس : النقل الحديدي عبر المترو	29	30	1
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	8	9	1
شركة الخطوط التونسية السريعة	5	5	0
الشركة الوطنية للنقل بين المدن		2	2
النقل المدرسي الريفي	1	2	1

20- هـذا وتتضمّـن نـفقـات التّصـرف المقتـرحة بعنـوان سنـة 2014 إعتمـادا قـدره **306 م.د** بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة لتغطية الحاجيات المتأكّدة التي قد تطرأ خلال السّنة وحاجيات الهيئات الدّستورية الجديدة.

II. نفقـــات التّنميـــة لسنة 2015 :

1- يبلغ حجم نفقات التّنمية المقترحة لسنة 2015 ما قيمته **5.800 م.د** مقابل **5.320 م.د** مرسـمة بقانــون المالية التّكميلي لسنة 2014 **وذلك بإعتبار :**

- **المبالغ المدرجة بعنوان الإستثمارات المباشرة** بقيمة **2.767 م.د**.
- **المبالغ المخصّصة للتّمويل العمومي بقيمة 1.843 م.د**.
- **الحسابات الخاصّة في الخزينة** في حدود **761 م.د**.
- **إدراج** مبلغ **429 م.د** دفعا ضمن باب **النفقات الطارئة وغير الموزعة** لإعطاء المرونة اللازمة لمجابهة الحاجيات الجديدة والمتأكّدة خلال السّنة.

2- وتتضّمن البطاقات التّفصيليّة الملحقة بالصّفحات من 128 إلى 173 من هذا التّقرير **أهمّ مكوّنات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2015 حسب القطاعات والأبواب**.

III. تسديد الدين العمومي

➢ تحيين خدمة الدين العمومي لسنة 2014:

1- ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2014 (أصلا و فائدة) 4675 م.د مقابل 4422 م.د مسجلة سنة 2013 موزعة كما يلي:

الوحدة : م.د	نتائج 2013	ق م ت 2014	تحيين 2014	الفارق
الفائدة	**1414.1**	**1475**	**1475**	**0**
• الدين الداخلي	843.9	870	904	+34
• الدين الخارجي	570.2	605	571	-34
الأصل	**3007.9**	**3200**	**3200**	**0**
• الدين الداخلي	1332.7	2130	2130	0
• الدين الخارجي	1675.2	1070	1070	0
خدمة الدين العمومي	**4422**	**4675**	**4675**	**0**
• الدين الداخلي	2176.5	3000	3034	+34
• الدين الخارجي	2229.5	1675	1641	-34

2- وتم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2014 و تطور معدل أسعار الصرف ونسق سحوبات القروض الخارجية خلال السداسي الأول من سنة 2014 وتراجع نسب الفائدة المتغيرة بالأسواق المالية العالمية. هذا بالإضافة إلى ارتفاع حجم فوائد البريد التونسي و مصاريف إصدارات رقاع الخزينة .

	تقديرات ق .م.ت 2014	المعدل خلال 8 أشهر	التحيين
الأورو	2.26	2.235	**2.26**
الدولار الأمريكي	1.67	1.64	**1.67**
اليان الياباني	16.3	16.1	**16.3**

➢ تقديرات خدمة الدين العمومي لسنة 2015 :

3- تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2015 بـ **5130 م.د** مقابل 4675 م.د بالنسبة لسنة 2014 أي بزيادة 455 م.د أو 9.7 %.

وضبطت هذه التقديرات على أساس المعطيات التالية:

- تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير لخطي فيفري 2015 (760.8 م.د) و أكتوبر 2015 (782.6م.د) أي بمبلغ جملي يقدر بـ1543.4 م.د.

- اعتماد **معدل أسعار الصرف** التالية:

	تحيين 2014	تقديرات 2015
الأورو	2.26	2.34
الدولار الأمريكي	1.67	1.8
1000ين ياباني	16.3	16.75

- مع الإشارة و أن الزيادة بـ **10 مليمات** في أسعار الصرف للدولار وللأورو و 100 مليم لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2015 كما يلي:

بحساب : م.د	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
الأصل	3.1	1.2	6
الفائدة	0.2	1.1	4.8
خدمة الدين العمومي الخارجي	**3.3**	**2.1**	**10.8**

4- وعلى هذا الأساس تتوزع خدمة الدين العمومي لسنة 2015 كما يلي:

بحساب م.د	تحيين 2014	تقديرات 2015	التطور %
الفائدة	**1475**	**1705**	**15.5**
• الدين الداخلي	904	980	8.4
• الدين الخارجي	571	725	26.9
الأصل	**3200**	**3425**	**7**
• الدين الداخلي	2130	2205	3.5
• الدين الخارجي	1070	1220	14
خدمة الدين العمومي	**4675**	**5130**	**9.7**
• الدين الداخلي	3034	3185	4.6
• الدين الخارجي	1641	1945	18.5

5- وباعتبار العجز المستهدف سنة 2015 بحوالي 3980 م.د (بإعتبار موارد تخصيص ومداخيل أملاك مصادرة وهبات تقدر بـ 411 م.د) و تسديد 3425 م.د بعنوان أصل الدين ، تقدر حاجيات الإقتراض بـ **7405 م.د**.

6- وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي (م.د) :

مجموع الموارد	**7405**
الاقتراض الخارجي	**4405**
– قروض خارجية موظفة	464
– قروض معاد إقراضها	100
– قروض دعم الميزانية	2520
– السوق المالية العالمية	796
– صكوك إسلاميّة	525
الاقتراض الداخلي	**3000** (رقاع خزينة قصيرة المدى ورقاع خزينة قابلة للتنظير منها 300م.د رقاع خزينة غير قابلة للتداول)

7- وعلى أساس حجم الدين العمومي المتوقع في نهاية سنة 2014 بـ **42560** م.د ومستوى الإقتراض الصافي لسنة 2015 المقدر بـ **3980** م.د وباعتماد أسعار صرف في نهاية 2015 بـ

2.37 دينار للأورو 1.83 دينار للدولار الأمريكي و17 دينار للألف ين ياباني، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2015 بـ **47306 م.د** أي ما يمثل 52,9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 51,6 % محتملة في نهاية 2014 و45.8 % مسجلة في موفى سنة 2013.

(م.د)	سنة 2013	تحيين 2014	تقديرات 2015
حجم الدين العمومي الداخلي	**15005**	**17000**	**18006**
المناب %	% 42.9	% 40	% 38
حجم الدين العمومي الخارجي	**19965**	**25560**	**29300**
المناب %	% 57.1	% 60	% 62
مجموع حجم الدين العمومي (م.د)	**34970**	**42560**	**47306**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**% 45.8**	**% 51.5**	**% 52.9**

8- وبناء على ذلك، تتوزع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي في موفى سنة 2015 حسب العملات الرئيسية كما يلي :

	نتائج 2013	تحيين 2014	تقديرات 2015
الأورو	% 53.5	% 50	% 50
الدولار الأمريكي	% 23.4	% 29	% 32
الين الياباني	% 16.7	% 15.5	% 13
عملات أخرى	% 6.4	% 5.5	% 5

9- و يقدر مفعول ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي الخارجي كما يلي:

	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
حجم الدين العمومي الخارجي (م.د)	**59**	**54.4**	**22.7**

الفلاحة والصيد البحري

في نطاق مزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية في ميداني الفلاحة والصيد البحري، يقترح تخصيص حوالي 614,8 م.د كدفوعات وذلك لإنجاز مختلف المشاريع المبوبة حسب برامج وبرامج فرعية تبعا لاعتماد منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 73,3 م.د وستمكن من:

- مواصلة بناء وتجهيز مخبري تحليل الأعلاف الحيوانية واليقظة الصحية الحيوانية

- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع

- مواصلة تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت

- مواصلة تقديم التشجيعات لفائدة الفلاحين من خلال دعم مادة الحليب وأسعار البذور العلفية الممتازة وتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب إلى جانب التدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل وصندوق النهوض بجودة التمور.

برنامج الصيد البحري:

تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي 17,4 م.د والتي ستمكن من:

- مواصلة إنجاز حماية موانئ الصيد البحري بقابس وغار الملح والهوارية وتوسيع موانئ جرجيس والكتف والشابة

- مواصلة حماية سواحل خليج قابس من الصيد العشوائي بوضع حواجز اصطناعية

- مواصلة توسيع وتهيئة وإصلاح الحاجز الرئيسي لميناء بنزرت وإصلاح الأرصفة بميناء أجيم

- الإنطلاق في إنجاز ميناء الصيد البحري بسيدي منصور بصفاقس بكلفة 15,0 م.د.

إضافة إلى مواصلة أشغال تهيئة بعض الموانئ ضمن تدخلات وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري

برنامج المياه:

ستمكن الاعتمادات المبرمجة والمقدرة بحوالي 217,7 م.د من:

- الانتهاء من إنجاز سدود الحركة والتين والمالح والكبير والمولى ومنشآت تحويل مياه الزرقة والكبير والمولى و الحركة

- مواصلة أشغال إنجاز سد الدويميس ومنشآت تحويل مياه سدي القمقوم والتين

- تشغيل شبكة تحويل مياه الشمال عبر تثليث قناة سجنان – جومين- مجردة ومضاعفة قناة سيدي البراق- سجنان.

- مواصلة إنجاز السدود المبرمة ضمن الخطة العشرية الثانية (11 سدا) حيث يجري حاليا إنجاز سدي سراط بالكاف والكبير بقفصة ومواصلة إنجاز مشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب

- الانطلاق انجاز منشآت تحويل مياه سد المالح

- الانطلاق في انجاز سد ملاق العلوي بكلفة حوالي 277,0 م.د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (167,0 م.د).

- الانطلاق في انجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة للمنطقة السفلى 2 بكلفة حوالي 226,7 م.د بمساهمة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (175,3 م.د).

- الانطلاق في إحداث 10 سدود جبلية بكلفة حوالي 28,5 م.د بمساهمة صندوق أبو ظبي للتنمية (13,5 م.د).

- إحداث 13 بئرا عميقة استكشافية و29 بئرا تعويضية و09 آبار للماء الصالح للشراب و 11 بئر عميقة للري

- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) وإنجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في مياه واحات الجنوب

- مواصلة إحداث مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية العمومية وأشغال تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت

- مواصلة انجاز المنطقة السقوية على سد سراط على مساحة 4000 هك

- إحداث 489 هك من المناطق السقوية الجديدة وتدعيم الري بـ772 هك من المناطق السقوية العميقة وتهيئة وتعصير 15253 هك من المناطق السقوية واستصلاح 170 هك من الواحات، إلى جانب أشغال الصرف والتطهير على مساحة 6300 هك

- انجاز 8 أنظمة مائية جديدة لفائدة 3700 ساكن، وتهيئة 14 نظام مائي قديم لفائدة 58635 ساكن

- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والمتعلقة بتزويد المراكز الريفية وبعض المناطق بالماء الصالح للشراب إلى جانب المشاريع المستعجلة لتدعيم منظومة الماء الصالح للشراب بولايات صفاقس وسيدي بوزيد والساحل

- خلاص متخلدات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

<u>برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:</u>

تقدر الاعتمادات المخصصة له بحوالي 132,9 م.د قصد القيام خاصة بـ:

- مواصلة المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف. إلى جانب مواصلة مشروع التصرف في مصبات الأودية على مساحة 2 مليون هك موزعة على 10 ولايات

- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (6333 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (23776 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (29324 هك) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (32640 هك) واحداث 66 منشأة لتغذية المائدة وفرش المياه و3 بحيرات جبلية.

- مواصلة تجهيز مراكز حماية الغابات بمعدات لمقاومة الحرائق (قسط رابع)

- مواصلة مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي المرحلة الرابعة في إطار تدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تقدر الاعتمادات المبرمجة له بحوالي 10,5 م.د وستخصص أساسا لـ:

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي

- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية

- مواصلة تهيئة وتجهيز مراكز ومعاهد التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

برنامج القيادة والمساندة:

تقدر الاعتمادات المبرمجة حوالي 137,4 م.د وستخصص أساسا لـ:

- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (المرحلة الثانية) وسيدي بوزيد والكاف والقصرين وقابس (المرحلة الثانية) وقفصة

- مواصلة انجاز مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب بولايتي تطاوين وقبلي (المرحلة الثانية)

- مواصلة مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية المرحلة الثانية بولايات جندوبة والقصرين ومدنين.

- الانطلاق في انجاز مشروع التنمية الزراعية والرعوية بمدنين.

- تقديم تشجيعات الدولة لفائدة المستثمرين الخواص في قطاع الفلاحة والصيد البحري إلى جانب دعم المحروقات.

البيئة

3- تبلغ إعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2014 ما قدره 142.8 م.د موزعة حسب المجالات كما يلي :

❖ **البيئة وجودة الحياة :**

تم تخصيص 5.6 م.د كإعتمادات دفع بعنوان البرامج السنوية و المشاريع المتواصلة المتعلقة أساسا بـ :

- دعم مجهود البلديات في مجال بعث و صيانة المناطق الخضراء
- مشروع التصرف المستديم في التربة والمنظومات الواقية بالمناطق الجافة والصحراوية .
- دعم التجهيزات البنك الوطني للجيناتدراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لاستكشاف المحروقات التقليدية وغير التقليدية بالمنطقة الشرقية الوسطى .
- دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات.
- مشروع إستصلاح و إزالة التلوث لموقع معمل الحلفاء بالقصرين.
- المساهمة في انجاز المشروع المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت.

❖ **التطهير:**

تم في هذا الإطار ترسيم إعتمادات دفع في حدود 124.7 م.د (منها 74.7 م.د بعنوان تسديد أصل الدين) لمواصلة الدارسات و المشاريع التالية :

- انتهاء أشغال تمديد وتهذيب شبكة التطهير ومنظومة تحويل المياه المستعملة بمدن المرناقية ومكثر والجريصة،
- الإنتهاء من تهذيب شبكة التطهير بوسط العاصمة وبأحياء الغزالة والانطلاقة بأريانة،
- الإنتهاء من تطهير حوالي 40 حيا شعبيا في إطار المشروع الرابع لتطهير الأحياء الشعبية،

- الإنتهاء من تطهير قرية نوال بقرمبالية ووادي الزرقاء بباجة وحاسي الفريد بالقصرين ولسودة بسيدي بوزيد والخزانات والعامرة والعوابد بصفاقس وتلمين بقبلي في إطار القسط الثالث لمشروع تطهير المناطق الريفية،

- إنتهاء منظومة تحويل المياه المستعملة بمدن تازركة والصمعة والمعمورة في إطار مشروع التطهير " ONAS IV"،

- الإنتهاء من أشغال تحويل المياه المعالجة لمحطات التطهير بتونس الشمالية إلى حوض التعديل والري،

- الإنتهاء من تهذيب شبكة التطهير بحومة الأندلس بتونس،

- الإنتهاء من تطهير حي المهرجان بتطاوين،

- الإنتهاء من تهذيب الشبكة الثانوية للتطهير بسوسة،

- مواصلة تطهير 11 حيا شعبيا في إطار المشروع الرابع لتطهير الأحياء الشعبية،

- مواصلة تطهير منطقتين ريفيتين في إطار القسط الثالث من مشروع تطهير المناطق الريفية وهي تيبار وسيدي إسماعيل بباجة،

- مواصلة إنجاز حوض التعديل والري بتونس الشمالية،

- مواصلة تحويل المياه المطهرة المتأتية من محطات التطهير التابعة لتونس الشمالية نحو المصرف البحري،

- مواصلة تطهير أحياء الطرهوني والجمهورية ببوحجلة والوسطية بالقيروان والنور بحفوز والشابي بالوسلاتية،

- مواصلة تطهير أحياء الأمان والأصيل وملعب النابلي والمنطقة الصناعية ببومهل البساتين ببن عروس،

- مواصلة تطهير أحياء بني عبيد والعسكري بحمام الأغزاز بقليبية،

- مواصلة تطهير أحياء الرياض بالعالية ومحمد على والحشاني بتينجة،

- مواصلة تهذيب الشبكة الأولية للتطهير بمدينة صفاقس (طريق تونس)،

- إنطلاق تدعيم وتهذيب شبكة التطهير بسوسة،

- إنطلاق إنجاز المصرف البحري للمياه المعالجة بتونس الشمالية،

- إنطلاق تطهير أحياء بن إسماعيل ببنزرت الجنوبية والمنار ووسط المدينة والرياض بمدينة الرقاب بسيدي بوزيد والنور بقفصة،
- إنطلاق تحويل المياه المستعملة من سوسة الغربية إلى محطة التطهير سوسة الجنوبية ومنظومة تحويل المياه المطهرة من محطة تطهير سوسة حمدون نحو المصرف البحري،
- إنطلاق تدعيم شبكات التطهير بالرديف وأم العرايس وربط قصر قفصة بمحطة التطهير بقفصة،
- إنطلاق تدعيم شبكات التطهير بتالة وفريانة،
- إنطلاق تطهير مدن بن قردان بولاية مدنين والقطار بولاية قفصة وفوسانة بولاية القصرين والرقاب بولاية سيدي بوزيد،
- إنطلاق تحسين أنظمة إزالة الحمأة بشطرانة ونابل وبنزرت وسوسة والمنستير والقيروان،
- إنطلاق تهذيب وتوسيع شبكة التطهير بباجة وبنزرت وجندوبة والكاف وسليانة وزغوان،
- إنطلاق تطهير حوالي 43 حيا شعبيا في إطار المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية،
- إنطلاق تطهير 3 مناطق ريفية في إطار القسط الثالث من مشروع تطهير المناطق الريفية وهي قنطرة بنزرت بأريانة وشط مريم بسوسة وحزوة بتوزر.

❖ **التصرف في النفايات :**

تم في هذا الإطار ترسيم إعتمادات دفع في حدود 7 م.د و من المنتظر خلال سنة 2015 مواصلة إنجاز المشاريع التالية :

- مواصلة إنجاز مصب مراقب إضافي للفضلات و مراكز لتحويل بتونس الكبرى
- البرنامج الثاني لغلق و إعادة تهيئة المصبات العشوائية للفضلات .
- مواصلة إنجاز المصب المراقب للفضلات بحوض وادي مجردة .
- مواصلة إنجاز المصبات المراقبة للفضلات بولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد و زغوان و المهدية و توزر و قبلي .
- مشروع التصرف ورسكلة نفايات الأجهزة الكهربائية والالكترونية .
- مشروع إنجاز خانة عدد 6 بمصب شاكير.

❖ **التنمية المستديمة :**

ينتظر خلال سنة 2015 مواصلة إنجاز البرامج السنوية كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستديمة والمساعدة على تهيئة حدائق ونوادي البيئة المدرسية وقد تم ترسيم إعتمادات دفع قدرها 0.445 م.د.

❖ **حماية المحيط :**

سيتواصل سنة 2015 تنفيذ عدد من المشاريع تتعلق بـ :

- صيانة المنتزهات الحضرية .
- تدعيم الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية كل من الهواء و المياه و التربة .

هذا، و قد تم تخصيص إعتمادات دفع في حدود 1.118 م.د للقيام بالبرامج السنوية للمحافظة على المحيط .

❖ **حماية الشريط الساحلي :**

تم تخصيص إعتمادات دفع قدرها 2.5 م.د للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في تنظيف الشواطئ و إنجاز الفسح الشاطئية بالغضافة إلى مشروع استصلاح الوضعية البيئية بخليج المنستير وحماية الشواطئ من الانجراف البحري.

❖ **تكنولوجيا البيئة :**

سيواصل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة سنة 2015 القيام بالبرامج السنوية وقد تم تخصيص إعتمادات دفع قدرها 0.6 م.د .

4- تساهم البنية الأساسية المتطورة في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث يساهم الاستثمار في هذا المجال في الإرتقاء بالنموّ الاقتصادي إلى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

❖ وانطلاقا من هذه الأهمية سترتكز الجهود خلال سنة 2015 على دعم ومواصلة استحثاث نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات السيارة وتوجيه الإستثمارات خاصة إلى المناطق الداخلية قصد تدعيم ربط مناطق الإنتاج بمناطق التوزيع. كما سيتمّ بالأساس إعطاء الأولوية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي بالبلاد.

❖ وقد تمّ إدراج حوالي 867 م.د كاعتمادات دفع ستمكّن من استكال ومواصلة الأشغال بالنسبة للعديد من المشاريع المتواصلة والجديدة :

1. أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة :

- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 3 بين جبل الوسط والفحص.
- بناء وصلة ربط بين برج السدرية والطريق السيارة أ1.
- برنامج معالجة النقاط السوداء بشبكة الطرقات.
- تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.
- تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات.
- بناء 11 جسرا موزعة على 10 ولايات.
- تهيئة 759 كلم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.
- تهيئة 1014 كلم موزعة على 181 مسلكا ريفيا داخل 14 ولاية ذات أولوية تمّ إقرارها بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 (تمّ استكمال الدراسات).

- إنجاز الطريق السيارة صفاقس – قابس – رأس جدير والطريق السيارة وادي الزرقاء – بوسالم.
- مواصلة الدراسات الخاصة بالطريق السيارة النفيضة–القيروان-القصرين- سيدي بوزيد – قفصة.
- برنامج الطرقات بتونس الكبرى لسنة 2012 يشتمل على بناء 6 محولات وتهيئة ساحة باب سعدون.
- مواصلة برنامج حماية المدن من الفيضانات الخاص بولايات زغوان وبنزرت والكاف وصفاقس والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وقفصة وتوزر وقبلي.
- برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2012 يشتمل على :

  - مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان (34 كلم).
  - مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (60 كلم).
  - مضاعفة الطريق الجهوية رقم 133 بزغوان (22 كلم).

- برنامج 2012 الخاص بتطوير وبناء 201 كلم من الطرقات العصرية الجديدة بولايات زغوان وباجة والكاف وسليانة والقصرين وقفصة.
- برنامج 2012 المتعلق بتهيئة طرقات لتدعيم السلامة المرورية على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (تونس – الزهراء – حمام الأنف) والطريق الوطنية رقم 3 (فوشانة – المحمدية) والطريقين الوطنيتين رقمي 4 و12 بسليانة.
- مواصلة برنامج لتحسين 139,3 كلم من الطرقات الحدودية يتمثل في تدعيم 81,4 كلم وتهيئة 57.9 كلم من هذه الطرقات. ويهمّ ولايات جندوبة والكاف والقصرين وتطاوين وتوزر.
- برنامج تهيئة الطرقات المرقمة لتدعيم السلامة المرورية لسنة 2013 يتضمن بناء ممرات علوية للمترجلين بتونس وبن عروس وسوسة وإصلاح شبكة الإنارة العمومية بتونس الكبرى ونابل وسوسة والمنستير وصفاقس وقابس بالإضافة إلى

إصلاح وإنجاز مخفضات السرعة طبقا للمواصفات الفنية وتركيز إشارات عاكسة بالمنعرجات.

- دراسات خاصة بالطرقات تتعلق بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.
- تهيئة الطريق الجهوية رقم 60 بولاية الكاف.
- بناء جسر على وادي مليز بولاية جندوبة.
- مواصلة برنامج سنة 2014 للصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة والجسور على مسافة 998 كلم منها 850 كلم تغليف مضاعف.
- مواصلة برنامج سنة 2014 لتهيئة وتحسين مداخل المدن يتضمن إنجاز 24 مشروعا بطول 60 كلم موزعة على 24 ولاية.
- برنامج للطرقات بتونس الكبرى لسنة 2014 يحتوي على تدعيم 22.3 كلم من الطرقات المرقمة بولايات تونس ومنوبة وبن عروس وكذلك بناء محول على مستوى الطريق إكس2/الطريق الوطنية رقم 9 (خير الدين باشا).
- مواصلة برنامج تهيئة الطرقات المرقمة لسنة 2014 على مسافة 362.5 كلم موزعة على 13 ولاية : منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقفصة وتوزر.
- مواصلة برنامج 2014 لتدعيم شبكة الطرقات المرقمة على طول 584 كلم موزعة على 14 ولاية : زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.
- مواصلة برنامج بناء 12 جسرا لسنة 2014 بطول إجمالي قدره 1550 متر خطي موزعة على 12 ولاية : منوبة ونابل وباجة وجندوبة والكاف وصفاقس والقيروان والقصرين وقابس ومدنين وقفصة وتوزر.

- مواصلة برنامج تدعيم وصيانة شبكة المسالك الريفية لسنة 2014 الذي يتضمن تدعيم 58 مسلكا بطول 420 كلم موزعين على 22 ولاية.
- مواصلة تهيئة المعابر الحدودية ببوش وملولة وغار الدماء بولاية جندوبة وساقية سيدي يوسف وقلعة السنان بولاية الكاف وبوشبكة وحيدرة بولاية القصرين وفج بوزيان وحزوة بولاية توزر.
- مواصلة إنجاز أقساط من برنامج حماية الهياكل البحرية من الانجراف البحري بدار شعبان وحومة السوق جربة أجيم وولاية بن عروس وسواحل المهدية والشابة وطبرقة.
- حماية "فلاز" المنستير من الإنجراف البحري.
- حماية كورنيش نابل من الإنجراف البحري.
- مواصلة إنجاز أشغال برنامج حماية المدن من الفيضانات المتمثل في حماية 30 مدينة وهي على التوالي مدن برج العامري وحمام الشط وبرقو والسرس وطينة وسبيطلة وسهل ومدينة القيروان (قسط 2) والمزونة والمتلوي وبنزرت وباجة وفريانة والمحمدية وفوشانة وحمام الأنف وتونس الغربية ونابل والمرازقة والحمامات وغار الدماء والمزطورية والمطوية والرديف وتطاوين وبوحجر ووادي مليز وسيدي بوزيد وسيدي عويدات والعلا وقصر غيلان.
- مواصلة برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى الذي تمّ تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بإنجازه. ويهمّ 11 مشروعا يشتمل على تهذيب منطقة كرش الغابة ببلدية التضامن المنيهلة ومنطقة سلتان وفندق الجديد بنابل ومنطقة بئر مسيوغة وحشاد ببلدية بنزرت ومنطقة التبان (البورجي) ببلدية القيروان ومنطقة زريق والأمل ببلدية قابس ومنطقة البحر الأزرق ببلدية المرسى ومنطقة بيرين ببلدية سيدي حسين ومنطقة جعفر ببلدية رواد ومنطقة الأولمبي ببلدية القصرين ومنطقة النوامر ببلدية سيدي بوزيد ومنطقة البحري 1 و2 و3 ببلدية صفاقس.
- مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق.

ويتمثل البرنامج في :

- إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10.000 وحدة).
- توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20.000 وحدة).

- مواصلة إنجاز برنامج لتهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 119 حيا بـ 62 بلدية و8 مجالس جهوية يقطنها قرابة 685 ألف ساكن وينتظر إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2016.

وتتمثل مكونات البرنامج في :

- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ :
  - تعبيد حوالي 955 كلم من الطرقات،
  - مدّ حوالي 258 كلم من قنوات المياه المستعملة،
  - مدّ حوالي 146 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
  - تركيز حوالي 685 19 نقطة إنارة عمومية،
  - تحسين حوالي 800 15 مسكنا.

- التجهيزات الجماعية تتمثل في :
  - بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي ....)
  - إنجاز 54 ملعب حي.
- البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 41 فضاءا اصطناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

2. أهم البرامج الجديدة لسنة 2015 :

- برنامج سنوي جديد للصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة على مسافة حوالي 1530 كلم منها 1145 كلم تغليف مضاعف موزعين على 24 ولاية .

بالإضافة إلى برنامج جديد يهم صيانة العديد من المنشآت الفنية وفواصل الجسور.

- برنامج سنوي جديد يهم الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية يتضمن تدعيم مسالك بطول حوالي 530 كلم موزعين على 24 ولاية.
- برنامج جديد للطرقات بتونس الكبرى يحتوي على تدعيم 34,4 كلم من الطرقات المرقمة وكذلك بناء محول بتونس يضمّ منشأتين يربطان شارع محمد الخامس بشارع ضفاف البحيرة بجهة القرش الأكبر نهج غانا وبناء منشأة فنية فوق السكة الحديدية لتأمين الربط بين الطريق الوطنية رقم 1 وطريق Z_4 بمدينة مقرين.
- برنامج جديد لتهيئة وتحسين الطرقات بمداخل المدن يتضمن إنجاز 24 مشروعا بطول 61,2 كلم موزعة على 24 ولاية.
- بناء منعرج تالة بولاية القصرين بطول 8 كلم مضاعفة.
- انطلاق إنجاز أقساط جديدة من برنامج حماية الهياكل البحرية من الانجراف البحري وهي فلاز هرقلة وشاطئ المأمونية ومنطقة القراطن بقرقنة.
- انطلاق إنجاز أشغال حماية من الفيضانات لمنطقة دوار هيشر بمنوبة ومدينة قلعة السنان بالإضافة إلى تهيئة مصب القنال الحزامي كلم 4 العابرة لمشروع تبرورة.
- انطلاق برنامج تهذيب منطقة ساقية الدائر بصفاقس.
- صيانة وحماية الأراضي المستصلحة ببحيرة تونس الجنوبية.

النقـل

5- باعتبار الأهمية التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية التي هي في طور الانجاز فإنه يقترح تخصيص حجم.دفوعات في حدود 254,4 م.د تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة, مشاريع الشركة الوطنية للسكك الحديدية, شركة النقل بتونس, الشركات الجهوية للنقل إضافة إلى تكفل الدولة بخلاص القسط الثاني من مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تجاه بـعض شركات النقل (91,8 م.د) وكذلك تحمل القسط الثاني من كلفة تسريح أعوان شركة الخطوط التونسية (22 م.د).

وفي ما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية الجديدة لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتواصلة:

✓ **الشركة الوطنية للسكك الحديدية**

-تجديد الشبكة: (14,1 م.د) تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة وأشغال الغربلة الميكانيكية وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق

-شبكة الاتصالات بين القطار والمحطات (6 م.د)

-تجهيزات السلامة (3 م.د)

-تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين: (10 م.د) تهم أساسا مواصلة أشغال الحماية من الفيضانات, أشغال تسييج ببئر القصعة, دوار الحوش, بير مشارقة, أوذنة والفحص ومواصلة برنامج 2014 لتجديد 25 كلم من السكة.

-تهيئة محطة حلق الوادي لنقل البضائع (2 م.د)

✓ **شركة النقل بتونس**

-تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو (2,1 م.د)

-تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى (10 م.د)

-تجديد وصيانة السكة (3 م.د)

✓ **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة**

- إقتناء باخرة جديدة (15 م.د)

أهم البرامج السنوية والمشاريع الجديدة:

✓ **الشركة الوطنية للسكك الحديدية**

- البرامج السنوية لتجديد السكة وتجهيزات السلامة وتهيئة مراكز الصيانة وبرنامج الصيانة الكبرى: بكلفة وتعهدات 40,9 م.د ودفوعات بقيمة 15 م.د
- تسديد القروض المباشرة: بتعهدات ودفوعات تبلغ 9 م.د

✓ **شركة النقل بتونس**

البرنامج السنوي لتهيئة الهيكل الأساسي وتجديد الهيكل الأساسي بخط تونس وحلق الوادي والمرسى إضافة إلى تجديد وصيانة السكة وكذلك تهيئة المستودعات: بكلفة وتعهدات 12,5 م.د ودفوعات بقيمة 3,6 م.د

✓ **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة**

- برنامج الصيانة السنوية للسفن (1,4 م.د)
- اقتناء محركات للسفن (1 م.د)

✓ **الشركات الجهوية للنقل**

مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات (10 م.د)

✓ **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:**

تهم أساسا مواصلة إنجاز البنية التحتية للخطين D و E إضافة إلى أشغال تحويل الشبكات بكلفة تقدر بـ 65,6 م.د ودفوعات في حدود 25 م.د

التنمية الجهوية و التخطيط

6- تم تدعيم تدخلات وزارة التنمية الجهوية لتشمل كل الجهات لدعم قدراتها على دفع النمو و إحداث مواطن الشغل و تحسين نوعية الحياة عن طريق البرامج الجهوية للتنمية.

وتتمثل أبرز التوجهات و الأهداف لمشروع ميزانية الوزارة لسنة 2015 في مجال دعم التنمية بالجهات في :

- المساهمة في توفير المرافق الأساسية و تحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية .
- توفير التشغيل الظرفي من خلال مواصلة تمويل برامج الحضائر الجهوية في نطاق البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج الحضائر الجهوية للتنمية.

- دعم مقومات التنمية بالمعتمديات ذات الأولوية من خلال مواصلة برنامج التنمية المندمجة الذي تشمل تدخلاته 90 معتمدية يتواجد أغلبها بالولايات الداخلية (73 معتمدية) .
- المساهمة في دفع الإستثمار الخاص بالجهات من خلال الدارسات والندوات التي تقوم بها المندوبية العامة للتنمية الجهوية و دواوين التنمية الجهوية و ذلك عبر مساهمة البرنامج الجهوي للتنمية في تمويل آلية التمويل الذاتي للمشاريع المتحصلة على الموافقة المبدئية للتمويل من قبل البنك التونسي للتضامن وبنك المشاريع الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى الإعتمادات التي تم رصدها لمعاضدة مجهود مجامع الصيانة و التصرف لإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية .

- و تتمثل أهم البرامج لسنة 2015 في مجال التنمية في :

– متابعة وضعية التشغيل و البطالة من خلال إنجاز المسح الوطني حول التشغيل.

– متابعة الوضع الإقتصادي بالمؤسسات من خلال إنجاز الإستبيان الوطني حول القدرة التنافسية .

– متابعة نسق الاستهلاك والقدرة الشرائية للمواطن من خلال المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك.

التنمية الجهوية :

سيتم خلال سنة 2015 مواصلة دعم تدخلات وزارة التنمية الجهوية والتخطيط بتمويل برامج تبلغ تكلفتها 1102 م.د موزعة بين :

- البرنامج الجهوي للتنمية : 580 م.د .
- برنامج التنمية المندمجة : 520 م.د .
- إعداد القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة : 2 م.د

❖ البرنامج الجهوي للتنمية :

يقترح بالنسبة لسنة 2015 تخصيص برامج بتكلفة تبلغ 580 م.د تخصص بالأساس لبرنامج تحسين ظروف العيش و لخلاص عملة الحضائر الجهوية وستمول هذه التدخلات بواسطة إعتمادات متوفرة من سنوات سابقة (272 م.د) بالإضافة إلى رصد بالمجالس الجهوية اعتمادات دفع بـ 350 م.د بعنوان سنة 2015 .

❖ برنامج التنمية المندمجة :

يقترح مواصلة تخصيص مبلغ 520 م.د لفائدة برنامج التنمية المندمجة و تشمل تدخلات هذا البرنامج 90 معتمدية، منها 73 بالولايات الداخلية وتبلغ كلفته 520 م.د تمول عن طريق ميزانية الدولة في حدود 32,2 % والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بنسبة 40,4 % ومصادر تمويل أخرى لتمويل العناصر الفردية (بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة والبنك التونسي للتضامن والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري والجمعيات..) وذلك في حدود 27,4 %.

وقد تم إعطاء الأولوية للجهات الداخلية التي تشكو تأخرا في مؤشراتها التنموية وذلك عبر تخصيص 81,1 % من مشاريع البرنامج الذي تشرف عليه المندوبية العامة للتنمية الجهوية لفائدتها .

وبالنسبة لسنة 2015 فقد تم رصد 30 م.د على موارد قروض خارجية موظفة للبرنامج و44.5 م.د متوفرة من ميزانيات سابقة.

كما سيتم خلال سنة 2015 الشروع في إعداد القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة بـ 2 م.د تكلفة وتعهدا ودفعا.

❖ **البرامج الأخرى** : سيتم.دعم هياكل الوزارة بإعتمادات تبلغ 11.3 م.د قصد القيام بتدخلات أهمها المسوحات الإقتصادية و حول التشغيل وحول الانفاق : 7 م.د

وتبعا لذلك تتوزع اعتمادات الدفع بعنوان سنة 2015 كالتالي :

1- <u>البرنامج الجهوي للتنمية:</u>	<u>350 م.د</u>
– إعادة تهيئة مناطق صناعية خارج مناطق التنمية الجهوية	2 م.د
– المساهة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن	20 م.د
– المساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع بنك المشاريع الصغرى والمتوسطة	15 م.د
– برنامج الحضائر العادية والظرفية	180 م.د
– برنامج تحسين ظروف العيش	122 م.د
– إحداث وتدعيم مواطن الشغل	5 م.د

- عمولات الديوان الوطني للبريد 3 م.د
- تدعيم سعر شراء الحلفاء 2 م.د
- التكوين المهني 1 م.د

2- برنامج التنمية المندمجة (المندوبية العامة للتنمية الجهوية) على موارد قروض خارجية موظفة 30 م.د

3- تدخلات الهياكل التابعة للوزارة 10.8 م.د

وتخصص لإنجاز تدخلات أهمها

- المسح الوطني حول التشغيل (3.5 م.د)
- المسح الوطني حول الانفاق (3.5 م.د)
-تهيئات مختلفة (1.2 م.د)
-مسوحات اقتصادية (1.0 م.د)
- اقتناء وسائل نقل (0.9 م.د)
- ندوات ودراسات (0.3 م.د)
- تجهيزات مختلفة (المؤسسات) (0.2 م.د)

قطاع الاستثمار والتعاون الدّولي

7- تتمثل أهم التوجهات بالنسبة لقطاع الاستثمار والتعاون الدولي لسنة 2015 في:

- تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين الجمهورية التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية والنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

- تنمية النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي ومساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية.

- النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من الكفاءات والخبرات التونسية والفردية منها والمؤسساتية لدى مختلف الشركاء من مشغلين أجانب ومنظمات إقليمية ودولية وبلدان مانحة واستكشاف أسواق وميادين من شأنها أن تفتح مجالات تعاون سواء على صعيد توظيف الكفاءات التونسية أو على صعيد دعم التعاون جنوب – جنوب.

- دعم الاستثمار الخارجي من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي تعمل على تأطير المستثمرين ومساعدة المؤسسات على تجاوز العراقيل والإشكاليات التي قد تعترضها وخاصة المؤسسات الأجنبية وعلى دعم العمل الترويجي لتونس الجديدة كوجهة للاستثمار عبر تثمين المكتسبات المسجلة خلال الفترة الانتقالية وذلك انطلاقا من المناخ السياسي والاقتصادي الجديد الذي يوفر إطارا ملائما للمبادرة والاستثمار والشراكة.

- التأكيد على التوجهات القطاعية المستقبلية في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي عبر التركيز بالخصوص على القطاعات والأنشطة الواعدة خاصة في مجالي الصناعة والخدمات التي تكتسي أهمية بالغة لاسيما بالنظر للأولويات التنموية في مجال تشغيل حاملي الشهادات العليا.

السياحـــــــة

8- ستتواصل الجهود سنة 2015 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي وتم للغرض رصد اعتمادات في حدود **98 م.د** تتوزع بين ميزانية التنمية للـديوان الوطني التونسي للسياحة بـ 83 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي بـ 7 م.د وصندوق حماية المنطق السياحية بـ7 م.د بالإضافة إلى 0.65 م.د ستخصص للاستثمارات المباشرة للوزارة.

وتهم أهم المشاريع والبرامج المدرجة بالتمويل العمومي :

1- **برنامج الدعاية والنشر**: (70 م.د) تخصّص للنهوض بصورة تونس السياحية ويتم ذلك بكل الوسائل الدعائية وتشمل بالأساس :

- ✓ الإشهار الوطني
- ✓ حملات الإشهار المشترك
- ✓ الترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة كالقولف والمعالجة بمياه البحر وسياحة المؤتمرات والسياحة الثقافية والسياحة الصحراوية

2- **برنامج إعانة الدولة للباعثين في القطاع السياحي :** يتمثل هذا الدعم في تحمل الدّولة لتنفيل فوائض القروض المسندة لفائدة القطاع علاوة على إسناد منح الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية ومنحة دراسات الهندسة المدنية.

وقد تمّ ترسيم مبلغ 7 م.د بميزانية الديوان الوطني التونسي للسياحة للغرض.

3- أما فيما يتعلق بمشاريع البنية الاساسية السياحية سواء منها التقليدية أو الجديدة فقد تم تخصيص استثمارات تقدر بـ3.3 م.د .

9-أبرز التوجهات 2015

- دعم المنظومة الوطنية للتجديد وربطها بمنظومة الإنتاج وكذلك تنمية منظومة البحث والتطوير في إتجاه الرفع من عدد المؤسسات التي تربطها علاقات شراكة مع مراكز البحث من خلال خاصة الشروع في إنجاز مراكز الموارد التكنولوجية بكل من سوسة ، بنزرت والمنستير.
- دعم البنية التحتية للجودة وذلك من خلال مواصلة أشغال بناء المجمع التقني بالعقبة الذي يضم كلاّ من المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمركز الفني للصناعات الغذائية والمركز الفني للكيمياء قصد تمكينها من مواكبة التطورات التكنولوجية والإستجابة إلى المتطلبات الدولية في مجال التحاليل والتجارب وتقييم المطابقة.
- مواصلة تشجيع الدولة للقطاع الصناعي وذلك من خلال تكثيف المساعدة للباعثين والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها وإسنادهم إمتيازات مالية على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.
- مواصلة دعم الإستثمار بمناطق التنمية الجهوية بتوفير الأراضي الصناعية والعناية بها وبلوغ نهاية سنة 2015 نسبة حوالي 68 % من تنفيذ البرنامج المتعهد به من قبل الوكالة العقارية.
- مزيد الإستجابة لحاجيات الجهات الداخلية ذات الأولوية في مجال المناطق الصناعية إضافة إلى المناطق الصناعية التي تنجزها الوكالة العقارية وذلك بالمساهمة في تكلفة الشبكات الخارجية اللازمة للمناطق الصناعية التي تنجزها شركات التصرف في المركبات الصناعية والتكنولوجية والقطاع الخاص بما يساعد على أرضية ملائمة لإحداث المؤسسات وتوفير فرص عمل جديدة بهذه الجهات.
- الإنطلاق الفعلي للتدابير الجديدة لصندوق الإنتقال الطاقي لغاية مصاحبة المؤسسات الصناعية خاصة لمجابهة ما تم إقراره فيما يخص تطبيق حقيقة الأسعار للمواد الطاقية

والمصادقة على قانون إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لدعم التمشي في تنويع المزيج الطاقي والتقليص من الطاقة الأحفورية وذلك للحدّ من كل من العجز التجاري ودعم الدولة للطاقة.

أهم البرامج والمشاريع المتواصلة

- **تهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها** وذلك في إطار توجه إستراتيجي يهدف إلى توفير بنية تحتية تكنولوجية مما يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية .

وستمكن الإعتماد المقترحة في هذا النطاق والبالغة 16,7 م.د من مواصلة أشغال التهيئة الخارجية لـ 7 أقطاب تكنولوجية بكل من المنستير/الفجة – سوسة – بنزرت – قابس - قفصة – برج السدرية وسيدي ثابت.

- **تهيئة الأراضي الصناعية بمناطق التنمية الجهوية** بكلفة جملية بحوالي 138,0 م.د **(**الغريبة – باجة (بوتفاحة) – بوعرادة 2 – الكريب – حمام الزريبة 3 – سيدي بوزيد (لسودة1) – مدنين (تاجرة1) – السبيخة 1 – سجنان – الكاف (واد الرمل) – جندوبة (الإرتياح 1) – القصرين 2 – توزر (كستيلية) – تطاوين (الخبطة 1) – قبلي توسعة (القلعة) – منزل شاكر – حمام الزريبة 4 (قسط أول) - بن قردان – دخان – سبيطلة 1 (قسط أول) – جلمة (سيدي بوزيد) – السيخة 2 (القيروان) - سليانة 3 – الوسلاتية (القيروان) – وإعادة تهيئة 4 مناطق صناعية متواجدة بمناطق التنمية الجهوية (مجاز الباب – الحنشة – زغوان – القصرين 1 – القيروان طريق تونس) بكلفة تقديرية بـ 11,0 م.د.

وتقدر الدفوعات في سنة 2015 بحوالي 19,4 م.د تمول لفائدة الوكالة العقارية الصناعية بواسطة الموارد المتأتية من مبيعات الأراضي الصناعية والبالغة

حوالي 7,2 م.د والموارد المحتمل توفيرها لدى الوكالة في نهاية 2014 والمقدرة بـ 12,2 م.د.

المجمع التقني بالعقبة

يندرج مشروع بناء المجمع التقني بالعقبة الذي يضم كلاّ من المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمركز الفني للصناعات الغذائية والمركز الفني للكيمياء في إطار تدعيم شبكة المخابر لخدمة المؤسسات الصناعية من خلال توفير المقرات الضرورية للمخابر وللمراكز الفنية. وتقدر التكلفة الجملية للمشروع بـ 28 م.د تموّل في حدود 17,0 م.د على الموارد العامة للميزانية بالنسبة للمخبر المركزي والتحاليل والتجارب وبـ 11,0 م.د على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية بالنسبة للمركزين المذكورين ومن المنتظر أن يقع إتمام الأشغال في أوائل 2017.

أهم المشاريع الجديدة

- **برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية :**

تمت المحافظة على المنحة المخصصة لفائدة هذا البرنامج في حدود 2,2 م.د والذي يهدف إلى دعم قدرة الدولة على الإستجابة لطلبات الجهات الداخلية في مجال البنية التحتية الصناعية عبر إحداث شركات خاصة تتولى إلى جانب التهيئة التصرف والصيانة والترويج للمناطق الصناعية وتحمل الدولة لكلفة ربط هذه المناطق بالشبكات الخارجية والفضاءات.

التربيـــــة

10- تمّ إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2015 في نطاق جملة من الأهداف الكمية والنوعية تمّ تحديدها حسب الأولويات و للغرض تم رصد إعتمادات قدرها 169.7 م.د :

✓ **تأهيل المؤسسات التربوية** :

يرتكز العمل بالأساس على:

- دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث عديد المؤسسات التربوية ورصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن.
- إيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة للمحافظة على ديمومة المؤسسات
- تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التّي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة.
- دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين .

✓ **تحسين مكتسبات التلاميذ**:

- تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدّولة على الجهات الأقل حظا.
- العناية بالمؤسسات التربوية التّي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.
- توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة للإنتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

✓ **توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال في المناهج التربوية** :

- تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنات

- إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم.

وقد تمّ في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لإستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس إبتدائية و33 مدرسة إعدادية و3 مدارس إعدادية نموذجية بكل من سليانة و صفاقس وباجة و22 معهد ثانوي و11 معهد نموذجي ببن عروس وسليانة وتطاوين وصفاقس وجندوبة وسيدي بوزيد والمهدية وقبلي وتوزر وباجة وزغوان .

كما تمت برمجة إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في بناء 9 مدارس إعدادية بقرطاج والمحمدية ورادس وطبرقة والسبيخة والجواودة بالشبيكة والمنستير والصخيرة وواد السدر بمدنين ومدرسة إعدادية نموذجية بصفاقس و 6 معاهد ثانوية بكل من باجة الجنوبية وطبرقة والسبيخة والقلعة الصغرى والمكنين والمنستير.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات الصيانة والتعهد للمباني و التجهيزات الموجودة حيث خصصت لبرامج الصيانة ضمن المشاريع الجديدة كلفة قدرها 116.2 م.د و إعتمادات دفع في حدود 77.1 م.د.

التعليم العالي و البحث العلمي

11- تبلغ نفقات التنمية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2015 ما قدره **160.5 م.د** موزعة بين مشاريع وبرامج متواصلة 106.6 م.د ومشاريع وبرامج جـــــديدة 53.9 م.د

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا للمشاريع و البرامج التالية :

- **مشاريع و برامج متواصلة :**

✓ **برنامج التعليم العالي :**

- الدراسات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي و دفوعات خاصة ببناء مقرات لبعض الجامعات بالمناطق الداخلية (1.2 م.د).
- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسيع ببعض المؤسسات بالإضافة إلى قاعات تدريس ومدرجات ببعض المؤسسات الأخرى : (12.6 م.د).
- مواصلة القيام بأشغال تهيئة و ترميم لبعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها (8.35 م.د).
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي وخاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية والمؤسسات الجامعية التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للإستثمار (7.1 م.د) ، بالإضافة إلى تجهيز المؤسسات الجامعية وذلك بإقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية (8.35 م.د).

✓ **برنامج الخدمات الجامعية :**

- بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك بمواصلة إنجاز بعض المؤسسات (مبيتات و مطاعم جامعية) :6.45 م.د.
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية القديمة (8.5 م.د).

✓ **برنامج البحث العلمي :**

- مواصلة تجهيز مراكز البحـوث بكـل من صفاقــس، سوســة وبرج السدرية (3.3 م.د)
- مواصلة اقتناء التجهيزات العلمية الكبرى (0.5 م.د)
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي (16.7م.د)
- مواصلة تهيئة الاقطاب التكنولوجية (2 م.د).

- **<u>مشاريع و برامج جديدة (التعليم العالي) :</u>**

✓ **برنامج التعليم العالي :**

- القيام بدراسات فنية و معمارية تتعلق ببناء أو توسيع مباني لإيواء مؤسسات التعليم العالي بكلفة 3 م.د و اعتماد دفع يبلغ 1 م.د .
- بناء و توسيع بعض مؤسسات التعليم العالي ببنزرت ونابل وصفاقس ومدنين وذلك بتكاليف تبلغ 1.38 م.د واعتمادات دفع تبلغ 0.5 م.د .
- تجهيز بعض مؤسسات التعليم العالي و خاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية و كليات العلوم و مدارس المهندسين و المعاهد التحضيرية للدراسات الهندسية بتكاليف تقدر بـ 4 م.د و اعتمادات دفع تـبلغ 1 م.د .
- تهيئة بعض مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وذلك بكلفة قدرها 17م.د وإعتماد دفع يبلغ 5.2 م.د

✓ **برنامج الخدمات الجامعية :**

- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية بتكلفة قدرها 6.1 م.د وإعتماد دفع يبلغ 1.4 م.د .
- تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لمؤسسات التعليم العالي وذلك لتعويض التجهيزات القديمة أو لمواكبة التطور العلمي للتجهيزات وتبلغ تكلفة هذه التجهيزات 30.3 م.د يدفع منها 9.2 م.د .

- تجهيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بوسائل نقل ذات صبغة بيداغوجية بكلفة 2.1 م.د يدفع منها 1.2 م.د .

✓ **برنامج البحث العلمي :**

- مواصلة إنجاز البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2013 في مجـالات الصحـة و الفلاحة و البيوتكنولوجيا .
- مواصلة إنجاز برنامج سنة 2014 .
- الشروع في إنجاز برنامج لسنة 2015 .
- البحث العلمي الجامعي المتمثل في مدارس الدكتوراه بتكلفة قدرها 3 م.د يدفع منها 2 م.د.

⇦الشبكة الموحدة للبحث العلمي :

يتمثل المشروع في إقتناء إشتراكات الكترونية في مجلات و دوريات علمية و وضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني .

وتبلغ كلفة البرنامج 10 م.د و 10 م.د كإعتمادات دفع .

12- يعكس مشروع ميزانية سنة 2015 مواصلة إيلاء الأهميّة اللاّزمة لتيسير إدماج طالبي الشغل بإعتبار الأولويّة التي يحضى بها التشغيل على المستوى الوطني حيث تمّ للغرض إدراج إعتمادات تناهز 390 م.د بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل موزعّة بين الصندوق الوطني للتشغيل 330 م.د وصنـدوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني 50 م.د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة والمهن الصغرى 10 م.د.

ويرتكز مجهود القطاع على دعم منظومة وآليات الشغل كما يلي:

1- آليات معالجة سوق الشغل:

يستقطب الصندوق الوطني للتشغيل جلّ الإعتمادات المخصّصة لمساعدة طالبي الشغل على الإندماج المهني. كما يتّم سنويا رصد إعتمادات هامّة بوزارات أخرى قصد النهوض بالتشغيل على غرار وزارة التنمية والتعاون الدولي.

وستتواصل جهود الدولة خلال سنــة 2015 لدعم هذا الصنـدوق بإعتمـادات تبلغ 330 م.د منها مبلغ 250 م.د بعنوان البرامج التي تتصرف فيها الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل وتستأثر البرامج المخصصة لتحسين تشغيلية طالبي الشغل بالقسط الأكبر من تدخلات الوكالة: 233 م.د وخاصة برنامج تربصات الإعداد للحياة المهنية.أما بالنسبة لصك تحسين التشغيليّة (مرحلة تجريبية) الذي يهدف إلى إكساب طالب الشغل مؤهلات ومهارات تطبيقيّة لتيسير اندماجهم في الحياة المهنيّة عبر المشاركة في دورات مرافقة وتكوين تكميلي وتأهيل مهني فيقترح أن تخصص له مبلغ 15 م.د.

وسيتحمّل الصندوق مبلغ 4 م.د لتمويل حوالي 300 صك إنتداب ستخصص لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص في إطار مجلّة التشجيع على الإستثمارات على إنتداب طالبي الشغل لأوّل مرّة.

وسيتحمل الصندوق كذلك مبلغ 55 م.د لتمويل برنامج دعم باعثي المؤسسات الصغرى الذي يشتمل خاصّة على :

- المساعدة على تشخيص فكرة المشروع
- المساعدة على دراسة المشروع ومخطّط الأعمال الخاص به
- التأهيل في مجال التصرّف في المؤسسات وفي المجالات الفنية الضروريّة لبعث المشروع
- مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى والتكفّل بجزء من مقابل خدمات تسديها مؤسسات صغرى.

ويخصص مبلغ 42 م.د لتمويل برنامج عقد التشغيل والتضامن عن طريق المجالس الجهوية.

2- التكوين المهني الأساسي:

أ- التكوين المهني الأساسي لتحسين كفاءة الشبان

- تمّت برمجة إعتمادات بـ 35 م.د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني بـ 32.1 م.د والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب بـ 2.9 م.د.
- ستمكن هذه الإستثمارات من بلوغ 74.500 كعدد جملي للمتكونين (تكوين مقيس) و 28.100 كعدد جملي من المتخرجين.
- سيتّم سنة 2015 استقطاب 1380 مستفيد في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 1.2 م.د موزع بين 420 شهادة كفاءة مهنية و 960 شهادة مهارة.

كما سيتم تمويل نفقات التكوين حسب الطلب في حدود 0.5 م.د (التكوين في صناعة الطائرات)

وسيتواصل إنجاز خارطة طريق عمليّة للنظام المعلوماتي بالوزارة بـ 0.8 م.د.

ب- التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ4.2 م.د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب إعتمادات بمبلغ قدره 4.0 م.د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات 242 ألف مشاركة تستفيد منها 6400 مؤسسة بإعتمادات جمليّة تناهز 38 م.د منها إعتماد بـ 34.0 م.د في نطاق نظام التسبقة على الأداء المستوجب إنفاقه من قبل المؤسسة على أنشطة تكوين أعوانها دون أدائه إلى الدولة.

3- تمويل المشاريع:

1) سيموّل مشروع ميزانيّة الدولة لسنة 2015 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 4000 مشروعا بتكلفة تبلغ 51.5 م.د منها إعتماد يتّم إسترجاعه يقدّر بـ 19 م.د تسنده الدولة لتمويل هذه المشاريع، وتسند ميزانية سنة 2015 مبلغا بـ 10.0 م.د ويتّم تمويل 9 م.د على إعتمادات مسترجعة.

وتتحمّل الدولة في هذا المجال مبلغا يتّم إسترجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الإستثمار ومنحة إستثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.

2) هذا، ويتحمل الصندوق الوطني للتشغيل مبلغا يقدّر بـ 30 م.د قصد إسناد 70 ألف تمويل صغير و10 م.د لإسناد 12 ألف مشروع صغير.

3) تمويل المشاريع التضامنية في نطاق الشراكة مع البنك التونسي للتضامن .

تم خلال سنة 2015 تمويل مؤسسات تضامنية بإعتماد يقدر بـ20 م.د لتمويل حوالي 200 مؤسسة تنموية.

الشبـــاب والرياضـــة

13- يندرج مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة (مصالح الشباب والرياضة) لسنة 2015 في نطاق التوجهات العامة المتمحورة أساسا حول إعطاء الأولوية المطلقة لتسريع نسق إنجاز المشاريع المرسمة بميزانيات السنوات السابقة والتي تم الانطلاق في إنجازها وكذلك المشاريع والبرامج ذات الصبغة الجهوية المرسمة والمعطلة لأسباب إدارية وترتيبية والتي ينتظر الانطلاق في إنجازها خلال السنة المقبلة تبعا للإجراءات التي تم اتخاذها في الغرض.

وعلى هذا الأساس فقد شهدت اعتمادات الدفع المقترحة لسنة 2015 بعنوان المشاريع والبرامج المتواصلة زيادة بـ 65 % مقارنة بنفس اعتمادات الدفع المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014.

وفي المقابل تعكس الاعتمادات المقترحة لسنة 2015 بعنوان المشاريع والبرامج الجديدة سعي الوزارة إلى إعطاء الأهمية اللازمة لتشخيص وضعية البنية الأساسية والتجهيزات الرياضية والشبابية خاصة وأنه تم خلال سنة 2014 تقييم الأوضاع العامة للرياضة التونسية وإشكالياتها من أجل ضبط الخيارات الكبرى والسياسات الوطنية المستقبلية للقطاع في إطار الإعداد لاعتماد منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وما تقتضيه هذه المنهجية من تحيين لقواعد البيانات وتحديد للأولويات ضمن للخيارات الاستراتيجية واعتماد لمؤشرات موضوعية لتقييم الأداء تمكن من تعظيم مساهمة قطاعي الرياضة والشباب في التنمية الشاملة والتوازن الجهوي وكذلك في معالجة العديد من الإشكاليات التنموية الناجمة عن الظواهر الاجتماعية كالتطرف والانحراف من ناحية وترشيد النفقات العمومية من ناحية أخرى.

وفي إطار التوجهات العامة الداعية إلى مراعاة متطلبات الظرف الاقتصادي للبلاد من خلال ضبط نفقات التنمية في حدود الاعتمادات المرسمة في سنة 2014 فقد شهدت اعتمادات

الدفع المقترحة لسنة 2015 بعنوان المشاريع والبرامج الجديدة نقصا بـ 52 % مقارنة بنفس اعتمادات الدفع المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014.

ومن أهم الإجراءات التي تم اعتبارها في ضبط حجم الاعتمادات المقترحة بميزانية التنمية المخصصة لكل من قطاع الرياضة وقطاع الشباب نذكر:

قطاع الرياضة:

- تثمين المنشآت الرياضية التي هي بصدد الإستغلال وتعهدها بالصيانة والتهيئة والترميم بهدف المحافظة على جاهزيتها لاحتضان مختلف الأنشطة الرياضية في ظروف ملائمة خاصة أمام تزايد عدد الجمعيات الرياضية الناشطة بها وذلك أساسا من خلال أشغال التوسعة والتنوير والتعشيب علاوة عن الأشغال التي تستوجبها شروط السلامة بالمنشآت الرياضية،
- تسريع إنجاز المشاريع التي هي بصدد الإنجاز لتصبح وظيفية في أقرب الآجال،
- مواصلة تحمل المساهمة المالية للجماعات المحلية في المشاريع المشتركة وذلك بصفة استثنائية متعلقة بالمرحلة الانتقالية,
- مواصلة تأهيل المركبات الرياضية الكبرى لجعلها جاهزة لاحتضان المباريات الرسمية الوطنية والدولية وكذلك التربصات التدريبية في أحسن الظروف لمختلف الأندية والمنتخبات الوطنية,
- مواصلة تهيئة الفضاءات الرياضية والبيداغوجية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية،
- مواصلة تحسين ظروف العمل بالمندوبيات الجهوية من خلال إنجاز أشغال توسعة بالبعض من مقراتها وبناء مقرات جديدة لعدد آخر من المندوبيات و دعم قدرة المصالح الجهوية على تأطير وتنفيذ الأنشطة الجهوية ومتابعة إنجاز مشاريع البنية الأساسية،

قطاع الشباب:

- مواصلة برامج تأهيل عدد من المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية بما في ذلك الفضاءات الخارجية (ملاعب وقاعات تنشيط رياضي وشبابي) وفي مستوى التجهيزات الاجتماعية والتربوية،

- مواصلة التأهيل التدريجي لمراكز السياحة الشبابية (مراكز الإقامة ومراكز الاصطياف والتخييم) بهدف الارتقاء بأدائها وتطوير جودة خدماتها وتحسين قدرتها على الاستجابة للطلب المتزايد عليها خاصة من طرف المؤسسات الشبابية والاجتماعية الناشطة بالأوساط الريفية والمستقطبة لناشطين من الفئات الاجتماعية المستهدفة،

- مواصلة تجهيز مؤسسات الشباب بالتكنولوجيا الحديثة للاتصال (حواسيب وتجهيزات إعلامية وأنترنات وشاشات تفاعلية وراديو للواب)،

- دراسة تأهيل عدد من المركبات الشبابية بالمدن الكبرى وتطوير أدائها وتنويع خدماتها انطلاقا من التجربة الناجحة للمركب الشبابي والرياضي بالمنزه السادس.

الثقافـــــة

14- تتمثل أهمّ التوجهات وأهداف قطاع الثقافة في :

- العناية بالقطاعات الإبداعية كالكتاب والسينما (الأفلام الطّويلة والأفلام القصيرة والوثائقيات) والمسرح والفنون التشكيلية والموسيقى والتظاهرات الثقافية إلى جانب الإحاطة بالمبدعين من خلال إسناد منح لفائدة الجمعيات والفرق.
- تعميم التغطية بدور الثقافة والمكتبات على كلّ المعتمديات.
- ربط جميع الفضاءات بشبكة الأنترنات ذات التدفق العالي.
- تجهيز الفضاءات الثقافية.
- مزيد العناية بالتراث الوطني وتوظيفه لتحقيق النقلة المنشودة للسياحة الثقافية.

وقد تمّ رصد اعتمادات جملية بعنوان نفقات التنمية في حدود **51.5 م.د** وذلك بالخصوص لمواصلة المشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية والشروع في برامج سنوية جديدة.

❖ **أهم المشاريع المتواصلة:**

- مواصلة إنجاز مركز الفنون الدرامية بسوسة : 0.200 م.د
- مواصلة بناء مركز الفنون الدرامية والركحية بمدنين (قسط 2) : 0.315 م.د
- مواصلة تجهيز المكتبة الوطنية : 0.150 م.د
- مواصلة تجهيز دور الثقافة : 0.500 م.د
- مواصلة بناء دور الثقافة : 1.89 م.د
- مواصلة بناء دار الثقافة بن خلدون : 0.48 م.د
- مواصلة تهيئة المركز الثقافي بالحمامات : 0.5 م.د
- مواصلة بناء دار الثقافة بسيدي بوزيد الشرقية : 0.5 م.د
- مواصلة بناء نوادي اختصاص بدار الثقافة مارث : 0.27 م.د
- مواصلة انجاز فضاء تنشيط بالمركب الثقافي بباجة : 0.36 م.د

- مواصلة بناء دار الثقافة بحامة الجريد : 0.5 م.د
- مواصلة برنامج تكييف المنشآت : 0.9 م.د
- مواصلة بناء قاعة عروض بجبل الجلود : 0.32 م.د

❖ **أهم البرامج السنوية الجديدة:**

- تهئية و توسيع دور الثقافة : 3 م.د
- صفاقس عاصمة للثقافة الاسلامية : 9 م.د
- تجهيز دور الثقافة : 2 م.د
- تجهيزات ثابتة بدور الثقافة : 1 م.د
- تهيئة وتجهيز مدارس الموسيقى والرقص : 0.6 م.د
- تركيز شبكة بالإعلامية المتعددة الوسائط : 0.4 م.د
- تهيئة المكتبات العمومية : 2 م.د
- تجهيز المكتبات العمومية : 0.7 م.د
- تهيئة المتاحف : 0.6 م.د
- حماية التراث : 0.25 م.د

❖ **التمويل العمومي :**

منح لفائدة المؤسسات الثقافية تقدر بـ5.7 م.د منها 3.5 م.د لفائدة مركز السينما والصورة وذلك لتشجيع الإنتاج السينمائي.

الشؤون الاجتماعية

15- تمّ تخصيص اعتمادات قدرها **64.2 م.د** وستوظف أساسا:

❖ **أهم المشاريع المتواصلة :**

- بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية : 1.0 م.د
- بناء وحدات محلية لتفقد الشغل : 0.4 م.د
- بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي : 1.3 م.د
- بناء مراكز التربية والتأهيل للمعاقين : 1.0 م.د
- بناء مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس : 0.3 م.د
- تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة : 0.4 م.د
- بناء وتجهيز مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بقبلي : 0.3 م.د
- بناء وتجهيز وحدة عيش المعاقين الكهول دون سند بصفاقس : 0.3 م.د
- بناء وتجهيز وحدة عيش المعاقين الكهول دون سند بالقصرين : 0.5 م.د
- بناء مقر فرعي للوزارة : 0.8 م.د

❖ **أهم المشاريع الجديدة :**

- تهيئة قسم النهوض الاجتماعي بسليانة : 0.5 م.د.
- توسعة مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بالملاسين : 0.3 م.د.
- تهيئة قاعة الإعلامية بالوزارة والشبكة الكهربائية بالطابق الثاني : 0.5 م.د
- تأهيل الشبكة الإعلامية الممتدة : 0.4 م.د
- السلامة المعلوماتية : 0.4 م.د
- تهيئات مختلفة : 1.0 م.د
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي بكلفة تقدر بـ52 م.د.

16- تم تخصيص إعتمادات قدرها 6,8 م.د ستوظف أساسا :

❖ لاستكمال أهم المشاريع المتواصلة التالية :

- تهيئة مراكز رعاية المسنين (منوبة والكاف)
- التمكين الاقتصادي للمرأة : 0.24 م.د
- إعادة بناء مركز رعاية المسنين بمنزل بورقيبة : 0.3 م.د
- بناء 8 نوادي أطفال و 16 مركب شباب وطفولة: 2.8 م.د بولايات تونس، الكاف، القصرين، بن عروس، سوسة، صفاقس، بنزرت، جندوبة، قبلي، سيدي بوزيد، زغوان، سليانة، باجة، القيروان ،قفصة، قابس وسليانة .

❖ للشروع في إنجاز البرامج الجديدة التالية :

- إحداث فضاءات الطفولة المبكرة وإعادة إحياء الرياض البلديّة : 1.5 م.د
- تهيئة نوادي أطفال : 0.2 م.د
- تجهيز مؤسسات الطفولة : 0.7 م.د
- تهيئة المركزين المندمجين للشباب والطفولة بالناظور من ولاية زغوان وجبنيانة من ولاية صفاقس : 0.05 م.د

الصحة العمومية

17- اعتبارا لأهميّة قطاع الصحّة العموميّة تمّ رصد حوالي **135,0 م.د دفعـا** لفائدة المشاريع والبرامج المموّلة عن طريق العنوان الثاني موزّعة بين 101,0 م.د مشاريع بصدد الإنجاز و34,0 م.د مشاريع جديدة.

ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

- الطبّ الوقائي : 6,8 م.د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2012) : 2,0 م.د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2013) : 5,5 م.د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2014) : 5,1 م.د
- صيانة التجهيزات الثقيلة : 3,4 م.د
- عمليّات التهيئة والتهذيب : 2,7 م.د

كما سيتمّ خلال سنة 2015 الشروع في إنجاز المشاريع والبرامج التالية:

- الطبّ الوقائي : 27,2 م.د
- عمليّات التهيئة والتهذيب (برنامج 2015) : 13,0 م.د
- إحداث 5 مراكز للأبحاث السريريّة : 7,5 م.د
- تأهيل الأقسام الاستشفائيّة بالمستشفيات المحليّة : 4,0 م.د
- تأهيل الأقسام الاستشفائيّة بالمستشفيات الجهويّة : 4,0 م.د
- بناء وتهيئة فضاءات لإيواء التجهيزات الثقيلة بالمؤسسات الاستشفائيّة : 2,5 م.د
- تهيئة و تأهيل قسم الجراحة العامّة بمستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير : 2,0 م.د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2015) : 40,0 م.د
- تجهيز المخبر الوطني لحفظ الصحّة ببن عروس : 4,2 م.د

- صيانة التجهيزات الثقيلة (برنامج 2015) : 4,0 م.د
- تركيز منظومة ترقيم وتخزين المعلومات الطبيّة "باكس" (قسط 2) : 3,0 م.د
- اقتناء تجهيزات لفائدة مشروع تطوير بدائل الإقامة : 2,5 م.د
- تجديد المصاعد بالمؤسّسات الاستشفائيّة : 2,5 م.د
- تجديد معدّات الطبخ وآلات الغسيل (برنامج 2015) : 2,0 م.د
- تجهيز مراكز تصفية الدم (برنامج 2015) : 1,5 م.د
- إعداد المخطّطات المديريّة للمستشفيات الجهويّة : 1,5 م.د
- تجهيز الأقسام الاستعجاليّة (برنامج 2015) : 1,5 م.د
- اقتناء تجهيزات لفائدة مشروع النهوض بزراعة الكلى : 1,5 م.د
- اقتناء وسائل النقل : 1,0 م.د

18- تندرج ميزانية مهمة المالية ضمن وزارات الدفعة الثانية من الوزارات النموذجية المعنية بتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، وذلك بهدف تحسين نجاعة وفاعلية التصرف في المالية العمومية وضمان مزيد من الشفافية.

وللغرض تم إعادة هيكلة ميزانية الوزارة وفق تقسيم برامجي : برنامج الديوانة،برنامج الآداءات والجباية، برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص، برنامج مصالح الميزانية ن برنامج التصرف في الدين وبرنامج القيادة والمساندة.

وتبلغ جملة نفقات التنمية 376 م.د نذكر من بينها أهم المشاريع والأنشطة التالية :

-إقتناء معدات خاصة لمصالح الديوانة : 8.3 م.د

- بناء مقر الإدارة العامة للديوانة : 15 م.د

- إقتناء معدات إعلامية (برنامج المحاسبة العمومية) : 1.3 م.د

- إقتناء معدات إعلامية (برنامج الآداءات والجباية) : 1.8 م.د

- منحة لفائدة ديوان مساكن أعوان المالية : 2 م.د

- مساهمة الدولة في رسملة البنوك العمومية : 300 م.د

الشــؤون الدينيـــــة

19- يتواصل مجهود الدّولة الخاص بالعناية بالشؤون الدينية حيث سيتمّ رصد حوالي **2,4 م.د** لفائـدة نفقـات التنميـــة تتعلّق أساسـا بصيانـة الجوامع والمساجـد موزّعـة علـى جـلّ مناطـق الجمهـورية بالإضافة لمـا تم رصـده للغـرض بالعنوان الأول في حدود 12.9 م.د.

أملاك الدولة و الشؤون العقارية

20- تمت برمجة اعتمادات قدرها **14.8 م.د** لفائدة نفقات التنمية الخاصة بهذا القطاع ستوجه أساسا لفائدة المشاريع التي تم الشروع فيها و المتمثلة في :

- مواصلة إعادة هيكلة 10 آلاف هكتارا من الأراضي الدولية الفلاحية.

- إنجاز الدراسات الفنية والأبحاث العقارية المتعلقة بالعقارات الفلاحية.

- مواصلة تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية وأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار.

- مواصلة تحديد 120 قطعة أرض لملك الدولة.

- مواصلة تسجيل 300 مدرسة ومسكنا إداريا ومؤسسة عمومية والرصيد العقاري المتأتي من عمل اللجان.

ويجدر التذكير أن ميزانية التنمية لسنة 2015 تتضمن نفقات لتحسين ظروف العمل بالإدارة من خلال مواصلة بناء مقرات إدارية جهوية و تهيئة فضاءات موجودة واقتناء تجهيزات إدارية ووسائل نقل و معدات إعلامية.

21 - وزارة الداخلية:

تتمثل البرامج والمشاريع الجديدة لهذا القطاع في :

- تواصل تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بكلفة قدرها 33 م.د لبناء وترميم و توسيع ثكنات و مراكز الأمن و الحرس الوطني .
- مواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بكلفة قدرها 295 م.د لتمكين الوزارة من اقتناء تجهيزات خاصة و أجهزة إتصالات و معدات لمراقبة حركة المرور و إقتناء قطع غيار و مدرّعات وطائرات.
- دعم الوزارة لتمكينها من القيام بتكوين إطاراتها و أعوانها و ذلك من خلال اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها و ذلك بكلفة قدرها 9.7 م.د .

22 - وزارة الدفاع الوطني :

اعتبارا للمهام الموكولة لوزارة الدفاع الوطني خاصة بعد الثورة ونظرا لدقة المرحلة تمت برمجة ما يلي :

- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من حيث التهيئة و تحسين الظروف الحياتية بالثكنات و تهيئة المستشفيات العسكريـة حيـث تم تخصيـص اعتماد كلفة قدرها 70 م.د للغرض في حين بلغت إعتمادات الدفع 90 م.د .
- تدعيم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد قدره 423.8 م.د كلفة جملية لبرامج الإسناد و الذخيرة و معدات الرؤية و إعادة جاهزية المعدات و تأهيلها. في حين بلغت إعتمادات الدفع المقابلة لذلك 404 م.د.
- تدعيم التجهيزات لفائدة الإدارة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التابعة لوزارة الدفاع حيث تم تخصيص إعتمادات جملية تقدر بـ 1.1 م.د كلفة وتعهدا ودفعا.

23 - وزارة العدل :

و بخصوص ميزانية التنمية لوزارة العدل التي تناهز 35.5 م.د فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع التي عرفت تقدما في الإنجاز إلى جانب برمجة مشاريع جديدة تهم بالخصوص:

- تهيئة و توسيع بعض السجون و تجهيزها وحمايتها : 11.3 م.د .
- تهيئة و توسيع بعض المحاكم و حمايتها بكامل تراب الجمهورية : 12.4 م.د.
- تجهيز بعض المحاكم و السجون بالإعلامية و تطوير النظام المعلوماتي بالمحاكم : 1.1 م.د .

24 - وزارة الشؤون الخارجية :

و في جانب آخر، تم رصد اعتمادات لفائدة نفقات التنمية لوزارة الخارجية في حدود **4.8 م.د** ستخصص أساسا في البرامج و المشاريع التالية :

- صيانة وتهيئة مقرات المركز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج حيث تم رصد مبلغ قدره 3.8 م.د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة منها 2.8 م.د تهيئة سفارة الجمهورية التونسية بلاهاي.
- توفير مختلف التجهيزات ووسائل النقل لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 0.6 م.د.
- رصد مبلغ قدره 1.9 م.د لمواصلة مشروع بناء مقر للسفارة و لإقامة السفير بأبوظبي .